الأسلوبية والضاحرة الشعرية
مدخل إلى البحث في ضرورة الشعر
الأسلوبية والظاهرة الشعرية
مدخل إلى البحث في ضرورة الشعر
الكتاب: الأسلوبية والظاهرة الشعرية
مدخل إلى البحث في ضرورة الشعر
الكاتب: السيد إبراهيم أستاذ النقد الأدبي الحديث
(مصر)
nناشر: مركز الحضارة العربية
طبعة العربية الرابعة (مزيد ومنقحة): القاهرة 2007

الغلاف
 لوحة الغلاف: رفاء خازنداز
 تصميم وجرافيك: ناهد عبد الفتاح

الجمع والصف الإلكتروني:
وحدة الكمبيوتر بالمركز
تنفيذ: إيمان محمد

رقم الإيداع: 2007/8632
الرقم الدولي: 5-281-291-977-0
I.S.B.N.N.

إبراهيم، السيد
الأسلوبية والظاهرة الشعرية: مدخل إلى البحث في ضرورة الشعر / السيد إبراهيم. 
128 ص: 200 صم.
تمد: 0-828-821-977-0
1- الشعر العربي - تاريخ ونقد.
أ- العنوان: 811,009
الأسلوبية والظاهرة الشعرية
مدخل إلى البحث في ضرورة الشعر
مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية

- مستقلة. تستهدف المشارك في استدامة
  وتعميق الاعتراف والوعي العربي، في
  إطار المشروع الحضاري العربي المستقل.

- يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعاون
  والتبادل الثقافي والعلمي مع مختلف
  المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث
  والدراسات، وتفكير كليل الرؤى
  والتجديدات المختلفة.

- يسعى المركز لتشجيع إنتاج المفكرين
  والباحثين والكتاب العربي، ونشره وتوزيعه.

- يحبب المركز بدءاً بآراء اقتراحات أو مساهمات
  إيجابية تعزز على تحقيق أهدافه.

- الآراء الواردة بالإصدارات تعتبر من آراء
  كاتبيها، ولا تعتبر بأطروحات عن آراء أو
  اتجاهات بقيناه مركز الحضارة العربية.

رئيس المركز
علي عبد الخميس

مدير المركز
محمود عبد الخميس

 مركز الحضارة العربية
4 ش. العلامة – عمارات الأوقاف
ميدان الكتب – القاهرة
0202-3448368
www.alhdara-alarabia.com
E-mail: alhdara_alarabia@yahoo.com
alhdara_alarabia@hotmail.com
التحويات

7 توطئة
11 مقدمة
15 البطن الأول: الأسلوبية وظاهرة الانحراف في الشعر
37 البطن الثاني: ظاهرة الانحراف والوزن الشعري
51 البطن الثالث: فلسفة الضرورة الشعرية
97 البطن الرابع: مبحث تحليلي
121 خاتمة
123 المراجع
نوطئة

في هذا الكتاب رؤية جديدة للضرورة الشعرية. هي ضرورة، لا بمعنى الاضطرار الذي يصادفنا في الأحكام الفقهية أو الشرعية المرادف للمعجز، وإنما الاستعظام، بل بمعنى الحاجة الملحية. هي ضرورة تسد الخلل الناجم الذي يدعو إليها ويعجز على الإصرار عليها. كانت الفكرة قد نشأت في ذهني ونحن في سنوات الطلب وتلقي المحاضرات الأولى في الأسلوبية التي كان يلقبها علينا أستاذنا المغفور له الدكتور عبد البديع أوائل السبعينيات من القرن الماضي وكانت صيحة العصر في ذلك الزمان.

لم نكن عبادة الأفكار والمناهج، بل كانت المناهج كالمصائب التي تنسى عتمة الأفق أمامنا فنرى ما لا يمكن رؤيته إلا بالضوء الذي قد يعين قليلاً أو يعين كثيراً. أردنا يومئذ أن نفكر، لا أن نحمل في رعيوسنا آراء الناس وإطرافا عقولهم، تحجرنا من العبودية الأفكار التي ما زالت بيئتنا ترسف في أغلالها. أحياناً أرى ذلك امتداداً للنهج الذي سار عليه الشيخ أمين الخولي الذي تلقى عليه أساتذتنا. ولا أدرى إذا تتبنا هذا الخط في تاريخنا الحديث أين ينتهي، أو بعبارة أخرى أين ينتهي. غير أنها كانت صدفة عظيمة أنا توجهنا في هذا الدرب ووافقاً مبولاً. وقد كان للفيلسوف الألماني العظيم كلمة يقولها لطلابه: لن نتعلم مني فلسفة، ولكن أن نتفننوا - لن نتعلم أفكارًا تردونها ولكن أن نفكروا. فكرنا...
لأنفسكم، وأبحثوا لها، فقوا على أقدامكم أنتم".(1) وكان الشيخ الأملاء
كذلك كلمة يقولون لها: "افتحوا عقولكم لنفهموا لا تخفوا معلومات
مجردة من بشاء في أي كتاب يقع بين يديه".(2) ويرى نفسه بالنسبة إليهم كمسيرات بالنسبة إلى تلاميذه.

ومنذ ظهور كتابي هذا في رسالة علمية في ربيع العام 1976م
وصدرها في طبعة بيروتية لم يتيسر لي مراجعتها، إذ أخرجها
الناشر كما هي في صورتها التي ظهرت بها، وكان عنوانها
"الضرورة الشعرية: دراسة أسلوبية"، وأنا أذكر بالغبن الذي لحق
لكتاب العنوان الذي اقتضته الظروف الأكاديمية المحسوب. وقد
علمتني تجربة السنين الماضية - التي تزور على ثلاثين عاما حتى
الآن - أنك إذا أخرت نفسك عن موضوعها فلن تقدمك إلي الناس. كلهما قالها بعض أدبائنا النابين وقرأناها في صبانا ولم تلقتنا إليها، لأنا كنا كذلك نرى الحفاظ قضى بتقديم من معنا علينا إذا أردنا
ولوج باب أو الأنفلات منه. تربية دج عليها الأسلف وكانت من
سمات طلاب العلم والعقل والصلاح. فسبحان من جعل السباق أية
عصرنا، والدفع بالأيدي وال المناكب غاية أمرنا.

ولا أتوقف من جملة ردوه الفعل التي أثارها هذا الكتاب منذ
ظهوره - من بين سطو صريح لا تكلف الإشارة إلى مصدره،
إلى إشادة به أو مناقشته له - إلا عند بعض ما كتبه علماً
واباحثنا، منن تيبر لي الاطلاع على ما كتبوه، وأولهم الصديق
العزيز الناقد الأديب الدكتور يوسف توفل، ولم أكن قد
تمعرف إلى أو تعرف إلي بعد، في كتابه "رؤية النص الإبداعي".
وقد رأيت تعليقه على كتابي الذي أوافقه عليه تمام الموافقة، حيث

---
2- أمين الخولي، د. حميس نصار، المجلس الأعلى للثقافة 1991، ص. 22.
يقول(1): "لنا تعليق على ما ذكره الباحث فيما يتعلق بالخروج على القواعد أو إثبات الفردية، وهو أمر لا يتيسر إلا للمبتدئين من الأدباء الذين أتوا من العرقية قسطنا يمكنهم من الإضافة والابتكار... وما يجهزه العلم من شرارات هذا الاحتراس الذي نسوده هو أنه يعد ضابطًا أمام الفوضى، إذ ما يزال التجديد والابتكار - في ذاتهما - في حاجة إلى الضوابط كباقي لجمال التمرد والشطط والفوضى... وبالرغم من مواقفنا الباحث على ما وصل إليه في بحثه، من تمييز صاحب الضرورة فعليًا، فإنا نصير على تلك الضوابط الفنية التي لا تتبع مشروعية الخروج القاعدوي أو الضرورة إلا أمن أوتي حظًا وافياً في فنه.
وكان في النادل الجليل أراد ألا يكون الكتاب حجة في أيدي أدباء الشعر يفتقرون به لأنفسهم باب التبرير والاستطالة، "إذ كان هذا أعتي عاصفة كانت تعصف بالشعر الجديد حين تطفل عليه المتلفلون وانخرط في سلكه الأدبي، وانتموا إليه عن زيف وجهل فأساؤوا إليه من حيث أرادوا أو لم يريدوا". وهو محق في الذي ذكره، غير أن لم يرد في كتابي ما يدل على مخالفته الرأي فيه، ذلك أن الكتاب لم يقف إلا عند حدود الشعراء الكبار الذين عاشوا اللغة وأشروا لقبانها ولم يخرجوا عن سياقها، بل ربما زادوا على ذلك أنهم صنعوها صنعًا، وإن كنا لم نتطور إلى هذا الاحتراس الذي ذكره وله عليه الشكر والثناء.

وقد توفر الدكتور عبد الوهاب العدوانى على الموضوع في بحثه الذي كان عنوانه "الضرورة الشعرية: دراسة لغوية نقدية، فكان استقصاء يقضى محمودًا للضرورة في أبحاث القدماء والمحدثين. وقد التقت إلى ما في كتابي مما اعتبره "أمثلة جيدة للموازنة بين النظر اللغوي والثقة الجديد" وأنه - على حد كلامه -

________________________________________________________________________

1 - رؤية النص الإبداعي، دار النهضة العربية، القاهرة 1984، ص 32.
"نمت من الدرس طافح بالذكاء مشغ بالفهم العصري لآثار السلف في دراسة الضرورة إلى". ولكن ترحيبه بالفكرة الإسلامية في معالجة القضية كان مفتقدا، لما يراه منهم "غموض فكرة الأسلوبية" التي يرى أننا نجري فيها موجة الحديثة والمعاصرة والعلم الجديد. ولكن الصديق العزيز عاد فنبا إلى النظر النقدى الرصين الذي نخبطل عليه. فلا أدري في أي الجانبين هو، وفي جميع الأحوال فله ثنائي وله تقديري الخاص في جهده العلمي المشع - حقا - بالدأب والأمانة والإخلاص ورجاحة العقل. وهذا كما قال الشاعر: إنما يعرف هذا الفضل من الناس ذووه.

ولا أقول ذلك تركية نفسى أو كتابي، فإني لن أتوقف للحديث عن دواعي في تلك الحقبة من الشباب التي كتبتها فيها البحث. تلك الحقبة التي سبقت فيها أحلامنا القومية - في أن تنحض الثقافة العربية من جديد - رغبتنا الذاتية في حياة ما حازه الحائر من أضواء وأمجاد وما اختلسته من الشهرة وعواقبها من التقدير والترقي، وحياة المال الوافر، والله يزيدهم من عنده.

وبعد، فعلي فأعود في أبحاث مقبلة إلى وصل ما توقفت عنه في هذا الكتاب من أفكار، سواء ما يتعلق بالدرس الأسلوبى منها وما يتعلق بالتراث النقدي. والله الموفق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

الموافق ۲۳ من فبراير ۲۰۰۷

---
6- الضرورة الشعرية: دراسة لغوية تقدية، جامعة الموصل، ۱۹۹۰، ص ۲۶۰-۲۶۴-۲۶۵.
الطرب - في جوهره - استشراف لأفاق لغوية جديدة، نتاهض ما تهباً من طرائق التعبير المتدولوة. فهو في صميمه خروج على النثر وطرائقه. ولذلك قال بعض القدماء: "الشعر نفسه ضرورة". ذلك أن ظاهرة الخروج في الشعر على ما هو مطرد في الاستعمال اللغوي إنما تمثل جوهر الفن الشعري. وهذا الخروج إنما هو نقطة جذب أساسية للبحث الأسلوبى، ويتمثل خير تمثيل فيما سمي بالضرورة الشعرية.

وقد حاولت في هذه الدراسة أن أعلاج قضية الضرورة باعتبارها أثرًا للعلاقة بين الشاعر واللغة، وأن أتناول من جهة أخرى تاريخ العلاقة بينها وبين الفكر النحوي. فلفلقضية وجهان أحمدما يتمثل في الظاهرة اللغوية باعتبارها نشاطًا إبداعيًا، والآخر يتعلق بموقف البحث النحوي منها باعتباره موقفًا نقديًا تحليليًا.

وهذا هما موضوع البحث في هذه الدراسة. أما الفكر النحوي فقد تعقبته بحثًا عن أصوله التي أملت اتجاهات الرأي فيه. وقد كان ذلك ضروريًا في بحث أريد لـه أن يكون متصل النسب بتاريخ البحث في موضوعه. ثم انتقلت أن استخلص من الفكر النحوي ما يمكن أن يمد البحث ويقدم به. وقد تهيأ ذلك لي عن طريق بحث الأفكار التي بني عليها سببيه بحثه في قضية الضرورة الشعرية. واعتمدت في ذلك على ربط أفكار هذا العالم النحوي بعضها ببعض للوصول إلى الأصول الفكرية التي حول عليها في البحث، فتنبعث كلامه، وأمسكت
بعضه يبعض على قدر ما أتاح لي الاجتهاد والاعتماد بالنظرية الكلية في البحث عن أصول المسائل.

وقد تبين لي أن لسيوبيه فكرًا متصلا يدل بعضه على بعض
لتشابه أحيانه وإتساق الرأي فيه. فهو يقوم على أصول لا تكاد
تختلف، توجه عنها بحثه في الضرورة الشعرية كما توجه عنها
بحثه للمشكلات النحوية الأخرى، والفكرة الأساسية التي ألغ عليها
سيوبيه هي فكرة التشبه أو الحمل التي كان لها أثر ظاهر في
علاجها للمشكلات النحوية التي يظهر فيها الخروج على الأصول
النحوية المقررة في الشعر أو في الكلام.

ولكن الفكر النحوي انحرف عن الاتجاه الذي كان يمكن أن
يفضي إليه فكر سيبوبيه من الاعتاد بالعلاقة بين مستويين من
مستويات التعبير، ومنضى في مقولة فكرية مختلفة أساسها فكرة
الأصول التي يرجع إليها الشاعر عند الضرورة، وانبت على هذه
الفكرة فلسفة البحث في الضرورة الشعرية عند النحويين. وفي هذا
المناخ الفكري المختلف استبدل البحث النحوي آراء سيبوبيه في
الضرورة الشعرية، فاختفى فهم النحويين لسيوبيه، وطوعت أفكاره
المناخ الفكري الجديد الذي مضى على أيدي النحويين في موجات
متدفعة بلغت قمتها في القرن الرابع الهجري.

وقد انتهى القول في الضرورة الشعرية في الدراسات العربية،
وهي مظهر من مظاهر الخروج على النحو، إلى أنها أثر من أثر
عجز الشاعر وقصور لغته وافتقاره إلى القدرة على الأخذ بناصية
اللغة. وقد جاء هذا المعنى من الربط بين الضرورة الشعرية
والميزان الشعري. وسبب ذلك أمران: أحدهما يتعلق بباب الجدل
في ماهية الشعر، والثاني نهض مع إطلاق مصطلح الضرورة
 نفسه على ظاهرة الخروج في الشعر عما هو مألوف في
الاستعمال. فقد تحددت ماهية الشعر في الدراسات العربية بالوزن

١٢
والكافية. ولما كانت الضرورة تتعلق بالتركيبات اللغوية التي تقع في الشعر ولا تقع في النثر، فإن هذا قد أدى إلى وقوع هذه الدراسات في الوسط بين الوزن والضرورة. وأوضح ذلك إلى جعل العلاقة بينهما علاقة علية، كالعلاقة بين السبب والنتيجة.

كما أدى إطلاق مصطلح الضرورة على ظاهرة الخروج عما هو مطرد من الاستعمال اللغوي في الشعر، إلى الربط بينهما وبين الضرورة الشرعية أو الرخصة التي تتيح المحظورات. وقد أدى ذلك إلى خضوع مسألة الضرورة لفكرة الوزن خصوصًا كاملاً، فقام الوزن الشعري عن كل شيء في تفسير الضرورة الشعرية، فتوجهت جهود التحويل إلى حصر الضرورات في الزيادة والنقص والتحسيب والتأخير وما إلى ذلك.

وقد أفضى تفسير الضرورة بالوزن الشعري إلى ترتيبات بعيدة الأثر، أخطرها رفض الاعتقاد بالظاهرة، لارتباطها بخصوص التعبير، كما نأتي بالدراسات العربية عن أن تهيج لبحث الخروج عن مستويات الاستعمال المطردة في القرآن الكريم.

ولكن الضرورة الشعرية، على ما انتهى إليه البحث في هذه الدراسة، مظهر من مظاهر الإرادة الشعرية، يتجلى فيها روح الأديب وفروضه، بل هي سبيل إلى فهم العمل الأدبي بأسلوبه باعتباره كلاً متكاملاً. وهذا المعنى يأتي من الدراسة الأسلوبية للظاهرة اللغوية حيث تنطلق الدراسة من المعالم اللغوية الأساسية في بحث العمل الأدبي، ومن بينها ما يظهر فيه من مواطن الخروج على المستوى العام الذي عليه الاستعمال العادي للغة، ومن هذه الجهة يأتي بحث الخصائص الأسلوبية التي بها ينفرد العمل الأدبي.

على أن الظواهر اللغوية ومن بينها الضرورة الشعرية ليست مقطوعة الصلة عن التراث وهو البيئة الطبيعية التي تنهض فيها.
الظاهرة، وإنما هي استيعاب له واستبطن لأسرار العلاقات الكامنة فيه. ومن هذا المعنى انتقلت في بحث الضرورة الشعرية على أنها أثر إيجابي للعلاقة الحية بين العمل الأدبي والتراث وفيهما يظهر التعامل الذكي والتسلسل الخلاق لمناظرات القران الباطنة.

وعجز البحث النحوي عن بيان هذا المعنى في الضرورة الشعرية إنما يرجع إلى طبيعة الهوة التي قامت بين النحو واللغة، لأن فصل الضرورة الشعرية وهي ظاهرة لغوية عن مظاهر النشاط اللغوي الأخرى، وهي إنما تتولى في أحيان هذة البيئة اللغوية، يشهد بأنفصال النحو عن اللغة لا انفصال الظواهر اللغوية بغضها عن بعض. ويملس هذه العلاقة بين النحو واللغة ما يفسر الاختلاف بين ثقافتين مختلفتين لكل منها منطق في التفكير مختلف. ويشهد على هذا الاختلاف التباغين الذي يظهر في البحث النحوي، داخل المدرسة النحوية الأولى بين طبيعتين مختلفتين من التفكير.

والذلكل كان الاتصال بالمنابع النحوية الأولى مما يغذي البحث الأسلوبي ويدفع به في طريق متصل، وإن لم يقدر لهذه المنابع الأولى من عناصر النمو ما يدفع بها في مثل هذا الطريق.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على استكشاف المنطقتين الداخلية للظاهرة اللغوية، ولم أنطلق في البحث من مواقف مقررة تعرض على الظواهر وتضخس نسيائهما موضوعات البحث، بل حاولت أن أقف على ما هنالك من علاقات باطنة بين الظواهر اللغوية التي يتصل بعضها ببعض. وهذا هو المعنى الذي به تختلف الدراسة الأسلوبية عن أي دراسة نحوية.

وعلى هذا المعنى قامت الدراسة التحليلية التي قدمتها لبعض الظواهر اللغوية التي يظهر فيها الخروج على المستوى المألوف في التجسير. وكان موضوع هذا التحليل بعض التعبيرات القرآنية التي يظهر فيها ذلك، توضع في معنى الضرورة، باعتبار أنها تعود في حقيقتها إلى هذا المعنى.
الأسلوبية وظاهرة الانحراف في الشعر

تسمية النحوين لظاهرة الخروج في الشعر على الاستعمال المطرد في اللغة بالضرورة، فيه أن الضرورة اضطرار أو عجز لا نصيب لها من الإرادة الشعرية في شيء، وفيه كذلك عدم الاعتزاز بالظاهرة التي تنشأ من طبيعة اللغة، باعتبارها مظهرًا من مظاهر النمو المستمر فيها. أما هذا البحث فيقيق من ظاهرة الضرورة الشعرية على وجه مخالف لهذا المعنى. فالضرورة إنما هي أقوى مظهر للإرادة الشعرية، وفيها تتجلى روح الأدب وفرديته، وبها يظهر المعنى الذي يدور عليه النص الأدبي باعتباره كلاً متكاملاً. وإذا كان هناك معنى ينبغي أن تؤخذ عليه الضرورة، فهو معنى اللزوم الذي لا يغني فيه شيء عن الظاهرة نفسها، فهي ضرورة للعمل الأدبي لا يتم إلا بها.

وظهر بذلك أن هناك اختلافًا كلًّيًا بين وجهتي النظر: وجهة النحوية ووجهة النظر الأسلوبية التي ينبغي عليها هذا البحث وأساسها الاعتزاز بالظاهرة اللغوية.

وعندئذ أن هذا الاختلاف إنما يرجع في أصله إلى طبيعة التباين بين النحو والظاهرة الشعرية نفسها. وذلك لأن اللقاء بين النحو واللغة، بعد طبقة النحوين الأوائل خاصة، كان لقاء بين تقانيتين متباقيتين، ثقافة الأعاجم التي أخلص لها النحوين بطبيعة انتقاداتهما، وكان أكثرهم من الموالي، والثقافة العربية التي أخلص لها الشعراء الذين عاشوا هذه الثقافة وأشربوا لبانها.

15
وتؤرخ الخصومة بين النحوين والشعراء للصراع بين هذين الثقافتين، أو هذين النوافبين المختلفين من التفكير. ومنح حمل لواء هذه الخصومة من النحوين عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي أشتهرت أخبار الخصومة بينه وبين الفرزدق وكان ابن أبي إسحاق من الموالي، فقال الفرزدق يهجوه:

قلت بن عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى موالياً(1)

وكان عبد الله بن أبي إسحاق قد اعتراض على الفرزدق في قوله:

وعضت رمان يا بن مروان لم يرفع من المال إلا مستنحاً لمثله

فقال ابن أبي إسحاق: "على أي شيء رفعت مجلفاً، قال: على ما يسوعك(2) وهذه الإساءة التي يقصدها الفرزدق بها إساءة حقية، أو هي إساءة في الصميم، حكم ما هنالك من صراع خفي يحمل فيه الفرزدق لواء الظفر للثقافة العربية التي اندفعت في طريق اندحرها حين سلم الشعراء لغيرهم هذا اللواء.

ويروي أن الفرزدق حين مدد يزيد بن عبد الملك بالشعر الذي

منه قوله:

مستقبلين شمال الشمال تضرينا
باحسب كنديف القطن منثور
على عمامة نبقي أرخينا
على زواحف تسرجي مخها رير

قال ابن أبي إسحاق: "أسأله، إنما يرى، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع(3) فيروي أنه لما بلغ الفرزدق اعتراض عبد الله ابن إسحاق عليه، قال: "أما وجد هذا المنطق الخصيبي لبيتي

1- انظر طبقات فصول الشعراء لابن سالم ص 18 وخزانة الأدب 115/1
2- الموشع، ص 121.
3- طبقات ابن سالم ص 17.
مخرجًا في العربية، أما إني لو أشاء لقلت: على زواحف نزجهاً
محاسير، ولكني لا أقوله١).

وكلام الفرزدق يشرح أشياء أساسية في طبيعة الظاهرة
الشعرية. فإن التعارض بين التعبير الشعري وال نحو لم يكن مرجعه
ضعف الشاعر ولا قصور لغته، بل إن هذا التعارض أساسه
الإرادة الشعرية نفسها. وهذا ظاهر في قول الفرزدق، لوى أشياء
لقتلت كذا ولكني لا أقوله.

وتفسير ذلك أن النحو لا ينهض بالوفاء بالمطالب التي يريد أن
يبلغها الشعر. فتمسك الفرزدق بشعره، بل ونضاله من أجله، إنما
تتصل أسبابه بقضية الشعر باعتباره تعبيرًا عن روح الشاعر.
فكأنه يتمسك بما يجد أوفق به وأوفي بالتعبير عن مطالبته
الروحية. أما مطالب النحو التي تتمثل في موقف ابن أبي إسحاق
فهي غريبة وأجنبيعة عن المنطق الشعري. وعلى هذا يمكن القول
بأن موقف الفرزدق إما هو موقف من يدود عن اللغة والشعر كائناً
أجنبيًا يريد أن يمد إلىهما بالغزو.

وقد عبر بعض الشعراء، وهو عمار الكلبي، عن طبيعة هذا
الصراع بقوله: وقد عيب عليه بيت من شعره:

ماذا لقينا من المستعدين ومن
بيت خلاف الذي قاسوه أو نرعوا
إن قلت قافيةً يخبرُ بكون بها
قالوا لحتتٍ، وهذا ليس منتصبًا
وذلك خفض، وهذا ليس يرتفع
وبرضوا بين عباد الله من خمسة
وبين زيد قطال الضرب والوجع
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم

___________________________

١ - خزانة الأدب، ١١٦/١. ١٧
ما كلّ قولٍ مشروحاً لكون فخذيّاً، ما تعقولوا وما لم تعقولوا فدعوا لأنّ أرضي أرض لا تشبع بها نار المجوس ولا تبتقي بها البيغ.(1)
ووالحق أن هذا الشعر قد تمعن أساس القضية بين النحويين والشعراء، فاللهاة بين الفريقين متسعة، وأغراض كل منهما متناقضة. فهؤلاء قوم مطبوعون على إعراضهم، وأولئك قوم إنما يحذلون لمنطقهم. ثم إنّه يشبه أن يكون صراعًا يفسره اختلاف السدم باختلاف الأجناس، فهو صراع بين أرض تشب بها نار المجوس وأرض لا تشب بها نار المجوس. هو إذا صراع بين تقاليدين متباينتين ومطلبين متباينين.

هذا - عندي - هو أساس قضية الصراع بين الشعراء والنحاة الذي يتضمن عن لقاء العرب بالموالي. فالشاعر يتكفل بحياة اللغة وديومتها، والتحوي، وهو يحتال لمنطقه، يريد السيطرة على اللغة ولا يستلم ملاحظتها في تدفّقها المستمر، فيسعي إلى تجميدها وإمساكها على وضع لا يتغير. الشاعر يبحث عن مطالبه والتحوي يبحث عن مطالبه، وهي متطلبة لا يتم بينها اللقاء.

أما القول بأن القرآن الكريم كان سببًا في تجديد اللغة وحفظها على وضع لا يتغير، بارتباطها بالقومية والدين، وهو قول شاعر بين المحدثين(2)، فقبيه مجافاة للحقيقة، لأن القرآن كان تعبيرًا عربيًا خالصًا غذى العربية وأمدها بأقوى عناصر النمو والبقاء. وقد جاء القرآن ومعه هذه النية، بما هناضك من علاقة روحية باطنية بـين مظاهر التعبير التي تنهض في أفق واحد. ولكن تجميد اللغة ينبغي أن تبحث أسبابه في عناصر أخرى كثيّة تقدم فيها القول مـين

---

1- الخصائص 39/1 وما بعدها.
2- انظر مثلاً محمد القافعي، في أصول النحو ص 80 والدكتور أنـيس فريحة، محاضرات في اللهجات ص 4.

١٨
طبيعة اللقاء بين العرب والموالي. بل إن الدراسات القرآنية قد دخلت الضياع أيضًا من نفس الجهة التي إليها دراسة اللغة.

على أنه يظهر في الفترة الأولى من تاريخ النحو في داخل المدرسة النحوية نفسها التي امتدت من أبي الأسود الدؤلي إلى مسا قبل نهاية القرن الثاني الهجري (1) هذا التباين بين طبيعتين مختلفتين من التفكير. فقد برز في التفكير النحوي اتجاهان مختلفان، أحدهما يعتقد بما تقوله العرب، فهو يسلم لها ولا يطعن عليها. والآخر كان لا يتردد في الطعن على كلام العرب ورد الروايات. فكان أبو عمرو بن العلاء "أشد تسليماً للعرب"، وكان ابن أبي إسحاق وعيسى ابن عمر يطعنان عليهم. كان عيسى يقول: أساء النابغة في قوله:

"فتبئي ساورتيني ضحية من الرقش في أنيبها السرم نافقَ "

يليقونها ناقعاً (2). وكان عبد الله بن أبي إسحاق يقرأ:

(الأنعام: 27) بالنصب، وكان يقرأ: (الزاوية والزاوية) (النور: 2)، والسارقُ (والسارقة) (المائدة: 38)، بالنصب، وهو خلاف ما قرأ به القراء (3).

وهنا شيء قد تكون الإشارة إليه مفيدة في تفسير هذين الموقعين. فقد كان أبو عمرو بن العلاء عريًا خالصًا، وكان أوسع علمًا بكلام العرب ولغاتها وغريبها من عبد الله بن أبي إسحاق، وكان من جلة القراء والموثوق بهم (4). وهو من هاتين الجهتين يختلف عن عبد الله ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر، أعني من جهة انتباطه إلى العرب.

1- انظر في ذلك كتب الطبقات النحوية ومنها مثلًا طبقات النحويين واللغويين للزبيري.
2- طبقات ابن سلام ص 16.
3- طبقات النحويين واللغويين للزبيري ص 32.
4- المصدر السابق ص 35 وانظر في ترجمة أبي عمرو بن العلاء نزهة الأبناء ص 24.

وعمجم الأدباء 152/11 ويعة الوعاة 231/2 وغيرها.
ومن جهة اتصاله باللغة اتصالاً وثيقاً. فهذا شيء قد يفسر اعتقاده
بكلام العرب وتسليمها لها على خلاف صاحبها.

وقد ابتدا النحو على أيدي العرب، فكان أول من فتح بابه
ووضع قياسه أبو الأسود الدؤلي (1)، وكان عربياً خالصاً، إلا أن
الغرض الأول من النحو، وهو ما كان ينبغي ألا يخرج عنه فهم
النحو، هو وضع أسس للأعاجم ليتعلموا العربية. وهذا هو معنى
قول الشاعر السابق قد احتالوا لمنطقهم. ويدل على ذلك الخبر
المشهور الذي روي عن أبي الأسود في سبب وضع النحو. "يقال
إن السبب في ذلك أنه مر بأبي الأسود سعد، وكان رجلاً فارسيًا
من أهل زندخان كان قدم البصرة مع جماعة من أهله، فبدأ من
قدامة بن مظعون وادعوا أنهم أسلموا على يديه وأنهم بذلك من
مؤلفي، فسرد هذا بأبي الأسود، وهو يقول فرسه، فقال: مالك يا
سعد لم لا تركب. قال: إن فرسي ضالع، أراد ظالمًا. قال: فضحك
به بعض من حضره، فقال: أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا
في الإسلام، ودخلوا فيه، فصاروا لنا إخوة، فلو عملنا لهم الكلام،
فوضع باب الفاعل والمفعول" (2).

فهذى هي الظروف التي ينبغي أن يكون عليها في تفسير النحو.
فلم يكن الغرض منه وضع قواعد لتقييد اللغة باتزام بها أبناء
اللغة العربية. بله الشعراء؛ إذ كان وضع النحو الأولون على بيئة من
أن اللغة لا تقيد. فكانوا، وهم الذين قاموا باستنباط المقايسات
النحوية، يشكلون في إمكان أن تقدم هذه المقايسات حلاً لمشكلات
اللغة. كان الخليل بن أحمد مثلاً يرى أن القياس باطل (3). ومعنى

1- اقرأ في ترجمته طبقات ابن سدمة ص 12 والشعراء والشعراء لأبن قتيبة 171،
والخزانة 126/1 وغيرها.
2- الفهرست لأبن التميمي ص 62.
3- طبقات الزبيدي ص 49.

10
ذلك بطلان النحو، فإنهما النحو قياس، كما كانوا يقولون. معنى ذلك أنه لا يمكن فرض قواعد على اللغة، لأن للغة حياة مستمرة، وإنما ينبغي متابعة النحويين للغة وملاحظتها فيما تتخذها من أقيسة خاصة بها، إذا سلمنا بأن دراسة اللغة في ذاتها مما كان يمكن أن تساعد عليه ظروف المجتمع العربي التي تمضخ عنها مشكلات الصراع بين الثقافة العربية وثقافة الأعاجم.

وقصور النحو في نظر أصحاب العربية الأوائل ربما كان مرجعه إلى عاملين أحدهما يتعلق بطباعة اللغة والآخر يتصل بالنحو وطباعة الغرض منه. فاللفظة بطباعتها تستحيل على الاستقراء، وأما النحو فقد اتبني، بحكم الغرض الباعث على قيامه، على الأكثر مما ورد من كلام العرب، ولذلك كان باب الفاعل والمفعول أول باب وضع في النحو(1).

فمن جهة استقراء اللغة كان القدماء يدركون أنه "لا يمكن أن يحاط بجميع ما لفظته بـ القبائل، إذ كان غاية ليست بالدقيقة"(2). وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أثقله، ولو جاءكم وأفرزنا لجاءكم علم وشعر كثير"(3). وقد فسر القدماء ذلك بتشاغل العرب عن الشار بالجهاد وغزو فارس والروم، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب في الأمصار، راجعوا رواية الشعر فلم يؤلوا إلى ديوان مسدن، ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالمومت والقتلى، فحفظوا أقل ذلك وذهب عنهم كثيره"(4).

1- انظر طبقات الزبيدي ص 22 والقہرست 69.
2- عبيد الوليد ص 233.
3- طبقات ابن سلام ص 25.
4- الخصائص 1/ 386.
كما ظهر لعلماء العربية إفلاس النحو منذ وقت مبكر، إذ كانوا
لقرب عهدهم بأهل الفصاحة والبداوة والتضامن بالبيئة العربية
واهمامهم بالرواية والسماع، يشعرون بالجفاء القائمة بين اللغة
والنحو لصيغة السيطرة على اللغة بقوانين جامعة لأطرافها. روي
أن أبا الأسود وضع باب الفاعل والمفعول ولم يزيد عليه، ثم جاء
رجل من بني ليث فزاد في ذلك الكتب، ثم نظر فإذا في كلام
العرب ما لا يدخل فيه، فأقصر عنه(1) وروى ابن نوفل قال:
"سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخياني عما وضعته مما
سميته هربية يدخل فيه كلام العرب كله، فقال لا. فقالت: كيف
تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة، قال: أعمل على الأكثر
وأسمي ما خالفني لغات"(2). وهذا التمييز بين النحو وما يخالفه هو
بعينه ما يجعل المفارقة ظاهرة بين النحو واللغة. فإن اللغة
باعتبارها ظاهرة متكاملة لا تقبل التمييز بين أطرافها.
على أن هذه الأخبار إنما تدل على وعي الأقدمين بحقيقة الصلة
بين النحو واللغة، ويعود ما أرجحه من أن النحو لم يكن مرادًا به
إلا شيء يلم به غير العربي لينحو نحو العرب في كلامهما، بل القصد به أن يكون سلطانًا على أهل العربية فيما ينطقون به وهم
 الذين يتنقرون اللغة تلقائيًا مباشرةً بحكم حياتهم فيها ومعارضتهم لها.
وقد يدل على هذا تسميتهم النحو بعلم العربية، وهي التسمية
التي تظهر عند علماء العربية الأرئال(3) - ففظة "العلم" لا تعني
شيئًا أكثر من معناها اللغوي. فكان النحو هو ما يتعلق به معرفة
العربية. ولا يوجه على العربي تحصيل هذه المعرفة لأنها

---
1- طبقات الزيدي ص 32.
2- المصدر السابق ص 39.
3- في طبقات ابن سلام ص 14 كان أول من أسس العربية أبو الأسود، وفي طبقات
 الزيدي 29: أخبرني عما وضعته مما سميته عربية، وغير ذلك كثير.
حاصلة، فلا يتصور إلا أن يكون مقصوداً بها غير العربي من لم تتحصل له هذه المعرفة.

إلا أن النحو الذي ابتدأ عربياً خالصاً من جهة المقولات الفكرية التي سيطرت عليه، انقلب به الأمر فانتصرت فيه ثقافة الأعاجم على ما عداها بما سيطر عليه من المقولات الفكرية غريبة على طبيعة التفكير اللغوي العربي نفسه، وأريد به أن يكون سلطاناً قائماً على العربية والشعراء.

والحق أن النحوين الأولان، كأبي عمرو بن العلاء، كانوا يدركون أن العربية قد دخلها الضياع من هذه الجهة. فهنالك دلائل قوية على الإحساس بذلك، ومنها ما روى أنه "مر أبو عمرو بن العلاء بعمرو ابن عبيد، وهو يتكلم في الوعد والوعيد ويثبته، فقال له أبو عمرو:

وإليك يا عمرو، إنك ألكن الفهم، ألم تسمع إلى قول القائل:

واهي وان أوعدته أن تغضبه لمخلص ليعادي ومنجز معدي.

إذا أراد أن الله تبارك وتعالى قد وعد وأوعد، وهو قادر على أن يعفو عمن أوعد وقادر أن ينجز لمن وعده(1). وفي بعض الروايات قال له أبو عمرو بن العلاء: "شعرت أنكم من اللكنة أتيتم(2)."

وهناك رواية أخرى أوردها ابن قتيبة، قال: "اجتمع أبو عمرو بن العلاء وعمرو بن عبيد، فقال عمرو: إن الله وعد وعد وأوعد إيماناً، ويهيمن منجز وعده ووعيده، فقال له أبو عمرو: أنت أعجم، لا أقول إنك أعجم اللسان، ولكنك أعجم القلب. أما تعلم وبحك إن العرب تعد

إنجاز الوعيد مكرمة، وترك إيقاع الوعيد مكرمة ثم أشده:

1- ترقات الزبيدي ص 396
2- مراتب النحوين لأبي الطيب اللغوي ص 168
وفي هذا النص الذي تعددت رواياته تظهر إشارات شديدة القوة والذكاء. فهو قد وصف عقله بالكتنة، وهي إنما يوصف بها اللسان. وهنا اعتداد واضح بقوة العلاقة بين اللغة والفكر. ثم إنه رأى أن الدراسات التي قامت في العربية على يد عمرو بن عبيد ومن شاكله إنما تمضى في طريق غير صحيح لخلوها من الأسس الذي ينبغي أن ينزل فيه بالفكر اللغوي.

فعلماء العربية الأوائل - إذا - كانوا على وعي بما ينبغي أن يكون عليه البحث اللغوي من اعتداد بالظاهرة اللغوية. بل كان لهم، وهم يقرون بألبام المستعربة أنماطًا جديدة من المثل للعربية العليا في اللغة والأدب، من صدق الحدس وسلامة الفطرة ومخالطة الفكر اللغوي ما أتاح لهم الوقوف على مزاجه والتراجع بين مزاجه (1).

وهذا الموقف الذي يمثله أبو عمرو بن العلاء يفيض البحث الأصولي من جهتين: أنه يرى أن أي بحث ينبغي أن ينظم من اللغة. وهذا ظاهر من موقف أبي عمرو مع عمرو بن عبيد، حيث أذكر عليه أن ينطلق في البحث من مقولات غريبة عن طبيعة التفكير اللغوي. والثاني أنه يسم بالظاهرة اللغوية ولا يفرض على الشعر، واتصال اللغة به وثيق، ما ينبغي أن يسير عليه. ومن هنا يأتي اعتبار المكان الداخلي في بحث الظاهرة موضوع الدراسة.

وهذه النزعة التي نراها عند أبي عمرو بن العلاء أحبب أنها تمضي في خط متصل يمثل اتجاهًا فكريًا عامًا لم يكشف عنه لدى مدرسة النحو الأولى التي ابتدأت بأبي الأسود ولم يكن أبو عمرو إلا حلقة فيها. وربما كان كتاب سيبويه تتوؤمًا لجهود هذه المدرسة.

---
1 - عيون الأخبار لابن قتيبة 142/2.
2 - عبقريه العربية، د. لطفي عبد البديع ص 17.
ولا يغير من هذه الحقيقة أن سببها نفسه لم يكن عربيًا خالصًا، ذلك أنه خالط أستاذته العربي النسب والعقل، وهو الخليل بن أحمد، وصحبه زماني كافياً، فكان الصاحب والزائر الذي لا يملك، دلالًا على تشكيل وجدانه بالثقافة العربية الخالصة. ثم إنه كان كالوعاء الحامل لفكر أستاذه وعقله.

وأهمية فكر سيويا - في الضرورة الشعرية - في أنه لا يفسر الظاهرة اللغوية بشيء خارجي عنها، بل ينبغي على ما هناك من تجاوز بين الكلمات والتعبيرات في الظاهرة اللغوية. وهذا هو أساس فكرة المضارعة أو الحمل عندهِ (1). ومن هذه الجهة يتصل...

1- قارن هذا بفكرة القيام الخاص عند المحدثين. والنسبة على زيفها لا تشرح شيئا، لم تشرح فكرة الحمل، بل هي بطيعتها ناقصة، لأنها تهم النشاط الفكري وتعطى بالمظهر الحسي لللغة، وإن كانت تشير إلى أساس عقلي في الذهن ينشأ عنه التعبير.

وتذوب هذه الدراسات إلى أن القيام الخاص تدعو إلى الحاجة المتجددة للفرد إلى اختراع أنظمة جديدة في مواجهة ما يجد عليه في حياته اليومية. فهو يقوم بعملية افتراض الكلمات في مجتمع خاصة يحتفظ بها في ذاكرته، ليستخدما عند الحاجة إليها، غير أنه يحدث أحياناً أن يفقد في ذاكرته اللغة ما يحتاج إليه من الكلمات فلا يجد فيها، بمعنى أنه قد يصافد شيئا لم يسمع كلمة تدل عليه مفرعان ما يخترع كلمة من عقده بالقياس على ما لديه من كلمات تشبيها، فيضع مثل كلمة "مساحة" للأستثيله و"وقوله" للفرملة وغير ذلك. (العملية والتطور اللغوي، د. رمضان عبد التواب ص ٤٢).

وتظهر أهمية القيام الخاص في الإشارة إلى العملية الفكرية التي تكسن وراء الظاهرة، وهو ما يتيق عليه الباحثون. "العملية اللغوية التي تتم فيها المقارنة بين الكلمة أو الصيغة المجوهرة وتطويرها الملموسة، إما أن تكون على أساس التشابه التسامبيهما وتسفر عن كلمة أو صيغة قد تعارف عليها أهل اللغة. وفي هذه الحالة يحكم على القياس بأنه صحيح. أما إذا أسفرت هذه العملية اللغوية القياسية عن كلمة أو صيغة لم تعارف عليها أهل اللغة، أوقات عملية المقارنة على أساس تشابه موهماً بين الكلمات المجوهرة والملموسة، فإنه يقال حينئذ إن هذا القياس خاطئ." (العملية العامة، د. عبد العزيز مطر ص ٣٢٣).

وكعملية القياس على أي حال لا بد من الاعتبار فيها بالعملية العقلية التي تكون عنها التعبيرات الجديدة. فالقياس إذا لم يوجد نماذج لغوية في ذهن المتكلم، ثم القياس بالنسبة هذه النماذج، فهي عملية معبرية تتم وفقاً لمعايير مختلفة في الذهن.

(أصول النحو العربي، د. محمد عبد ص ١١٠).
البحث الأسلوبي بفكر ميسيس، على نحو ما سيأتي بيانه(1)، وإن كانت فكرة ميسيس تخلو من شرح طبيعة العملية الفكرية التي بها تلقى المسئويات التعبيرية. على أنها لا تنعى رصيدها معها الدراسة الأسلوبية وبها تتعمل بما تقول عليه من الأساس الفكري الذي يكمن وراء التعبير.

وتبعد التفرقة التي أقامها سوسير بين اللغة والكلام ضرورية في كل دراسة أسلوبية، من جهة بيانها للكلمة الأساسية التي قامت عليها هذه الدراسات من أن هناك مقياس يعلم على الفردية ليس الأسلوب إلا إمكانية من إمكانيات التعبير الفردي عنه(2). فاللغة لا شأن لها بارادا الفرد بل تتعالى عليها بحكم أنه يوجد في محيط لغوي منذ ولادته في مجتمع أي مجتمع، وإن كان الكلام، على خلاف ذلك، مبنية على هذه الإرادة الفردية. ولكن النشاط التعبيري أو الكلام هو - مع ذلك - مستقل بدون النظام اللغوي(3).

ومن جهة أخرى، فإن نظرية سوسير "عولست في التحليل اللغوي على ما ذهب إليه همبوئس من الفرق بين لغة الفرد الخالقة المتحدرة واللغة الثابتة المعجمية التي تتعاطاؤه الجماعات. وعلى ذلك بني سوسير مذهبه في الفرق بين ما سماه اللغة وما Langue الذي يمكن أن يقابل الكلام في العربية(4). فأفهم جوانب هذه النظرية وأقواها تأثيرًا في البحث اللغوي بعده كشفه لمعنى اللغة(5)، بعد أن ران عليها الغموض زمنًا طويلاً حملته فيه على معنى التعبير الظاهر في الاسم والفعل والحرف،

1- انظر الفصل الثالث من هذا البحث ص 51 - 66.
2- Stye and Stylistics, Graham Hough, p. 63.
3- نفسه.
4- التركيب اللغوي للأدب، للدكتور طلقي عبد البديع ص 99 وما بعدها.
4- Linguistics, David Crystal, p. 24.
ولم تُعَطُ اللغة أن تكون جمالًا وكمالًا، ومن ثم لم تخرج عن كونها تراثًا هائلاً أو تدوينًا لما ينطق به أبناء الأمة. وفي التدوين والنطق معنى أنها أثر حسي مكتوب أو مسموع. فهي لا تخرج على هذا المعنى - عن كونها رصنا مترافكًا من حقائق الصوت والدلالة. 

ولكن سويسير ذهب إلى أن اللغة نظام وليس كما مبعثرًا أو مترافكًا مما ينتجه أصحاب اللغة. أي أنها ليست المحصول اللغوي الناتج عن استعمال الأفراد الذين ينتمون إلى لغة واحدة. وبعبارة أخرى، فهي ليست المجموعة الحسابية للجمل التي نُقطت بها مجموعة من البشر، بل هي شيء آخر يربطهم جميعًا.

والنظام اللغوي يظهر في الاستعمالات الفردية المُختلفة التي هي بمثابة إمكانات هائلة للتعبير عنه. فهي تكشف عنه ولكنها لا تتّألف منها، إذ ليس لهذا النظام وجود حسي مباشر، ولكن له وجودًا حقيقًا في عقل أبناء البيئة اللغوية الواحدة. فوراء هذا الكم المترافك من التراتب اللغوي مبادئ تبتنئه وتجعل منه كلاً مجازًا.

وهذه المقابلة بين المبدأ أو النظام الكامن والمظهر الذي يكشف عنه هي معنى التفرقة التي أقيمها سويسير بين اللغة والكلام Langue و Parole. فاللغة إنما هي نظام باطني يكشف عن نفسه في الكلام. فالكلام هنا يأخذ معني اصطلاحًا جدًا أعم من المعنى الذي أخذ به في اصطلاح النحاة العرب. فهو كل حدث لغوي يتعداه أبناء اللغة، أعني كل استخدام للغة يظهر في السلوك اللغوي للمتكلمين باللغة نظام مثالي، ولكن يتجلى في مظهر واقعي.

1- انظر أصول البنية في علم اللغة والدراسات الإثنيولوجية، محمود فهمي حجازي، ص 158، مجلة عالم الفكر المجلد الثالث العدد الأول 1972م.
2- انظر: محمود فهمي حجازي، المرجع السابق ص 159.
3- الكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن "الفظ المفيد فائدة بحسن السكنع عليها" (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1/14).

4- Language and Symbolic Systems, Y.R. Chao, p. 11.
ويفيد في توضيح العلاقة بين اللغة والكلام تمثل ذلك بالعلاقة بين السيمفونية وأدائها موسيقيًا. فالإضاءة الموسيقي ليس هو السيمفونية نفسها، إذ يصح أن تعزف السيمفونية آلاف المرات فيختفت العزف باختلاف أحاد الحاضرين. ولكن ذلك لا يخدعنا عن إدراك أن السيمفونية واحدة وإن تعددت صور الأداء، والسيمفونية هي القوة الباطنة التي عنها تحركت كل صور التعبير. وكذلك يقال في اللغة(1).

وقد كان سوسير أول من كشف عن هذا الفرق بين اللغة والكلام وأبيان عنه بوضوح، وقبله كانت إحدى الكلمتين تستعمل في مكان الأخرى أو تتوب عنها، دون أن يكون هناك فرق واضح، وإن كانت أكثر اللغات المتحضرة تقييم هذه التفرقة، ومنها العربية، كما يذهب إليه السير آلان جاردينر، فإنه يناظر التفرقة بين Parole و Langue في الفرنسية بالتدريج بين اللسان والكلام في العربية(2).

ورى سوسير أن البحث اللغوي ينبغي أن يصرف اهتمامه إلى النظام اللغوي نفسه(3)، واللغوي اللغوي عنده نسق من العلاقات(4)، أو نمط يقابل الاستعمال ويكشف عنه الاستعمال(5). وقد كان سوسير بهذا الاعتبار أول من دعا إلى بحث اللغة بحثًا بحثيًا. ومعنى ذلك أن توصف اللغة وصفًا علميًا في إطار العلاقات بين الوحدات دون نظر إلى الخواص التي تحملها هذه الوحدات وليس لها صلة بالعلاقات أو لا تستنبط من خلال العلاقات(6).

1- انظر محمود فهمي حجازي، المرجع السابق ص 159.
3- محمود فهمي حجازي، المرجع السابق ص 159.
4- انظر في: Readings in modern linguistics.
5- Linguistics, p. 166.
6- Readings in modern linguistics, p. 97.
وقد استمد سوسيس ليبيان معنى القيمة اللغوية تمثيلاً من مجال علم الاقتصاد. فكما أن هناك صورًا مختلفة أو مظاهر لقيمة نقدية واحدة، فالقيمة اللغوية هي أيضًا يتم التعبير عنها بمظاهر مختلفة. القيمة النقدية للجنيه مثلاً قد تظهر على شكل ورقة مالية، أو على شكل ورقة مصرفية (شيك)، أو على شكل مائة قرش، أو على شكل عشر قطع من فئة عشرة القروش. إلخ، ولكن القيمة واحدة رغم اختلاف مظاهر التعبير عنها. فكمية الخبر التي يمكن شراها بهذه العملة أو تلك واحدة.

والتشبيه الأخير عند سوسيس تشبه اللغة بلعبة الشطرنج. فشكل القطة الخارجي وتكونها المادي لا يؤثران في قيمتها التي تتحدد بعائلاتها بسائر القطع. ويضرب لذلك مثلاً بالفرس، فهو يأخذ في الغالب صورة رأس حصان، ولكن من الممكن أن ينعقد العرف على اتخاذ صورة أخرى للفرس ولا تتأثر قوانين اللعبة بهذا التغيير، ولو حدث أن تهمت هذه القطة أثناء اللعب مثلاً، فقد يلجم اللاعبان إلى اتخاذ أي شيء خارجي متاح لأداء وظيفة الحصان، وقد يستعينان بجزء من أجزاء القطة المهمشة. ثم إن القطع التي تؤدي بها اللعبة قد تكون من الخشب أو من العاج أو من أي مادة، فلا يختلف الأمر قليلاً أو كثيراً.

وينبغي التمييز بين شيئين: نظام اللعبة أو قوانيها التي يلم بها اللاعبان والأداء الذي يمضي على وفق هذه القوانين. فكل أداء للعب تظهر فيه نفس العلاقات وإن تعددت صور الأداء في كل مرة. فالإمكانات المتاحة للأداء غير محدودة، ولا يلزم أن يتطابق أداء لعبة تطابقًا تامًا. وبهذا يظهر أن القوانين محدودة، ولكن صور التعبير عنها غير محدودة.

1- انظر أيضًا علم اللغة، د. محمود السعراوي ص 320 - 331.
2- Readings in modern linguistics, p. 98.
نظرية تشومسكي ونظرية سوسير، فهي لا تبع في مبادئها عنها(1). وتشومسكي هو الذي ارتبطت باسمه النظرية التي تعرف بالنحو التوليدى وهو المنهج الذي نهض في السنوات الأخيرة منذ الخمسينات من القرن العشرين وكان ردا على المنهج التجريبي الذي لم يكن يعترف بوجود نظم عقلية من أي نوع(2).

ويذهب تشومسكي إلى أن علم اللغة يتجاوز اهتمامه حدود الأنماط التي يمكن أن توجد في أي نص للغوي. فأي نص للغوي لا يصور اللغة في مجموعها، بل هو لا يمكن إلا بصورة ناقصة مختارة اختيارًا تحكميًا، فضلا عن أنه لا يسلم من بذات عديدة ومروق عن القواعد وتغيير في خطة الحديث. وما إليه، وهي على الجملة ما يحاكي الطلاقة اللغوية التي يمتلكها أبناء اللغة ولا تلتقي إليها حين نسمع إلى ما يجري من حديث. وهذا يقضي بناء إلى التسليح بأن أعضاء الجماعة اللغوية إنما تستخدم على نظام باطن من القواعد يسمح لهم بإدراك هذه الأشياء. على أنه ينبغي أن نعرف أن هذا النظام من القواعد لا يحتوي على الأثر أو النص نفسه، بل هو كائن في عقل المتكلم باللغة(3).

والنظام اللغوي يشهد بوجوده شيء آخر، هو القدرة على الإبداع اللغوي وخلق جمل جديدة غير محدودة، إذ نستطيع دائمًا أن نتكلم بعبارات مختلفة وجمل جديدة لم نصادفها من قبل. وبالمثل نستطيع أن نفهم عبارات لم نسمعها من قبل ولم تصادفنا في تجربتنا اللغوية فقط. والسؤال الذي يعني به العالم اللغوي بصورة أساسية هو كيف نيسر لنا هذا الفهم(4).

1- Linguistics, P. 162.
2- Ibid, P. 103.
3- Ibid.
4- Ibid, P. 104.
ولكن كل جملة جديدة إما تنشق عن هذا النظام المفترض -
عن هذه القدرة اللغوية الكامنة التي يشهد بها تلك الجمل التي لا
تنتهي. ومن ثم كان يقال إن اللغة تتيح استعمالاً غير محدود على
طريق ما هو محدود(1).

يشهد بالنظام اللغوي إذا شئان: القدرة على الخلق اللغوي والقدرة
على الفهم. وبعبارة أخرى فليس بفكر هذين الشئين إلا افتراض هذا
النظام الذي هو محل اهتمام الدراسة اللغوية. يقول تشومسكي: "إن
هم الباحث اللغوي ينصب على استخلاص النظام الباطن من القواعد
الذي يستخدمه عليه الشخص ويستخدمه في أدائه الفعلي - عليه أن
يسهلهم من المعطيات الأدبية. ومن ثم كانت النظرية اللغوية
علقية، من جهة أن اهتمامها باكتشاف الحقيقة العقلية التي تستيطع
السلوك الواقع والاستعمال الظاهر للغة، وإن صح أن يكون شاهدًا
على طبيعة الحقيقة العقلية، لا يمكن أن يكون بحول موضوع البحث
في علم اللغة، إذا أريد له أن يكون علمًا بحق(1).

ومن هذا يظهر أن في اللغة عنصران: الثبات والتغير، وبهما
يتحقق للغة شخصيتها وحياتها معا. فهي كالشعر شبه الكائن الحي
الذي يتعاقب عليه التغير في أطوار النمو، ولكنه يظل فردًا واحدًا
في جميع الأطوار(2).

ومن هذه الجهة يأتي بحث قضية العلاقة بين الشاعر والتراث.
وليس ينبغي أن نفهم طبيعة اتصال الشاعر بالتراث على أنه تقليد
أعمى يتناول فيه الشاعر اللغة تناولاً سلبيًا، على نحو ما كان عليه
سابقوه. فإن هذا المعنى مما هو مرفوض في الدراسات الأدبية
لبعده عن فهم معنى التراج فهمًا صحيحًا، لأن للتراث معنى أخطر

1- Ibid.
2- Aspects of the theory of syntax, P. 4.
3- Theory of Literature, Rene Wellek and Austin Warren, P. 155.
من ذلك(1). فالشاعر لا يتلقى اللغة تلقائياً سليماً بل له عليها أثر إيجابي، بطبيعية ما بينهما من علاقة جديدة يتأثر فيها الشاعر باللغة، ويؤثر هو كذلك فيها.

والضرورة الشعرية يتجلى فيها عمل الشاعر الخلاق من جهة تناوله للغة تناولاً ممتعاً، وإن كان يتم في أحجام اللغة نفسها. فالشاعر يغير في اللغة بحكم ما له عليها من أثر إيجابي، وتحقيقمه المحافظة على روح اللغة ونموها معاً. ثم إنه يبحث في اللغة عما يمكن أن يفي بالمطالب التي تتطلبه إليها الغاية الشعرية، لأن اللغة هي المادة الأولى التي يصنع منها الأديب عمله، على ما هو مقرر في الدراسات الأدبية(2).

ولذلك كان البحث الأスولبي يطلق من المعالم اللغوية في العمل الأدبي للوصول إلى فهم العمل الأدبي بأسره.

ومن الطرق التي تلجأ إليها الدراسة الأسلوبية للعمل الأدبي البحث في الخصائص الفردية التي يختلف بها النظام اللغوي في العمل الأدبي عن أي نظام سواه، وذلك بمحاولة مواطن الخروج ومناهضة الاستعمال الجارى عليه الكلام، ثم محاولة الكشف عن العلل الإستطورية الباعثة على ذلك."(3).

ويعد ليوسبترز لـ Leo Spitzer من علماء الألمان، رائدًا في هذا الباب. فهو يبحث عن روح الكاتب أو الشاعر في لغته على ما تظهر في الخصائص التي يخرج فيها عن المعايير اللغوية الشائعة ويتجاوزها، بحيث يلوح منها الطريق التاريخي الذي يخترقه والتغيير الطارئ عليه من روح العصر والثقافة في الصورة اللغوية الجديدة(4).

3- Ibid, P. 180.
4- التركيب اللغوي للأدب ص 109.
وإذا تختلف نظرته عن النظرية البلاغية القديمة، فهو يرى أن
النقد الذي يقوم على تعقب ما يسمى بالأخطاء أو السقوطات في
العمل الأدبي لا يبرر له قبل الوقوف على غرض صاحبه وتفهمه
فهمًا كاملاً والاحاطة به من جميع الوجوه. إذا الخصائص
الأسلوبية - على ما يذهب إليه - "نوع من الخروج على
الاستعمال العادي للغة، بحيث ينifecycle الشاعر أو الكاتب عما تقضيه
المعايير المقررة في النظام اللغوي.

أما الدراسات البلاغية التي قامت في العربية فإنه لا يظهر فيها
اعتبار هذا المعنى في بحث الخروج على مستويات الاستعمال
المطروحة، ومنها ما سمي بالضرورة الشعرية، بل اعتبار البلاغيون
الضرورة ضعيفًا في التعبير وقصورًا في لغة الشاعر. فقد ذهب ابن
رشيق مثلًا إلى أن "الضرورة لا خير فيها". وقال أبو هلال
العسكري في الصناعتين: "وي ينبغي أن تتجنب ارتكاب الضرورات،
وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية، فإنها قبيحة تシーン الكلام
وتذهب بمنا. وإنما استعملها القولاء في أشعارهم بعدم عملهم -
كان - بقياحتها، ولأن بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مزلاً
وما كان أيضًا تنقد عليهم أشعارهم. ولو قد نقدت وبهرج منها
المعيب، كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة وبهرج من كلامهم ما
فيه أدنى عيب لتجنبها.

ومن هذا يظهر المعنى الذي قامت عليه الدراسات البلاغية في
بحث الضرورة. ويبدو أن هذا المعنى لم تنجز منه أي دراسة
بلاغية. "فالمخالفات النحوية اعتبرت على أيدي النقد جميعاً

---

1- Style and Stylistics, P. 63.

2- التركيب اللغوي للأدب ص 167.

3- المدة 2219/2.

4- الصناعتين ص 143.
هفوات، ذلك لأن الشعر ينبغي ألا يخرج على حدود المستوى الأول أو الصورة الوهمية السابقة... ومن أجل ذلك تعقبوا ما سموه سقطات المتيني وسقطات الجاهليين(1).

ولكن الضرورة الشعرية، باعتبارها خروجًا على الاستعمال المألوف للغة وما تقتضيه المعايير المقررة في النظام اللغوي، تكشف عن الخصائص الفردية التي بها يظهر روح الشاعر أو الأديب. فغالبًا القوة التي يصنعها أطراد العامة اللغوية لا يمكن تفسيره إلا بالتسليم بأن قوة مناهضة بعثت على النشاط الجديد الذي به خالف التعبد ما استقر عليه الاستعمل; إذ أطراد الاستعمال اللغوي من شأنه أن يصبح قوة تسلط على كل تحريف ناهض، إذ تتكون العادة اللغوية التي عليها يطرد الشاعر وتستغرق في عقل الجماعة اللغوية، فلا ينفك عنها أي تعبير جديد.

علي أنه وإن كانت الضرورة الشعرية خروجًا على القواعد النحوية، فهي ليست خروجًا على اللغة، لأن الشعراء بحكم حياتهم في اللغة لا ينكرون عنها بحال، فكل لغة تحبط أبناءها بـ"سحرية لا سبيل إلى الخروج عنها إلا إلى دائرة أخرى"(2). وإذا كانت الضرورة الشعرية خروجًا على القاعدة، فإن هذا أدى إلى البحث عن الغاية التي يتماول إليها الشاعر بخروجه عنها. 

ولهذا يلزم في بحث ظاهرة اللغة الكشف عن العلل الداخلية التي تستبطنها؛ فأي دراسة لا تنطلق في بحث الظاهرة من داخلها تقع في الأوهام التي تقع فيها أي دراسة لا تقوم على الموضوعية لأنها لا تظهر على شيء من حقيقة الموضوع المبحث(3).

وقد عيب على الفرزدق قوله:

---
1- نظرية المعنى في النقد العربي، د. مصطفى ناصف ص 27.
2- Language and myth, E. Cassirer, P. 9.
3- Ibid, P. 8.
وما مثالةً في الناس إلا مملكًا أبو أمهّ حيّ أبوه بقارية(1)

ولكن التحليل الأسلوبي لبيت الفرزدق، وفيه التقدم والتتأخير ووضع الكلام في غير موضعه، يتضمن البحث عن العلل الروحية التي نشط عنها التعبير وتتحصل بها القيم الفكرية التي يتضمنها البيت ولا تظهر إلا به(2).

وإذا كان الشاعر ينال الأعراف اللغوية المستقرة، فإن هذه الأعراف لم تعد في خدمة الأغراض التي يسعى إليها الشاعر. ولذلك كان رد الظاهرة الشعرية إلى مستوى مفروض من التعبير(3)، وهو الموقف الذي حرك تاريخ النحو، تجنيًا على اللغة نفسها وعلى الشعر، على عكس ما كان عليه الرأي. فالواقع في الوجه أن

1 - انظر الموشح ص162.
2 - للفرزدق بيت آخر، وهو قوله:

إلى ملك ما آمَه من محارب
أبوه ولا كانت كلب تسامرة.

ولكن القصيدة التي منها هذا البيت تعد في نظرة شيخ الباحثين الأسلاويين وهو أستاذنا العلامة لطفي عبد البديع ملحمة من ملامح الجوهر. (انظر الدكتور لطفي عبد البديع، الشعر واللغة ص309) - فالفرزدق واحد من هؤلاء الشعراء... كان يلج باب الجوع كما أصابه مفتوحًا، غير أن الذوق المترف لأصحاب الدوامين وخدم القصور لم يأخذ من لغته إلا ما يهدده طراوته وأطرح ما عدا ذلك، ثم ألقاه في متحف القواعد اللطيفة والجمارين. وفي هذا السياق تظهر القيم الفكرية لبيت الفرزدق، فهو يتنسق مع العالم الفكري الذي تكشف عنه القصيدة ويعتبر عليه، ويدخل ذلك في بنية القصيدة ولا ينفصل عنها. فلا تجب القول بأنه ينبغي في مثل هذا الشعر الذي ينتصب بالجوع أن يكون منظومًا كحبات العقد. فإن المجاعة التي تعصف بالأحياء ليست إلا ملكة تصرفهم من موت إلى موت، فلا وصف لها إلا بلغة تساوي حقائقها المقربة الواقعة.

وعلي هذا يحمل بيت الفرزدق "المصدر نفسه ص172).

3 - انظر موقف المبرد مثلاً من الروايات التي تتعارض مع القاعدة ومحاولة التكرار,

إنشادها على وجه تتفق به مع القياس. }

35
الشعراء يتجون على اللغة (1). والصحيح أن الضرورة الشعرية إنما هي ضرورة تحتوي القوانين الداخلية للظاهرة اللغوية. وهل في خدمة هذه القوانين وحدها لأنها إنما تستمد وجودها منها. وأي قوانين أخرى تسبق ميلاد الظاهرة نفسها مردودة لأنها أجنبية، والظاهرة إنما تحمل في باطنها المبدأ الخالق لها.

(1) - وبهذا السعي صرح أحد الباحثين وجعل الضرورة الشعرية من مظاهر التشويش في اللغة التي لا ينبغي السكتة عليها. انظر خليل السكاكيني، التشويش في اللغة ص 117 مجلة مجمع اللغة العربية الجزء الثامن 1955.
ظاهرة الانحراف والوزن الشعرى

جمهور الباحثين من النحويين، وهم الذين اهتموا حقًا بهذا المبحث، على أن الضرورة الشعرية هي ما وقع في الشعر مما لم يقع في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوبة، أم لا. ومعنى ذلك أنه ليس معتبرًا في الضرورة الشعرية أن يؤدي إليها الوزن الشعرى. فقد نقع الضرورة في الشعر من غير اضطرار الوزن إليها.

والشواهد الشعرية تدل على أن الشعراء يخرجون على مستوى

--

1- نحن نستعمل كلمة "الانحراف" للدلالة على الظاهرة التي تُصْدِر تحتها الضرورة الشعرية. وربما كان ذلك استعمالًا حرفيًا للمقابل الأجنبي deviation. وقد رفض بعض نقادنا هذه الكلمة وأثر عوضًا عنها أتفقاً أخرى. غير أنى أرى أن لها وجودًا أصيلًا في الكتبات العربية القديمة. كان ابن خلدون - مثلا - يستعملها استعمالًا يعاد بطاق استعمالًا لها في الكلمة المخالفة عند المألوف. تحدث في مقدمته عن الغذاء الذي قد يلطفه بعضًا ويعرض عنه غيرهم، فيري ذلك لرجعًا إلى العادة. يقول (مقدمة ابن خلدون ص 33): "من عود نفسه غذاء ولا أنه تناوله كان له ملؤما وصار الخروج عنه والتدل به داية، ما لم يخرج عن عرض الغذاء بالجملة كالسموم وما أفرط في الانحراف. نحن إذن نستعمل لفظًا جديدًا غير الذي استعمله النحويون قديمًا، لتفاصل هذه العلاقة التي استقرت بين ظاهرة الخروج على المألوف والاضطرار أو الضعف التي كانت تأخذ قوة العلاقة الطبيعية لطول الاستعمال، لنفسق - بعبارة مختصرة - هذا التطبيق في الاصطلاح الذي يشير إليها.

2- خزانة الأدب 15/1، والضرائب للألوسي 2.
لاستخدام المطرد في اللغة دون أن تدعوهم إلى ذلك حاجة الوزن الشعرى. بل يظهر من هذه الشواهد أنه لا علاقة - البينة - بين الضرورة الشعرية والوزن الشعرى.
فمن ذلك مثلًا قول الشاعر:

"أبيت على مماري وضاحتٍ بهم ملوثٍ كند العقباطٍ." (1)

فإن أجرى الشاعر المعتل - وهو مماري - مجرى الصحيح في إظهار الحركة عليه، وكان القياس معار. وهذا لا يضطرره إليه الوزن الشعرى. أما ما ادعاه بعض النحويين من أن الذي حمله على مخالفته القياس كراهية الزحاف، فقد رده المعاري بقوله: "هذا قول ينقيض، لأن في هذه الطائفة أبيات كثيرة لا تخلو من زحاف، وكل قصيدة للعرب غيرها على هذا القرئ. وكذلك قوله:

"عرفت بأشت فنعنف عرى علامات كتجبر النمّاط
فيه زحافان من هذا الجنس، ثم يجيء في كل الأبيات إلا أن يندر شيء." (2)

ومثل هذا أيضًا قول الراجز:

"إذا أعوججبن قلت صاحب قوم
بالستو أمثال السفين الفؤوم" (3)

وبعض النحويين لا يرى هذا جائزًا وينشدون: قلت صاحب قوم، والذين يحتبون له يزعمون أنه أراد أن يعادل بين الجزعين، لأن قوله "حب قوم" في وزن قوله "تل عوم". وهذا يشبه ما ادعوه في قول الشاعر:

(1) انظر كتاب 1/58، الخصائص 1/334.
(2) رسالة الغفران ص 369-370.
(3) انظر الشن限り على شواهد الكتاب 7/297.
أبيت على معاري واضحت

ولبثت عدم الاضطراب في هذه الشواهد وغيرها قال ابن جني:
"إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة.. ألا ترى
إلى قوله:

قد أصبحت أم الخيار تدعى عليّ نبتا كله لم أصنع
فرقع للضرورة، ولو نصب لما كسر الوزن، وله نظائر"(2).

ومن نظائره أيضاً قول الشاعر:

فرجهتَها بمجزة، زج - القلوع - أبي مزادة

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالفعال به، مع قدرته على
أن يقول: زج القلوع أبو مزادة، "فارتكب هذا الضرورة معي
تمكنا من ترك أركابها"(3). قال البغدادي: قول العيني إن قائلله
ليس له عذر في هذا إلا من الضرورة لإقامة الوزن، صادر عن
غير روية وفكر"(4).

وقد ألح ابن جني على بيان هذا المعنى، فقال في غير هذا
الموضوع: "تراهم يدخلون تحت قبض الضرورة مع قدرتهم على
تركها.. فمن ذلك قوله:

قد أصبحت أم الخيار تدعو عليّ نبتا كله لم أصنع

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع، ولو نصب لحفظ
الوزن وحمى جانب الإعراب من الضعف. وكذلك قوله:

____________________________________________________________

1- رسالة الغفزان 369.
2- الخصائص 203/4.
3- الخصائص 206/4.
4- خزانة الأدب 254/2.

39
لهم تلتقي بعض من جرهم
نعم ولم تتح دقة في الكتب.
كذا الرواية بصرف دعاء الأولي. ولو لم يصرفها لما كسر وزناً
وأمن الضرورة أو ضعف إحدى اللغتين. وكذلك قوله:
أبيت على معاري فاقترحت بين ملوك كدم العباط
هكذا أنشده: على معاري بإجراء المعنى مجرد الصحيح الضرورة.
ولو أنشد: على معاري لما كسر وزنا ولا احتفل الضرورة (1).
من كل ذلك يظهر أن الضرورة الشعرية لا ارتبط بها بالوزن
ولًا تحدد به، وإنما تحدد بمحاسة الشعر نفسه من حيث هو مستوى
من التعبير مختلف عما عليه سائر الكلام. فالشعر تركيبات لغوية
تختص به. وهذه هي محل الضرورة.
والحق أن هذا هو تعريف النحويين الذين أحاطوا بالمسألة من
أكثر جوانبها. قال أبو حيان: "يعنون بالضرورة أن ذلك من
تراكمهم الواقعة في الشعر المختص به ولا يقع في كلامهم
النثري. وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام. ولا
يعني للحويون بالضرورة أنه لا مذوحة عن النطق بهذا الفظ.
إنما يعنون ما ذكرناه. وإذا كان لا توجد ضرورة، لأنه ما من
لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره" (2).
وقد نبى ابن عصفور على هذا المعنى أيضًا في مقدمة كتابه في
الضرائر، فقال: "أجازت العرب في الشعر ما لا يجوز في الكلام،
اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه، لأنه موضوع ألفت فيه
الضرائر. دليل ذلك قوله:
فم يوجد مفرغ نال العلي، وكريم بخليه قد وضفة

في رواية من خفض "مقرفاً". إلا ترى أنه فصل بين "كم" ومسا أضيفت إليه بالمجروء، والفصل بينهما من قبيل ما يختص بجوائز الشعر، مع أنه لم يضطر إلى ذلك، إذ يزول عن الفصل بينهما يرفع مقرف أو نصبه(1).

وقد سمي سيبوية باب الضرورة - على خلاف ما عليه النحوين جميعًا - بباب ما يحتمل الشعر. ولذل هذه التسمية وجه من الوقوف على فكر سيبوية سأأتي ببيانه(2). ولكن المعنى الذي نظَر إليه النحويون حين نفووا العلاقة بين الضرورة والاضطرار مأخذه من هذه الجهة. وقد دل سيبوية بذلك على أن الشعر له نحو مختلف عملا لكلام لا يرتبط به اضطرار الوزن الشعرى، بل يتصل ذلك عنده بطبيعه الشعر نفسه.

والذي يدل على أن الضرورة الشعرية لم يكن معتبرًا فيها الوزن الشعرى أنهم ساوا بين الشعر والأمثال من جهة الضرورة، فأجازوا في الأمثال ما أجازوا في الشعر. حكي البغدادي عن ابن بري أن "الأمثال تنزل منزلة المنظوم"(3).

والذي رأيت علماء العربية يجتمعون عليه في تعليم إجراء الأمثال مجرى الشعر كثرة الاستعمال. قال المبرد: "الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها"(4). وقال أبو العلاء: "المثل يجوز فيه ما يجوز في ضرورة الشعر، لأن استعماله يكثر"(5). وهذا الرأي نقله ابن جني أيضًا، وحكاه عن

___________________________
1- الضراير لابن عصافورد تحقيق د. السيد إبراهيم، ص 13.
2- انظر الفصل الثالث من هذا البحث ص 51 - 56.
3- خرائنة الأدب 92/2.
4- المقتضب 261/4.
5- عبث الوليل 191.
شيخه الفارسي، قال: "على أن الأمثال عندنا، وإن كانت منشورة، فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك. قال أبو علي: لأن الغرض في الأمثال إنما هو التسير، كما أن الشعر كذلك. فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة فيه".

وكانت قد تتبعت هذه المسألة عند علماء العربية، فلم تفض بس

 الفضية مستفزا، فإن القول بكثرة الاستعمال لا يظهر فيه الوجه في مساواة الأمثال للشعر، فإنهم لم ينظروا إلى هذا المعنى في بحث الضرورة الشعرية.

وكثير الأمثال بابها الشعر، غير أن هذا القول لم يتوجه عليه بحث القدماء لهذه المسألة. ولكن القول بكثرة الاستعمال فتح باباً آخر في توجهها. فإن لذلك وجهًا من البحث في الضرورة الشعرية يظهر من تتبغ كلام النحوين فيما يكثر استعماله في اللغة.

فقال سببهم: "الشيء إذا كان أكثر في كلامهم، كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله. ألا ترى أنك تقول: لم أكن، ولا تقول لم أق، إذا أردت أقل. وتقول: لا أذى، كما تقول: هذا قاض. وتقول، لم أبال، ولا تقول: لم أرم، تريد أرام. فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم

عن حال نظائره".

فهذه الفكرة ينبغي أن يؤول عليها في بحث الضرورة الشعرية. وأعني بذلك الاعتزاز في الشعر، بما هو معترض في الأمثال وما يكثر استعماله في اللغة، من أن له نحو ليس لغيره مما هو مثله. فهذا هو المعنى الثابت في الضرورة الشعرية، وله تساوا الأمثال والشعر جميعًا.

على أن فكرة الضرورة الشعرية قد جرت في الدراسات العربية على أن يومئٍ إليها أمران: الوزن واللقافية. فالضرورة قد تكون

توزيع الوزن، كقوله:
إذا جاور الاثنين سر قباه بيث وتكثر الوشحة قميين
فقطع ألف الوصل(1). أو ضرورة القافية، كقول زهير:
ثم استمروا وقالوا إن مشضربكم ماء بشرقي سلمى فقيد أرْكَبَكَ
احتاج للقافية فلك الإدغام(2).
ولذلك جرى تعريف الضرورة على النظر إلى هذين
الاعتبرين، قال ابن السراج: "ضرورة الشاعر أن يضطر الوزن
إلى حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير في غير موضعه أو إبدال
حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل أو تأنيث مذكر
على التأويل"(3). وقال غيره: "الشعراء تقلب اللفظ وتزيل الكلام
على الغلظ أو على طريق الضرورة للقافية أو لاستقامة الوزن"(4).
فصح للبحث في الضرورة الشعرية هذا الاعتبان. ولذلك
كانت ترد إليها جملة التصنيفات التي أقامها النحويون في هذا
الباب، كالحذف والزيادة والتقديم والتأخير وما إلى ذلك. فهذه
التصنيفات إنما تنظير إلى اعتباري الوزن والقافية ليس غير.
ويتقرر - على هذا - القول بأن البحث في الضرورة الشعرية
لم يكن إلا ضربًا من الأخذ في باب الجدل في ماهية الشعر.
فتعريف الشعر؛ على ما استقرت عليه الدراسات العربية، ينظر
إلى هذين الاعتبرين، أعني الوزن والقافية. ومن ثم سأغ للبعض
النحويين أن يقول: "الشعر نفسه ضرورة"(5).

1- انظر النوادر ص 204 والمفصل للزمخشري 356.
2- الكامل 1 والنوادر ص 30 والمقرب لاين عصفور 156/2.
3- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي 2/23.
4- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة 154.
5- الاقتراح ص 12.
لكن هذا القول يقع على معان كثيرة. فقد يكون الشعر ضرورة لأنه ضرب مختلف من الكلام، لأن الشعر لا يركب فيه مركباً ذولاً مما عليه الكلام. فالشعر غاية متعالية ينهاض النشاط التعبيري فيها ما تهيا له من طرائق التعبير التي يتعاطها أبناء اللغة في كلامهم. ومن ثم كان الشعر نفسه خروجًا عما عليه النثر. فقد أدرك القدماء أن الشعر إنما هو استشراف على آفاق جديدة في اللغة لما يتولد فيها مرة بعد مرة، وأن المولد له قرائح الشعراء الذين هم أفراد الكلام بالضرورات التي تمر بهم في المضايق التي يدفعون إليها عند حصر المعاني الكثيرة في بيوت الضيقة المنسوجة والإعات الذي يلحقهم عند إقامة القوافي التي لا مجرد لهم عن تنسيق الحروف المتشابهة في أواخرها. فلا بد أن يدفعهم استقاء حقوق الصنعة إلى عسف اللغة بفنون الحبلة. فمرة يعفونها بإزالة أمثلة الأسماء والأفعال عما جاءت عليه في الجبلة، لما يدخلون من الحذف منها أو الزيادة فيها، ومرة بتوليد الألفاظ على حسب ما تسمى إليه همهم عند قرض الأشعار.

وهنا تظهر الضرورات مرادفة للشعر من كل الوجوه، فيها يتميز الشعر عن الكلام. فهي تدخل من هذه الجهة في جوهر الشعر، باعتبارها من أهم خصائصه. فالضرورة ضرب من ضروب التوليد في اللغة يثري بها الشعر اللغة وينحو بها نحوًا جديداً.

ولكن الضرورة لا تتسع في معناها ليشمل كل ضروب التعبير الشعرى. فهناك أوجه من التعبير يشترك فيها الشعر والكلام، والضرورة الشعرية تخرج عن هذه الحدود، إذ إنها مخصوصة بالشعر دون الكلام. ولهذا هو المعنى الذي يقع عليه قول ابن عصفور السابق "الشعر نفسه ضرورة".

---

1 الترتيب على حدوث التصحيح، نظلاً عن فصول في فقه العربية من 125.
هذا المعنى - كما سبق - هو ما يعزى إلى جمهور النحويين في الضرورة. وقد ذهب ابن مالك إلى أن الضرورة "ما ليس للشاعر عنه مندوحة". فما لا يؤدي إليه الوزن والقاية، لا ضرورة فيه عندنا. وعلى هذا قول الشاعر:

"يقول الخنا وأبيض العجم ناطقاً إلى رينا صوت الحمار يجدع".

وقول الآخر:

"ليس السرير للكل مثل الذي يرى. له الخال أهلًا أن يعد خليلاً".

وقوله:

"فيسخر الجربوع من نافقاته ومن جرمه بالسجينة البيضَّة".

دخلت "آل" في كل ذلك على الفعل، وهي لا تدخل إلا على الأسماء. وذلك عنده جائز في الاختيار. فهو غير مخصص بالضرورة لإمكان أن يقول الشاعر: صوت الحمار يجدع، وما من يرى للخل، والمقصع. وإذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة في ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار.

ولم يرتب ابن مالك قوله بوجود هذه التركيبات في الكلام على ثبوت الرواية به عنده، بل جمل من الوزن الشعري نفسه دليلاً عليه. لأن الوزن الشعري لا يؤدي إلى دخول "آل" على الفعل، ثبت عنه أن الشعر لا يختص به.

وعندى أن هذا هو ما قول عليه ابن مالك أيضًا في توجيه كثير من الضرورات على أنها لغات لبعض العرب ولا ليست ضرورات.

1- خزانة الأدب /15/1، والاقتراح ص 12، والضرائر للألوسي ص 2.
2- خزانة الأدب /15/1.
3- انظر مثلاً مضني الليثب ص 277 حيث ذهب ابن مالك إلى أن رفع المضارع بعد "لم" لغة لا ضرورة.
وقد ذهب بعض شراح سبقوه في قول الشاعر:

ألم يأتلك والأنياء تنمسي بما لاقتنا نبون بنى زياد

بأتيات اللياء في حال الجزم، إلى أنها "لغة لبعض العرب، يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله"(1). وهذا قول الزجاج وتبعة الاورغ(2). ولكن هذا القول مردود بأنه لا سند له(3).

وعندى أن الذي بفع إلى هذا القول إمكان أن تصح الرواية في البيت بحفن الياء. قال ابن جني: "رواه بعض أصحابنا (بمعنى من البصريين) ثم ينكر على ظاهر الجزء"(4). فقد ثبت حينئذ أن اعتبار الوزن هو الذي أفضى إلى ترتيب القول بأنه لغة، لأن الضرورة - على معنى الاضطرار - غير ثابتة فيه، ولأنه ليس له سند من الرواية.

وقد رد أبو حيان مذهب ابن مالك في الضرورة الشعرية، فقال:

"لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر، فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة، لأن قائله متعمق من أن يقول كذا، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلقاء إلى الشيء، فقال: إنهم لا يلجوزون إلى ذلك، إذ يمكن أن يقولوا كذا. فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً، لأنه ما من ضرورة إلا، ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب"(5).

وبمثل هذا القول رد البغدادي أيضًا ما ذكره ابن مالك في قول الشاعر:

1- الشتمري 2/102.
2- خزازة الأدب 2/134.
3- انظر المصدر السابق.
4- سر صناعة الأعراب 1/89.
5- الأشياء والنظائر 1234/1.
وما علينا إذا ما كنت جارتنا لا تجاورتنا إلا أن نؤمر
من أن ما في البيت ليس ضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول:
ألا يكون لنا خل ولا جار. قال البغدادي: "إذا فتح هذا الباب لم يبق
في الوجود ضرورة. وإنما الضرورة عبارة عما أتي في الشعر
على خلف ما عليه النثر"(1).
وقد أبطل الشاطبي في شرحه لألفية ابن مالك هذا المذهب من
وجه:
أحدما: إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهماله
في النظر القياسي جملة، ولو كان معتبرًا لنهبوا عليه.
الثاني: أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في
الموضوع غير ما ذكر، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من
لفظها غيره. ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل.. وإذا وصل
الأمر إلى هذا الحد أدى أن لا ضرورة في شعر عربي. وذلك
خلاف الإجماع. وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر
بباله إلا لفظة ما تضمنت ضرورة النطق به في ذلك الموضوع إلى
زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد يتبه غيره إلى أن يحتال في
شيء يزيل تلك الضرورة.
الثالث: أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها
ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال. ولا شك أنهم في هذه
الحال يرجعون إلى الضرورة، لأن اعتناهما بالمعنى أشده من
اعتناؤهم بالألفاظ. وإذا ظهر لنا في موضوع أن ما لا ضرورة فيه
يصلح هنالك فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال.

1- خزانة الأدب 2006/47
الرابع: أن العرب قد تابوا الكلام القياسي لعبارض زحـاف
فمطبيب المزاحف دون غيره أو العكس فتركب الضرورة لذلك(1).

إلا أن طبيعة الفكر النحوي كانت تحمل الجرثومة التي انشق
عنها هذا الخلاف. وبيان ذلك أن مصطلح الضرورة قد أريد به
مناظرة مسائل النحو بمسائل الفقه وتتنزيلها عليها. ومن ثم ظهر في
بحث الضرورة الشعرية مصطلح الرخصة. وسيقت مع بعض
التعبيرات التي لا تصلح أحكاما على الشعر، كقولهم: أيُّها
الشاعر، ويجوز للشاعر وغيرهما(2). فالضرورة والرخصة والإباحة
والجواز، كل أولئك مما نظيرت به مسائل النحو بمسائل الفقه.

وعلماء الأصول يتسمون الحكم إلى رخصة وعزم. فالرخصة
ما شرع لعذر شاق استثناء من أصل كلي مع الاقتصـاز على
موضع الحاجة فيه(3). وفي المقابلة بين العزمية والإبطـاز
اعتبار ظاهر لمسألة الإرادة. ومن هذا النبأ تأتي النحويون إلى
 اعتبار الوزن الشعرـي في مسألة الضرورة الشعرية، وجعلوا الحكم
النحوي ينقسم - على غرار الحكم الفقهـي - إلى رخصة وعزمها.
"فالرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر. وقد يلحق بالضرورة
ما في معناها، وهي الحاجة إلى تحسين النثر بالإدماج(4)."

وقد أدى الخلط بين النحو والفقه إلى تزبول كثير من مسائل
الضرورة الشعرية على أحكام الضرورة الشرعية. ومن هذه
الأحكام أن ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها ويجوز المضـطر على
موضع الحاجة فيها(5). فإذا حكم شرعي، ولكن النحويين طبقوه
على المسائل النحوية. قال السيوطي: "ما جاز للضرورة يتقدر

---

1- انظر خزانة الأدب 15/1 والضرائب للأدبي 6 - 8.
2- انظر مثلا ابن رشيق في المعده، باب الرخص في الشعر 269/2 وما بعدها.
3- انظر مثلا أصول الفقه للخضري ص 65.
4- الاقتراح ص 11.
5- انظر نظرة الضرورة الشرعية للدكتور وهبة الزحليتي ص 240.

48
بقدرها. ومن فروعه: إذا دعت الضرورة إلى منع صرف المنصرف المجبر، فإنه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقي الكسرة عند الفارس، لأن الضرورة دعت إلى حذف التنوين، فلا يتجاوز محل الضرورة بإبطال عمل العامل(1).

فظاهر في هذه المسألة الاعتبار بالأصول الفقهية. ووجه الخطر في ذلك ما يؤدي إليه من نتائج تتعلق بمسائل اللغة. فأثر الأصول الفقهية على مسائل اللغة إيجابي، أعني أن ترتيب النتائج على هذه الأصول لا يظهر فيه النظر إلى منطق اللغة نفسها، باعتبارها الظاهرة موضوع النظر، فهذا يؤدي إلى نتائج مجافية لطبيعة الظاهرة.

فأخطر ما يمكن أن يؤدي إليه البحث في اللغة إخراج بعض الظواهر اللغوية كلية من عدد النظر، باعتبارها خروجًا على اللغة نفسها، وهي الشهيرة التي يجينها القول باللحن في بعض الظواهر اللغوية. فإطلاق هذا الوصف على بعض التعبيرات اللغوية فيه القول بأنها لم تظهر ظهورًا طبيعيًا في أحجام اللغة نفسها، لأنه حكم بقطع الصلة بينها وبينها أو عدم الانتقاء. وبعض هذه الأحكام إنما هو ثمرة الاعتداد بالأصول الفقهية.

فقد أنكر بعض أهل النظر، مثلًا، قول الشاعر:

على ذره لنا كله لـ سم أصبانع

"قلم يجهز في كلام ولا شعر. وقال لا ضرورة في هذا لأن المنصب بزة المرفوع، فلو نصب لم تكسر الشعر"(2). فهذا القول لم يوجد عن النظر للظاهرة موضوع البحث، فيعتد بورود الرواية والسمع فيها، بل توجه عن منطق الأصول الفقهية.

فالضرورة - ثمة - رخصة لا تجوز إلا عند الاضطرار.

(1) الأشياء والنظائر 2/255.
(2) ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرواني ص 76 تحقيق المنجي الكعبي.
ومن ذلك أيضًا الاعتبار في الضرورة بأخذ الضرر، وذلك يظهر في قول ابن جني بالحمل على أحسن الأفقيين، قال:
"وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداهما، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحساً"(1). فهذا
حكم فقهي كان له أثر ظاهر على مسائل نحوية.

من هذا يظهر أن اعتبار الوزن الشعرى في الضرورة الشعرية
إما جاء من وضع مسائل اللغة في غير بابها، وهذا من الأمور
التي خلط فيها النحويون خلطًا ظاهراً. لأن اللغة ظاهرة إنسانية
الاعتبار الأول فيها الإنسان الناطق بها. وإنما هي خلق إنساني
تتجلى فيه الإرادة الإنسانية باعتبارها مظهرًا من مظاهر التعبير
عن الإنسان.

ولكن الدراسات النحوية لم تخلص في بحث الضرورة الشعرية
مما ألقى إليها من اعتبارات فقهية، فاقتربت بالعجز وقصور لغة
الشاعر والقياس وما إلى ذلك. وترتبت في النحو هذه الاعتبارات من
جبل إلى جبل حتى انتهت مسألة الضرورة على يد النحاة إلى مجال
ضاق فيه أفق البحث، فانتصرت فكرة الوزن على كل شيء عداها.

على أن أخطر ما أدت إليه هذه الفكرة على الإطلاق الفصل
بين الشعر والقرآن فصلًا قاطعًا، لأن تحديد الضرورة عنصرية
الوزن والقافية الذين يتحدد بهما الشعر، قطع أي مجال للقول
بلا الضرورة في القرآن، وهو يتعالي على الوزن والقافية وما يؤديان
إليه من القول بعجز التعبير عن استيفاء حقوق الصناعة.

ولكن الضرورة تعالى على الوزن والقافية والاضطرار جميعًا.

وهنا محل لمراجعة كثير من أمور النظر في هذا الباب.

_____________________
1- الخصائص 212/1
50
فلسفة الضرورة الشعرية

١ - عند سيبويه

يظهر فكر سيبويه في باب الضرورة الشعرية على نحو ما
يظهر في سائر أبواب النحو. فعقله يوجه في هذا الباب عما يتوجه
 عنه فيما يعالجه من غير ذلك من مشكلات.

وقد دل سيبويه على فلسفته في الضرورة الشعرية فيما أنهى به
الباب الذي أقرده لهذه المسألة وسماء بباب ما يحمل الشعر، قال
بعد أن ذكر جملةً مما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام: "ليس
شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا" (١).

وقد حرص سيبويه على ظهور هذا المعنى من خلال ما أورده
من أمثلة الضرورة الشعرية في هذا الباب. فقد ساق هذه الأمثلة
بحيث يساوها جميعًا هذا المعنى. قال: "اعلم أنه يجوز في الشعر
ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما
ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا
يحفف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محفوظًا، كما قال العجاج:

قوأتنا مكة ومن ورق الحمسي
يريد الحمام، وكما قال خفاف بن ندبة الصليبي:

__________________________
١ - الكتب ١٥/١٢ ط بولاق ١٣١٧.
كَنْوَاحٍ رَيْشٍ حَمَاسةٌ تَجْدِيَةٌ وَمَسْحُتُ بالثَّنْثِينِ عَشَفُ الأنْسَد. وَرَبَما مَدَّا مثل مَسَاجِدٍ وَمَنَاذِرٍ، يَقُولُونَ مَسِاجِدٌ وَمَنَاذِرٍ، شَبَهُوهُ بِمَا جَمَعُ عَلَى غَيْرِ وَاحِدٍ، فِي الْكَلَامِ، كَمَا قَالَ الفَرْزِدَةُ:

"وَقَدْ بَيلَغُونَ بِالمَعْلُولِ الْأَصِلٍّ، يَقُولُونَ رَاهِدٌ فِي رَاهِدٍ، وَضَنَّنُوْا فِي ضَنَّوَا، وَمَرْتَمْ بِجِوارِيْنَ قَبْلَ، قَالَ فَعَلَتْ بَنَ أَمْ صَاحِبٍ مِنَ الْعُرْبِ مَلَا أَعْنَبَةُ قَدْ جَرَبَتْ مِنْ خَلْقِي أَنْ أَجْوَدُ لَأَقْوَامِمُ وَإِنْ ضَنَّنُوا مِنَ الْعَرْبِ مَنْ يَتْنُقُّ الْكَلَامِ إِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا، وَلاَ يَتْقَلُّنَّا فِي الْوَلَدِ، فَإِذَا كَانَ فِي الْشَّعَرَ فَهُمُ يَجُروُنَّهُ فِي الْوَلَدِ عَلَى حَالِهِ فِي الْوَقْفِ.. قَالَ رَوْيَةُ:

ضَحَتْ مِنْ بَحْضِ الخَلَقِ الْأَضْغَحُمَا وَجَعَلُوا مَا لَا يَجْرِي فِي الْكَلَامِ إِلَّا ظَرِيفًا بِمَنْزِلَةٍ غَيْرَهُ مِنْ الأَسْمَاءِ، وَذَلِكَ قَوْلُ الْمَرَارِ بِنْ سَلَامَةِ الْعَجْلَيِ:

وَلَا يَنْقُفُ الفَحْشَاءُ مِنَ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جِلَسُوا مَنًا وَلَا مِنْ سَوْاسَانَا وَقَالَ الأَعْشَى:

وُسَأَ فَصَصُّسُتْ مِنْ أُفُوْهِيْهَا لِسَوَائِكَا وَقَالَ خُطَامٌ المَجَاشِعِ:

وُسَأَ الْمَلَائِمَ كَمَا تُبْنَئَنِيْنَ فَعَلُوا ذَلِكَ لَأَنْ مَعْنِيَ "سَوَاءَ" مَعْنِيَ "غَيْرَ" وَمَعْنِيَ الكَافِ مَعْنِيَ مثلُ "(١).

١- الكُتَابُ، ٨/١٣٥٢٨.
ومن هذا يظهر أن المعنى الذي تتوجه عليه الضرورة الشعرية عند سيبويه أنها بلوغ مستوى من التعبير مبلغ مستوى آخر. وفي ذلك قال بعض النحويين: "علة الضرور التشبيه لشيء بشيء أو الرد إلى الأصل"(1). والقسم الأول من هذه العبارة - وحده - هو الذي نستدعه هنا.

وقد تناول سيبويه مسألة متفرقة مما يجوز في الشعر في أثناء كتابه، ولم يقتصر على الباب الذي أفرده لذلك. وأكثر ما تناوله من هذه المسائل يظهر معه أيضًا المعنى الذي حرص عليه في توجيه الضرورات(2).

فالشاعر، عنده، لا يخرج عما عليه الاستعمال اللغوي للألفاظ والعبارات إلا ليبلغ بالتعبير مستوى آخر من مستويات الاستعمال الواقعة في اللغة. أي أن الشاعر يظل محدودًا بدائرة اللغة لا يتجاوزها. أما إذا لم يبلغ بالتعبير مستوى له وجود حاصل في اللغة، فهذا من قبيل الخطأ الذي لا يجوز في الشعر أو في الكلام. قال: "واضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه، قال: ما أنت كي. وكني خطأ، من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة"(3).

وتتوجه كثير من المشكلات النحوية عند سيبويه على نحو ما تتوجه الضرورة الشعرية. وهي على العموم المشكلات التي يظهر فيها الخروج على القياس أو المستوى المطرد من الاستعمال ولا يختص بها الشعر.

فمنها مسألة "ما" التي تعمل عمل ليس. ففي هذه المسألة يظهر خروج اللفظ على ما هو عليه في القياس، في بعض اللغات، وهي لغة أهل الحجاز. ولهذا الخروج وجه من إجراء "ما" مجرى ليس. ولذلك

1- الأشياء والنظائر للسيوطي، 1359 هـ.
2- انظر مثلاً، الصفحة 478، 434، 397.
3- الكتاب 1/1، بحاجة إلى مراجعة.

53
لم يعبر النحويون في هذا الباب عن عمل "ما" تعبيرًا صريحًا، بل قالوا التي تعمل عمل ليس، إذ يلزم فيها هذا الاعتبار. قال سيبويه:
"هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله. وذلك الحرف "ما": تقول ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقًا. وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل. وهو القياس، لأنها ليست بفعل وليس "ما" كليس ولا يكون فيها إضمار. وأما أهل الحجاز فيشيرونها ليس، إذ كان معناها كمعناها(1)."

وفي باب المعنون من الصرف يظهر كذلك خروج الاسم عن الأصل الثابت له من الصرف. وهو القياض في الأسماء. ولهذا الخروج وجه من مضارعة الأفعال. فجميع ما يشرك صرفة مضارع به الفعل(2). وقد فصل سيبويه القول في ذلك، فقال: "أعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء، أجرى لفظه مجرى ما يستقلون ومنعوه ما يكون لما يستحقون، فتكون في موضوع الجر مرفوضًا، استقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ووافقه في البناء. وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر. فهذا بناء أذهب وأعلم(3)."

ومن هذا يظهر أن الخروج على القياس يمضي عند سيبويه على نحو واحد من التفسير. ولا فرق عنده – من هذه الجهة – بين الشعر والكلام. فخروج الشاعر في شعره عما هو مألوف في الكلام يشبه ما يقع في الكلام نفسه من خروج على القاعدة والقياس. وحينئذ يقع الفرق بين الشعر والكلام على ما يختص به الشعر من ذلك. فالفرق بينهما ليس في طبيعة الظاهرة نفسها، فكلاهما خروج عن القياس. وإنما الفرق بينهما أن الشعر وقع فيه

_____________________________
1. الكتب 2/81.  
2. المصدر السابق 7/1.  
3. المصدر السابق 7/1.
من ذلك ما لم تثبت الرواية بوقوعه في الكلام. وهذا هو محل الضرورة، وهو وجه القول في هذا الباب.

وبيان ذلك أنه لو صح أن الممنوع من الصرف، مثلًا، اختص به الشعر ولم يقع مثله في الكلام، لكان من باب الضرورة، إلا أن ثوبته في اللغة مما لا يختص به الشعر دون الكلام، ولذلك خرج عن الضرورة.

وهنا محل لمراجعة بعض الأفكار التي شاعت في هذا الباب، كالقول بأن معنى الضرورة عند سيو وه هو الضرورة الوزن، ولم يقل سيو وه ذلك صراحة، وإنما استبطن المتأخرون من كلامه، ذهبو إلى أن المأخوذ من كلام سيو وه في الضرورة أنها ما ليس للشاعر عنه مذودة.(1)

وتوجه الضرورة على هذا المعنى هو قول ابن مالك. وقد نماх إلى سيو وه جماعة من النحويين، منهم ابن الطيب الفاسي(2). وقد عولوا في ذلك على ما أورده سيو وه في قول أبي النجم:

على النبيُّ كُلُّه لَمَّا أصْنَع
من قوله: "هو بمنزلته في غير الشعر، لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به"(3).

وأما البغدادي فقد عقب على ذلك بقوله: "ظاهر كلام سيو وه أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه فسحة(4). وهذا قول فيه حيطة وتدقيق. فإن هذا الظاهر لا يثبت أمام الوقوف على فكر سيو وه من

1- انظر الخضرات للأسري، ص.3، المطبعة السلفية 1341 هـ، وانظر أيضًا موطنة الاصبع في لين الطيب الفاسي ورقة 20-21 (مخطوطة دار الكتب المصرية - 179 لغة).
2- انظر موطنة الفصيح ورقة 20-21.
3- الكتب 44/1.
4- خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي 1/14، ط بولاق 1399 هـ.
جميع جهاته. وفهم سيبويه لا يتأتي بفصل بعض كلامه عن بعض.
وإنما يأتى ذلك عن طريق مظاهرة التصوص بعضها ببعض. وقد
ظهر أن موقف سيبويه لا يختلف في باب الضرورة عنه في سائر
أبواب النحو.

في هذا الموضوع من كلام سيبويه نقع على ما يشبه أن يكون
مخالفا للفلسفة في الضرورة. ولذلك احتاط البغدادي في كلامه,
شعورا منه بأن نية إشكالا يحتاج إلى تأويل الكلام. إن حل هذا
الإشكال يفتحنا على بعض الأمور التي ربما غابت عن الأذهان
حتى اليوم، وهي أن في الكتاب تعليقات أضفيت إليه - في زمن
ربما كان مبكرا - تفسيراً من بعض شراحه الأقدمين. وهي تشرح
فهم هؤلاء أنفسهم وليس صاحب الكتاب.

فإذا صح أن الخروج على القياس يقع في الكلام، كما في مسألة
الممنوع من الصرف، ظهر فساد اعتبار الوزن الشعري في
الضرورة، فساده في الخروج على القياس في غير الشعر.
إن سيبويه ينظر إلى ظاهرة الخروج على القياس على أنها
كالأصل الثابت في اللغة أو سنن العرب في كلامها. قال: "من
كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حالي في سائر
الكلام"(1)، كما قال: "قد يشذ الشيء في كلامهم عن نظائره
ويستخف الشيء في موضع ولا يستخفنه في غيره"(2).

وأما ما جرى عليه في تفسير ذلك، فإن كن دائم تنبيه عليه
والانطلاق منه. فمرة يقول: "وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله
في جميع آهاله. وسترى ذلك في كلامهم كثيرا"(3)، ومرة يقول:
"يشبهون الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله ولا قريبًا منه. وقد

1- الكتب 1/24.
2- المصدر السابق 1/107.
3- الكتب 1/93.
ذكرنا ذلك فيما مضى، وسنذكره أيضًا إن شاء الله.
ويظهر الفرق بين سيوبه وغيره من النحويين بمقارنة كلامه
بكلام غيره في بعض مسائل هذا الباب. ومن ذلك قول الفرزدق:
تنفي يدها الحصى في كل هاجر
فعند سيوبه - عدل عن جمع الصيرف على الصيرف،
وهو الجمع القياسي، وجمعه على الصيرف، وذلك يشبيها له بما
جمع على غير واحد، في الكلام، كما جمعوا ذكرًا على مذكير (1).
أما النحويون ممن فاتهم هذا المعنى عند سيوبه، فإنهم ينظرون
إلى الصيرف على أساس أن الشاعر احتاج إلى إقامة الوزن
فمطلق الحركة وأنشأ عنها حرفًا من جنسها. فلا فرق حينئذ بينهما
وبين "منتزح" في قول الشاعر:
وأنت من القراء حين ترمي
ودينمن الرجال بمنتزج
يريد بمنتزج، فأشبع الحركة وأنشأ عنها حرفًا من جنسها. ولا
بينها وبين "أنظور" في قوله:
وأنتي حيث ما يسري للهوي بصري
من حيث ما سلكوا أدناه فأنظور (2)
وقد ذهب سيوبه في قول الشاعر:
أللهم يأتيك والأنباء تتمي، بما لاقت ليكون بني زياد

1- المصدر السابق 130/1.
2- انظر ج 1 ص.10.
3- انظر الخصائص لأبن جني 2/316 - 317، تحقيق محمد علي التجار، دار الكتب المصرية 1955.
إلى أنه "جعله حين اضطر مجرmomو من الأصل"(1) وأما أبو علي الفارسي فقد كان يرى أن الياء قد زيدت للضرورة، كما زيدت الياء في قول الشاعر:

وسواءً يختلفين اختلافًا كالغالي يطيزان كل مظير

وذهب إلى مثل هذا أيضًا في قول الشاعر:

هجوت زبان ثم جئت معتنًا من هجو زبان لم تهجو ولم تدّع

قال أبو العلاء المعري: "المتقدمون من البصريين يجعلون الفعل في هذا مما بلغ به الأصل في الضرورة، لأن أصل يهجو أن يكون مضموناً الواو. وكان أبو علي الفارسي يرى في مثل هذه السواوي التي في قوله لم تهجو، أنها غير الواو التي في قوله هو يهجو، وأنها زيدت للضرورة"(2).

فقد صاغ في كلام أبي علي الفارسي ومن لفه من النحوين الأصل الفكري الذي اعتمدته سيوبيه أساساً للنظر. وفي غياب هذا الأصل التبست الشواهد وتدخّل بعضها في سياق بعضها الآخر، لأن الأصل الذي يترتب عليه جمع أشياء مختلفة في سياق واحد قد اختلف. وقد نشأ ذلك عن اعتبار الوزن الشعري في الضرورة الشعرية، ومن ثم لم يعد هناك فرق بين "يأتيك" و"سواعد". فكلاهما نشأ عن إشباع الحركة فيه تولد الياء، ولكن بينهما في فكر سيوبيه فرقًا بعيدًا. فكل منهما يترامي إلى مستوى من التعبير يختلف عن المستوى الذي يترامي إليه سواه.

والجدير بالنظر أن سيوبيه - على خلاف النحوين جميعاً - سمى الباب الذي أفرده للضرورة بباب ما يحتمل الشعر. ولم يجر لمصطلح

(1) الكتاب 6/3.
(2) الفصول والغایات من 143 - 124، بيروت، 1938.
الضرورة ذكر في كتابه. وفي هذه التسمية يظهر الأساس الذي حول عليه سيبيوي في فهم هذا الحب ولا اعتبار فيه لفكرة الوزن.

ويترتب على مراجعة النظر في فكر سيبيوي مراجعة الرأي في كثير من آراء الباحثين في هذا الحب. ومن ذلك ما ذهب إليه بعض الدارسين من القول بأن النحويين جعلوا من القول بالضرورة فيما يقع في الشعر، سواء كانت عنه مدوحة أم لا، سيفها مصلتا وسلاحا يشيرون في وجه كل بيت يخالف قواعدهم ويجزون عن تراخيصه، فيجدون المخلص في هذا الوصف السهل يقونه دون نظر أو تفكير(1).

فلا محل لهذا القول في سياق فهم المبدأ الفكري العام الذي قامت عليه فلسفة الضرورة عند سيبيوي. وهو المبدأ الذي قام عليه تناوله لمشكلات النحو سويا مشكلة الضرورة.

والمحاصل أن عدم تقدير هذا المبدأ الفكري عند سيبيوي أدى إلى ذهاب الرأي في هذا الحب في جهات شتى. فقد عد ابن فارس موقف سيبيوي في الضرورة الشعرية نوعا من التوجيه وتمحيل التأويلات لخطأ الشعراء(2). وتابعه على ذلك بعض المحدثين، وهو الدكتور رمضان عبد النور، فقال: "إذا اضطر شاعر إلى تسكين بعض الكلمات لضرورة الوزن، فإنه لا يعد من النحويين، منذ أيام سيبيوي، من يطلب له تأويلا ويتكلف له قياسا(3).

على أن هذا القول كان ثمرة للموقف الذي انطلق من أن الأقوان في الشعر العربي إنما هو من قبل الخطأ النحوي. فالشاعر - عندئذ - مما يحافظ على النشمة الموسيقية، وإن كسر بذلك قواعد النحو "...إذا لا يعقل أن الشاعر الفحل يخطئ في الموسيقى، وإن

---
1- الدكتور أحمد مختار مرز، الباحث اللغوي عند العرب، ص 127، دار المعارف، 1971.
2- انظر ذم الخطأ في الشعر لابن فارس، ص 29، مكتبة الفن.
3- الدكتور رمضان عبد النور، فصول في فقه العربية، ص 145، دار النشر، 1973.
علق أن يخطئ في النحو. وإذا علمنا أن الإقواء كان شائعًا بين الشعراء الجاهليين خرجنا من ذلك بأن اللحن كان شائعًا حتى بين فصحاء العرب وشعرائهم.

فما أدى هذا القول إلى اعتبار الضرورة الشعرية خطأ في اللغة وقع فيه الشاعر العربي لأن العربية ليست سليقة له. فكان كثير من اللغويين العرب لا يرون على تخطيط الشعر الذين كان يضطرون وزن الشعر وموسيقاه إلى مخالفة النظام اللغوي في بعض الأحيان، سواء في بنية الكلمة أم في الإعراب. ولم يكن كثير من هؤلاء اللغويين وال نحويين يعترف بما يسمى بضرورة الشعر. فلم يكونوا يتصورون أن يخطئ شاعر في هذه اللغة، لأنه يتكلما بالسليقة في نظرهم. فإذا وجدوا في شعر شاعر خروجًا عن المألوف في القواعد، راحوا يتمسكون له المعاني والحيل ويتكلمون في التأويل والتخريج بما لا يحتلم.

على أن الفكرة التي اعتمدها سيبويه لتفسير الضرورة تظهر في ظهوره قويا فيما اختاره المؤلف من نصوص الكتاب وجعله هدفا للهجوم عليه. قال سيبويه: "وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفع والمجرور في الشعر. شبهوا ذلك بكسره فخذ، حيث حذفوا فقالوا فخذ، وبضمة عضد، حيث حذفوا فقالوا عضد، لأن الرفعة ضممة والجرة كسرة، قال الشاعر:

رَحْتُ وَفِي رُجْلِكَ مَا قَيْمِهِا وَقَدْ بَدَأْتُكَ مِنَ المنْزِر
ومما يسكن في الشعر، وهو بمنزلة الجرة، إلا أن من قال فخذ
لم يسكن ذلك، قال الراجي:

---

1- الدكتور إبراهيم أنيس، محاضراته لطالبة الليسانس بكلية دار العلوم، نقلاً عن البحث اللغوي عند العرب ص 70، 71.
2- انظر فصول في فقه العربية ص 78.
3- المصدر السابق ص 142.
إذا اعوججت قلبي صاحب قوم بالدوي آمال السَّفنين المُوَّم
فسألت من ينشد هذا البيت من العرب، فزعم أنه يريد صاحبي.. ولم يجيء هذا في النص، لأن الذين يقولون كذب وفخذ لا يقولون في جمل جملٍ.

وقد عقب المؤلف على ذلك بقوله: "هذا تحليل سبيوته للتسكين في مثل هذه الأبيات، لأن الشاعر عنده لا يخطئ، ولا يضحي بالإعراب في سبيل موسيقى الشعر. ذلك ما لم يخطر لسبيوته على بال، ولذا راح يتأول هذا التسكين ويلتمس له نظيرًا بين لهجات القبائل".

وقد نشأت هذه المواقف جميعاً لأنها لم تنظر – كما قدمنا – إلى الأساس الذي بنى عليه سبئيه. والحاصل أن إغفال هذا الأساس تخريب لعقل سبئيه وفكره جميعاً. سبئياه لا يلتمس للشعراء معاني وحيل ولا يكلف لهم تأويلًا أو تخريجًا، كما أنه لا يقول بأن الشعر يحمل ما لا يحتله الكلام هروبيًا من مشاكل النحو. بل إنه استقر له أصل فكري استعان به في كل ما عن له، وأمكانه من مشاكله. ولم يقف الأمر عند حد الضرورة الشعرية.

يظهر من هذا أهمية الفلسفة الفكرية التي توجه مسائل النحو. والبحث الذي يقع أسير التفصيلات يستوعب نفسه في داخل الجزيئات لا يتجاوزها ولا يظهر على ما وراءها من مبادئ فكرية، يخطئ الأصل الذي يمسك هذه الجزيئات في كيان واحد. فالظواهر التي هي موضوع أي بحث ومادته تخضع دائمًا لمقولات الفكر الذي يفصلها بعضها عن بعض أو يهمئ لها لقاء في التصنيفات والتقسيمات. والفكر النحوي لا يشذ عن ذلك.

---
1. الكتّاب ٢٠٩٨ - ٢٠٩٨
2. فصول في فقه العربية ص ١٤٧.
فِكرَة الْحُمْلِ هِي الَّتِي تَوَجَّه سَبِيعَهُ دائمًا فِي مِسَا يُعالِجُهِ مِنْ مشكَّلاتٍ. وَهِي الأَصْلُ الَّتِي يَتَنَوَّل عَلَيْهِ هَذِهِ المشكَّلاتِ جَمِيعَةٌ. وَاعْتِبَار فِرَاقٍ قَلِيلٍ مِنْ كِتَابِهِ يَظْهَرْ نَا عَلَى مُدَى سيِّدَةِ الأَفْقَاطِ الَّتِي تَدُل عَلَى هَذَا المَعْنَى. وَمِنَهَا: إِجْرَاءٌ كَذَا مُجَرِّى كَذَا، وَمَا هُوَ بِمنزَلَةٍ كَذَا، وَالحَمْلُ عَلَى كَذَا، وَمَا شَبَهُوهُ مِن كَذَا بَكَذَا. إِلَّا (1).

فَتَسَكِين حَرَفِ الإِعْرَاب وَقِعْ مَثَلُهُ أَيْضًا فِي بَعْضِ الْقُرُائَاتِ، كَالَّذِي رَوَى عَنْ أَبِي عَمَرَ بْنِ الْعَلَاءِ فِي قُولِهِ تَعَالَى: "فَعَرُبْتُ الْغَرْبَةَ إِلَى يَبْرِيكُهُ" (2)، رَوَى بِإِسْكَانِ الْهَمْزَةِ فِي بَارِئِكَمْ، وَفِي قُولِهِ "يَأْمُرُكُمْ وَيَنْصَرُكُمْ وَيَلْعِنُكُمْ وَيَجْعَلُكُمْ وَأَسْلَحَكُمْ"، رَوَى ذَلِكَ كَلَّهُ "بِالْتَسَكِينِ". وَأُشْتَهِدَ عَلَى ذَلِكَ بِقُولِ أَمْرِ الْقَبِيسِ:

"فَالْيَوْمِ أَشْرِبْ غَيْرَ مَسْتَحَقِّبٍ لِّلَّذِينَ يَأْمُرُونَ اللهَ وَلَا يَأْخُذُونَ أَنْفُسَهُمْ" (3).

أَرَادَ أَشْرَبُ، فَأَسْكَنَ الْبَاءَ (3). فَفِي شَاعِرِ وَحُدِّهِ الَّذِي يَخْرُجُ عَلَى قَوَاعِدِ النَّحْوِ. بَلْ يَظِهِرُ ذَلِكَ أَيْضًا عَنَّدٍ كِبَارِ الْقُرَائِ.

إِلَّا أَنَّ مَا قَالَهُ فِي تَفْسِيرِ ذَلِكَ، مِنْ دَافِعَهُ عَنْ هَذِهِ الْقُرَائَةِ، لَا يَخْرُجُ عَلَى قَالَهُ سَبِيعَهُ فِي تَفْسِيرِ مَا يَجْزِعُ فِي الشَّعْرِ وَلَا يَجْزِعُ فِي الكَلَّامِ. فَتَسَكِينُ حَرَفِ الإِعْرَاب هوَ عَنِ بَعْضِ الْعُحْوَاءِيْنِ كَتَسِكِينُهُ فِي الشَّعْرِ "إِجْرَاءٌ لِلَّمْفُضِّلِ مِنْ كِلَمَتِينِ مُجَرِّى مِتَسْلِلِ مِنْ كِلَمَةٍ، فَإِنَّهِ

1- انظر مثلا: 1، الصفحات: 24، 43، 93، 100، 158، 478.
2- سورة البقرة ، الآية: 54.
3- الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه ص: 54، ط بيروت.
يجوز تسكن مثل "أيل" فأجرى المكسوران في بارئكم مجري إيل(1).

وإذا لم يكن الوزن الشعري معتبراً في القراءات التي يستشهد عليها بأبيات الضرورة، وإنما تفسر على ما تفسر به الضرورة من اعتبار فكرة الحمل، فلا وجه للاعتبار به في قضية الضرورة نفسها.

لقد كانت فكرة الحمل ضرورة يقضي بها منطق النحو. فهي التي تضمن تماسك المقدمات الفكرية التي تبني عليها، إذ ترد إلى قبضة هذه المقدمات أي بدارة للخروج عنها والانفعالات من أسرها. فكانت هي الآلة التي حول عليها النحو منذ بدايته.

فسبيو هو جلبي فتح باب النحو - فيما أرى - من هذه المقدمة:

"أعلم أن بعض الكلام أنقل من بعض، فالأفعال أنقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأول، وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يحققا تتسون ولهذا الجزء والسكن. وإنما هي من الأسماء. أما أن الأفعال لا يد له من اسم، وإذا لم يكن كلاماً. والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول الله إلها، وعبد الله أخونا"(2).

فهذه المقدمة مبنية على أولية الأسماء على الأفعال. وهذه هي النقطة التي تنشق عنها الخطوط الرئيسية التي يتقرع عليها النحو، وأول أثارها تلك القسمة الثنائية بين الإعراب والبناء، ففكرة الأفعال التي هي من الأسماء هي التي أدت إلى أول تصنيف للكلمة ظهر في الإسم والفعل والرابطة، وهي الحرف. وهذا التقابل بين الأسماء والأفعال خطوة تأتيها الثنائية بين الإعراب والبناء وتوازيها. السابق كلاهما حقا أن تكون مسكنة الأواخر. والأسماء كلها حقا أن تكون معرفة(3).

1- البحر المحيط: ابن حيان، 1/2016، ط. السعادة.
2- الكتاب 1/6.
3- تقريرات من شرح لي سعيد السرياني على كتاب سبيو، 1/1، مشور على هامش الكتاب.
هذا أقيم البناء النحوي. ولكن سريعًا ما يتمتهدا الانهيارات، فبعض الأسماء ليس معترفًا، كما أن الأفعال ليست كلها مبنية، ثم إن البناء ليس دائمًا على السكون. وهنا تتبهد فكرة الحمل لتفتتح تماشى البناء. فبعض الأسماء ضارع الحروف فحمل عليها، وبعض الأفعال ضارع الأسماء فحكم لها بحكمها. فأما الأسماء التي ضارعت الحروف، فهي الأسماء المبنية، وهي "الأسماء غير المتماثلة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى"(1). وكان حقًا جميعًا البناء على السكون كالأفعال، غير أنها خرجت عن هذا الأصل لوجه من وجوه المضارعة كذكًا. وأعني المضارعة ببعض مسواتيات التعبير التي يلزم عليها الخروج على الأصل(2).

وأما الأفعال التي ضارعت الأسماء فهي الأفعال المضارعة: ضارعت أسماء الفاعلين فاستحققت الإعراب(3). ومضارعتها للأسماء هي العلة التي فسرت خروجها على القاعدة النحوية. فقد بنيت القاعدة على أن كل الأفعال مبنية. وكسر هذه القاعدة تضطلع بجبره فكرة الحمل. وقد كان لها أثر ظاهر في التسمية نفسها، أعني تسمية المضارع مضارعًا.

ولكن فكرة الحمل يمكن استخلاص بدور منها صالحة للنمو. فهي حين تخلص من التقليل العقلي إلى منطق التركيب اللغوي تصبح أداة فعالة للبحث، وبيان ذلك بالمنوع من الصرف. فهو عند سبيله مضارع به الفعل، فقد "واقفة في البناء، وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر. فهذا بناء أذهب وأعلم"(4).

---

1- الكتب 1/3.
2- انظر كلام سبيليه في ذلك ج 1، ص 4 وما بعدها.
3- انظر الكتب 1/3.
4- المصدر السابق 1/6.
لكن بحث سيويه للممنوع من الصرف ينطلق من المقدمات الأولى في النحو التي أشرنا إليها. ويبيان ذلك أنه جعله خروجًا عن الأصل. فأصل في الأسماء الصرف، على ما اقتضاه تصنيف الكلمة الذي تم على أساس التقابل بين الاسم والفعل. فقد ترتيب عليه جعل التنوين حقًا للأسماء دون الأفعال. ولكن مثل أحمر وأصفر وأبيض وأسود لا يظهر فيه التنوين، وهو مع ذلك من الأسماء وليس من الأفعال. مع كون التنوين علامه على الأسماء.

وإذا أشبه الأفعال في بنائه، فامتتع فيه الصرف.

هذا الجهد النحوي لم يكن مقصودًا به إلا حماية المقدمات النحوية الأولى لتبقى الحدود الفاصلة بين الأسماء والأفعال.

والأمر عندي على غير ذلك. فهذه الحدود الفاصلة هي ما يقصده النشاط اللغوي بالهدم. والفصل بين الأسماء والأفعال في مثل "أحمر" و"أذهب" لم تعد له فائدة، لأن الاسم والفعل يلتقيان والنشاط اللغوي يقصدهما بهذا اللقاء. فأبيض وأصفر واحمر وأصفر خرجت عن مجال الاسم وانتظمت في تلك الأفعال، فلم تكن تتميز في هذا النظام الذي يضم مثل هذه الكلمات:

أذهب
أعلم
أبيض
أحمر

فهي جميعًا تصنف معًا، وجمعها مبدأ واحد هو الصيغة. وهي صيغة "أفعل" التي أصبحت ذات أهمية تنفي ما عداها.

فالعلاقة بين الألفاظ في الظاهرة اللغوية ليست علاقة ساكنة، بل هي علاقة ذات طبيعة ديناميكية تتجاذب فيها الألفاظ وتتدافع.
ويشبه المجال اللغوي - كما كان يقول أستاذنا العلماء لطفى عبدالبديع - أن يكون مجالاً جانبياً تمتد من بؤرته التأثيرات إلى سائر الأفق. فالكلمة في الظاهرة اللغوية تدعو إليها أخرى، وهذه تدعو إليها الثالثة... وهكذا"(1).

ونحن نحمل الممنوع من الصرف على هذا الأساس. فذهب وأعلم، وما شاكل ذلك من الأفعال، جذب إلى مجاله أبيض وأسود وأحمر وأصفر، وهي أسماء، فأخرجها عن مجاله الإسمية وأسكنها إلى مجاله هو، فأصبحت أعضاء في المجال الجديد. ومن ثم كانت مطلوبة بأحكام النظام الذي سعت إليه، فمنعت الصرف وهو خاص بالأسماء، ومنعت الكسر وهو ممتع في الأفعال.

على أن سبيويه، بقوله بفكرة الحمل أو المضارعة، قد جاء بالخطوة الأولى التي يصح أن تنظم بعدها الخطوات في طريق مستقيم. وعند أن هذه الخطوة التي انحرف النحو عن المضي بعدها قدماً، صالحة للانطلاق عنها في مجال البحث اللغوي. فسبيويه، بإشارته إلى العلاقة بين الاسم والفعل في مشكلة الممنوع من الصرف، قد دل على الطرق الصحيح لبحث هذه المشكلة، وأساسه هذه العلاقة. وكذلك بقال في سائر المشكلات.

---

1- من محاضرات الدكتور لطفى عبد البديع لطلبة الدراسات العليا بكلية الآداب، جامعة عين شمس في العام الجامعي 1972 - 1973م (غير مطبوع).
- اتجاه البحث النحوي بعد سيبويه

أ - الضرورة الشعرية وفكرة الرجوع إلى الأصل:

لم تكن الضرورة الشعرية خروجًا على القياس. بل القول فيها على خلاف ذلك، وإنما هي ضرب من معاودة الأصول ومراجعة القياس. ومعنى ذلك أن الشاعر إنما يرجع في الضرورة إلى الأصل الذي يخالف الاستعمال الدياري للغة. هذه هي الفكرة التي استقر عليها البحث في الضرورة الشعرية في النحو العربي بعد سيبويه. وهو أصل جرت عليه مسائل كبرى في تاريخ هذا البحث.

لقد تلفقت الفكر النحوي بعد سيبويه مسألة الضرورة الشعرية وفصلته فيها التي لبني عليها - على ما مضى بيانه - نظره في المسائل النحوية جمعًا. ولكن فكر سيبويه سار في النحو مسارًا مختلفًا انفصام في النظام الفكري الذي قامت عليه مسائل النحو عنده وتستد cảmًا جديًا.

فقد انتظامت مسألة الضرورة عند النحويين في مقولته فكرته مختلفة، بعد أن استقر للصناعة النحوية أصول ومقاييس انتسبت عليها مسائل اللغة.

وقد انتهلت أصول هذه الصناعة التي تناول موضوع البحث الرئيسي فيها مسألة القياس إلى أبي علي الفارسي وتلمسه ابن جني من مفكري القرن الرابع الهجري. وكان أبو علي يقول عن نفسه: "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس".

وفما بين سيبويه وأبي علي الفارسي مضى البحث النحوي على أيدي جماعة من أبرز أهل النحو. وقد يكون أقوى هؤلاء

---

1 - نزهة الألباب لابن الأدبار ص 317.
تأثيراً على الإطلاق، محمد بن يزيد النحوي الذي اشتهر بأبي العباس المبرد. وأهميته عندي في أنه وضع الفكر النحوي على طريق دفع فيه إلى من بعده من النحويين. وظل هذا الدفع يطرد من لدن طبقة من النحويين إلى سواها، حتى بلغ الغاية لدى أبي الفتح عثمان بن جني. فظهر فيما بين ذلك أبو بكر بن السراج صاحب كتاب الأصول في النحو(1)، والزجاجي الذي ألف في علل النحو(2) و غيرهما. وكانت مسألة القياس هي الموضوع الذي دار عليه النشاط الفكري لهذه الجماعة.

فأقوى أثر طبع به أبو العباس المبرد على تاريخ النحو اعتراضه على الروايات ورد ما لم يستقم منها على مذهبته في القياس، فكان "لا ينفت إلى شيء من هذه الروايات التي تشذ عن الإجماع والمقايس"(3) وكذلك رده بعض القراءات الشاذة "ما دامت لا تطرد مع قواعده النحوية"(4)، وكانت حجبته في ذلك أن "القياس المطرد لا تتعرض عليه الرواية الصعبة"(4).

وقول في ذلك أنه دليل على النزوع إلى التسkommen للقياس وطرد مسائل اللغة على أبوابه، وفيه عدم الاعتداد بالظاهرة اللغوية، وظهر بذلك الفرق بينه وبين سيبويه.

وكان المبرد لا يحيل على الضرورة إلا إذا وافقت أصلاً من أصول العربية. فما لم يوافق الأصول من ذلك لم يسلم به، "لأن

---
1- أبو بكر محمد بن سهل السراج، له كتاب في الفحاء مفيد منها كتابه في أصول النحو، وأبو بكر من علماء القرن الثالث والرابع الهجريين، ومات سنة 1216 هـ. وانظر في ترجمته (طبقات النحويين للزبيدي) وزهوة الأدباء، ولغة الأدب للسيوي، وغيرها.
2- له كتاب الإيضاح في علل النحو قام بتحقيقه مازن المبارك، وله كتاب الجمل. توفي سنة 1327، وقد أخذ عن ابن السراج، وانظر في ترجمته (زهرة الأدباء ولغة الوعاء).
3- النواير في اللغة، لأبي زيد ص 27–28 (بيروت 1967).
4- المدارس النحوية، للدكتور شرقي ضيف ص 131، ط2، دار المعارف.
5- الكامل، للمبرد ص 135 القاهرة، 1365.
لا ضرورة لا تجوؤ اللحن (1).
وكان يفر من الروايات المخالفة للقياس بما يبطل به موضوع الخلاف كلية. وذلك أنه كان يعود إلى كثير من الروايات فيغير وجه الإنشاد فيها، حتى تستقيم الرواية على الأصول النحوية.
فمن ذلك أنه كان يرى أن القياس لا يجوز في الضرورة تزك صرف ما ينصرف، لأن الأصل في الأسماء أن تنصرف. ولا يجوز البناء الخروج على الأصول، وإنما يجوز الرجوع إليها في الضرورة لا غير ذلك (2).
ولذلك كان ينادد قول دوسير بن دهيل القرعي:
وقال: ما بال دوسير بعدنا صحا قليبه عن آل نبيل وعن هند.
بتغيير موضع الشاهد فيه، على هذا نحو:
وقالة ما للقرعي بعدها: ...
إجراء من حذف التثنين (3). وكذلك قوله:
فما كان حصن ولا حايس يفوقان سرادان في مجتمع
أنشده:
يفوقان شيخي في مجتمع (4)
ومما اشتهر به من تغييره لروايته، ورده على سبيله، قول امرئ القيس:

_____________________________
1- المقتضب للمبرد 3/254.
2- المصدر السابق 3/254.
3- انظر عبيد الويليد، للمغر، ص 154، دمشق 1936.
4- انظر المصدر السابق 187.
قال يوماً أشروب غير مستحقب إنما ممن الله ولا واغلب،
فقال رواه:
قال يوماً أسقي غير مستحقب،(1) وذلك ليفر مما توهمه لحناً.
والأمثلة على ذلك كثيرة. وقد تتبع هذا الموضوع عليه علی بن
حمزة فيما صنفه من التبيبات على كتاب الكامل، فقال: "وهذا ممن
فعل أبي العباس غير مستثكر، لأنه ربما ركب المذهب الذي يخالف
فيه أهل العربية، واحتاج إلى نصرته فغير له الشعر واجتبه(2).
إلا أن هذا السلوک كان مرده إلى الفكرة التي جرى عليها المبرد
في بحث الضرورة الشعرية، وأجري عليها البحث النحوی بهمده،
وهي أن "الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها"(3).
لقد ترددت هذه الفكرة في كلام المبرد كثيرًا، فما قاله من ذلك:
"أعلم أن الشاعر إذا استمر رد هذا الباب (مظًا وما أشبهه) إلى
أصله.. لأنه يجوز له للضرورة أن يقول ردًا في موضع ردً، لأنه
الأصل، كما قال:

الحمد لله العليم الحكيم  

وكم قال:

إن كنت أجود لأقومم وإن ضسنناوا

ويجوز له صرف ما لا ينصرف، لأن الأصل في الأشياء أن
تنصرف. فإذا اضطر إلى إلقاء المكسور ما قبلها أن يعرفها في
الرفع والخفض فعل ذلك، لأنه الأصل، كما قال ابن الأرقم:
لا بارك الله في الغواني هل يصخبن إلا له من مطلق.

فإذا احتاج إلى صرف ما لا ينصرف، صرفه مع هذه الحركة، فيصير بمنزلة غيره مما لا علة فيه، كما قال: فلتأتينك قصائد...

... ... ويكفيك من هذا كله ما ذكرت لك من أن الشاعر إذا اضطر رد الأشياء إلى أصولها(1).

وقد ترتبت على هذه الفكرة عند المبرد شيثان: أولهما، وقد مضى بيانه، أنه ذهب إلى أن ما خالف الأصول مما يقع في الشعر ليس من باب الضرورة، وإنما هو من باب اللحن. وهذا لا يجوز في العربية شعرًا أو كلامًا. فالضرورة إنما هي رجوع إلى الأصل. والثاني أنه أجاز في الضرورة جرأة مطلقًا الرجوع إلى الأصل، وإن لم يرد به سماع. وهذا شيء يميز به الخلاف بينه وبين غيره من النحوين.

وأخيراً يظهر من قوله: "إذا اضطر شاعر جاز له أن يرد مبيعًا وجميع بابه إلى الأصل، فيقول: مبيع، كما قال علامة بن عبده:

حتى تذكّر بيضات، وليجّه، يوم الرزاق عليه الدَّجَّان مَقْيَمٌ

وأنشد أبو عمرو بن العلاء:

وكانها تفاحية مظبيبة،

وقال آخر:

نُبيِّنَت قومك بغعمونك سيدًا، وإخال أنك سيد مقيسون

فأما الواو، فإن ذلك لا يجوز فيها. هذا قول جميع البصريين أجمعين. ولست أراه ممتعًا عند الضرورة(2).

1- المصدر السابق 141/1 - 144.
2- المقتضب 101/1 - 103.

71
فالبرد جرى في هذه المسألة على القاعدة التي تراها في الضرورة، وهي رد الأشياء إلى أصولها(1). ولذلك أجاز في الضرورة ما لم يسمع.

ويظهر الفرق بينه وبين سيبويه مثلاً في أن سيبويه قد اقتصر على بيان الظاهرة، ولم يتجد ذلك إلى فرض قواعد لما لم يسمعه، فقال: "لَوْ نَعْلَمُونَ أَتَمَّوا فِي الْوَاَلَاتِ". واقتصر على تفسير ذلك بقوله: "لأن الوأوات أنقل عليهم من الياء، ومنها يفرعون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة"(2).

فالفرق بين سيبويه والمبرد فرق بين فكرين مختلفين. فسيبويه فسر ما خرج على القياس في الضرورة بأنه إجراء لمستوى من التعبير مجرى مستوى آخر. والمبرد يذهب إلى أنه رجوع إلى الأصل والقياس. ولذلك غلب سيبويه في بعض المسائل. قال: "أما قول سيبويه أنها (عسّ) تقع في بعض المواضع بمنزلة لعل مع المضمر فتقول عساك وعساني، فهي غلط منه، لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر. فأما قوله:

تقول بنسبة قل أنت أنا أيا أنتي عسك أو عساك

وقال آخر:

ولي نفس أقول لها إذا ما تخالفي لعلني أو عساني

فإن تقديره عندنا أن المفعول مقدوم وفاعل مضمر، كأنه قال: عساك الخير أو الشر، وكذلك عساني الحديث، ولكنه حذف لعلم المخاطب به(3). جرى سيبويه في هذه المسألة على طريقته في التفكير، وجرى المبرد أيضًا على طريقته في التفكير.

---
1- إنظر الهاش على المقتضب لمحمد عبد الحائق عضيمه 101/1
2- الكتب 3/364
3- المقتضب 3/71
ولا يخالف أحد من النحويين - بعد سبقوه - في أن الشاعر
إما يرجع في الضرورة إلى الأصل والقياس. فإنه ليس له أن
يذذب ما اتفق له، ولا أن يزيد ما شاء. بل لذلك أصول يعمل
عليها. فلا يجوز أن يلحن لتسوية قافية ولا لإقامة وزن، بأن
يحرك مجزومًا أو يسكن معربيًا. وليس له أن يخرج شيئًا عن
لفظه، إلا أن يكون بخرجه إلى أصل قد كان له، فيرده إليه، لأنه
كان حققه، وإنما أخرجه عن قياس له، أو أطراد استمر به أو
استخفاف لعله واقعة.(1).

وقد أجمع النحويون على جواز قصر الممدود في الشعر، لما
فيه من رد الأسم إلى أصله(2) - وأجازوا في الشعر تذكر المؤنث
لأن الأصل في الأشياء التذكير(3). وأجازوا في الضرورة وضع
العطف موضوع التثنية أو موضوع الجمع، إذ "التثنية والجمع
المستعملان بالحرف أصلهما التثنية والجمع بالعطف"(4)، فاستعملوا
التكرير بالعطف للضرورة رجوعًا إلى الأصل.

ومسائل هذا الفصل كثيرة، تطرد فيها فكرة الأصل التي قامت عليها
فلسفة الضرورة. وقد جعل النحويون من هذه الفكرة قانونًا عامًا لمسا
يجوز في الشعر. فقال ابن جني: "أعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له
أن ينطق بما يبيحه القياس، وإن لم يرد به سماع(5).

فالتكلم بخلاف ما جاء في لغة العرب، إذا أدى إليه وجه من
القياس كان معتبرًا فيه الضرورة الشعرية وجهاً من الوجه التي
يحمل عليها. فإنه إذا أدى القياس إلى شيء ما، ثم نطقه العرب

1- الأصول لابن السراج 3/ 1436.
2- المقصور والممدود لابن ولد سعد 131، القاهرة، 1908.
3- أنظر سر صناعة الأعراب لابن جني 1/131، القاهرة 1954.
4- مالي ابن الشهري 1/102، حيدر آباد، 1349.
بخلافه فإن ما أدى إليه القياس ينبغي أن يصرف على أنه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة. هذا ما ذهب إليه النحويون.

وقد ترتب على هذه النظرية التي قام عليها البحث في الضرورة الشعرية عند النحويين اعتبار الضرورة بابًا من أبواب معرفة الأصل. قال البredirect: قد يجيء في الباب الحرف والحرفان على أصولهما، وإن كان الاستعمال على غير ذلك، ليدل على أصل الباب.(2) واستدل ابن جني بالضرورة على أن العرب تعتقد من العلل ما نسبه النحويون إليها. قال: "ويذك على أن ذلك عند العرب معتقد، كما أنه عذنا مرتاد معتقد، إخراجها بعض ذلك مع الضرورة.(3)

ويظهر الاستدلال على الأصول بالضرورة الشعرية فيما قاله النحويون في قول الشاعر:

له ما رأى عين البصير وقوفه سماً إلا إنه فوق سبع سماً

قال ابن جني: "النحويون في ذلك احتجاج لنا يذهبون إليه ممن أن أصل مطايا مطائي. إلا أرى أن الشاعر لما اضطر جاء به على أصله، فقال سماً، كما أنه لما اضطر إلى إظهار أصل ضن قال:

أتي أحبد للفWhitespace وين ضننا

وكما قال الآخر:

صددت فأطولت الصدد

يريد أطلت. فهذه الأشياء الشاذة فيها حجج في أن يقولوا: أن أصل هذا كذا.(4)

---

1- انظر الخصائص 1/125.
2- المتصب 2/97.
3- الخصائص 257/1.
4- خزانة الأدب 118/1.

74
قضية الشواهد المصنوعة تمد بيد إلى ما نحن بسبيله من فكرة الأصل. فإن اعتبار الرجوع إلى الأصل قانونًا تعود إليه الضرورة الشعرية، هو الذي دفع النحويين إلى صنع بعض الشواهد النحوية للتمثيل بها هذا الباب. فمن ذلك مثلاً قوله: 

لا أضحك حيالكم رماسلاً وأمنتشك شامسةً أماماً

بترخيم الاسم في غير النداء. فقد قيل إن "هذا شيء يصنعه النحويون ليعرفوك كيف مجازة متى وقع في شعر" (1). فالشواهد المصنوعة في هذا الباب تنزل منزلة الأمثلة الاعتبارية التي تنبني على أصل ثابت.

على أن ابن فارس اللغوي يرى أن الضرورة ضرب من الخطأ ومجانبة الصواب، لأن الشعراء عنده يخطئون كما يخطئ الناس ويغلطون كما يغلطون. قال: "ما جعل الله الشعراء مصوصميين يوقعون الخطأ والغلط" (2)، و"أن ناسًا من قدماء الشعراء ومن بعدهم أصابوا في أكثر ما نظموه من شعرهم وأخطأوا في اليسير من ذلك" (3). ولذلك رأى أن كلام النحويين في هذا الباب إنما هو ضرب من التوجيه لخطأ الشعراء وتكلف التأويلات لأغلاظهم. وقال: "لا يعني لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز: ولا يعني لقول من قال:

أثنين يبتينك والأنبياء تنسي

و هذا، وإن صح، وما أشبهه من قوله:

لم تجاها إنها مصنوعة

____________________________________________
1- النواير ص 31.
2- الصاحبي ص 123، المكتبة السلفية، 1910.
3- نم الخطا في الشعر ص 29.
وقوله:
قارن عيني مما تعرفان ربية
فكاه غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصِمون يوقعون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول. وما أبيته العربية وأصولها فمردود(1).

فظاهر أنه لم ينتبه لفكرة الأصول التي قامت عليها فلسفة البحث في الضرورة الشعرية وتوجها عليها كلام النحاة، فدخل عليه أن بحث النحويين في هذاباب ضرب من ضروب التوجيه لخطأ الشعر والتكفل لإخراج كلامهم على وجه من العربية.

وقد اتبع ابن فارس في هجومه حتى انتهى إلى سبيسه، فقال:
"جعل ناس من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوهًا ويتمحلون لذلك تأويلات حتى صنعوا فيما ذكراه أبيًا وصنفوا في ضروب الشعر كتبًا، فقال من العلماء بالمدينة في باب ترجمه بما يحمل الشعر: أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام... هذا كله قول سبيسه... ولم يكن قصدي لذكره إذا لقي في هذاباب دون سائر أهل العربية من الكوفيين والبصرتين(2).

وان فارس يتوجه في هجومه هذا عن غير تقاطن للأناس التي قام عليها القول في الضرورة الشعرية عند النحويين. وذلك لأن ما دافع عنه من أصول العربية - في آخر كلامه الذي مضى - وأراد الشعراء عليه، هو نفسه ما يتوجه إليه هجومه. قال: "كل الذي ذكره النحويون في إجازة ذلك والاحتجاج له جنس من التكلف، ولو صلح ذلك لصلح النصب موضوع الخفيف والموضوع القصر، كما جاز عندهم القصر في الممدوح. فإن قالوا: لا يجوز مدقمصون"
لأنه زيادة في البناء، قبل لا يجوز قصر الممتد لأنه نقص في البناء. ولا فرق (1). فإن ما لم يقدم عليه فرق عنده قام عليه عند النحويين فرق كبير، وأنثار بينهم مسائل كبرى من مسائل الخلاف.
فإن النظر إلى اعتبار الأصل في الضرورة أفضى إلى بعض النحويين إلى القول بتخطئة الشعراء في بعض ما يأبون به في أشعارهم، لأنهم لم يأتوا على أصل من أصول العربية، وهو غير الضرورة التي مردها إلى الأصل. فليس كل ما جاء في الشعر من ضروب المخالفة للاستعمال اللغوي مما يتخرج عند جميع النحويين.
فقل لحن الشاعر في قوله:
فما كان حصن ولا حابسن يفوقيان مرداد في جميع
فترك صرف مرداد، وهو منصرف. قالوا: "وهذا قبيح، لا يجوز ولا يقاس عليه لأنه لحن (1). والسبب في أن ترك صرف ما ينصرف غير جائز أنه "خرج الشيء عن أصله" (2).
وعلى هذا النحو أيضًا جرى ابن جني في تلحين قول الشاعر:
يا مرحبا بحضرموت غفراءً
قال: "هو شاذ ضعيف عند أصحابنا لا يثبتونه في الرواية، ولا يحفظونه في القياس، من جهة أنه لا يخلو من أن تجري الكلمة على حد الوقف أو على حد الوصل. فإن أجريها على حد الوصل، فسبيله أن يحذف الهاء وصلاً لاستغنائه عنها في الوصول بما يتبع الآلف. وإن كان على حد الوقف، فقد خالف ذلك بإثباته إياها

1- المصدر السابق ص 31.
2- الموشح للمرزباني ص 144، القاهرة 1925.
3- نفس المصدر السابق.
متحركة، بالكسر كانت أو بالضم، وهي في الوقف بسلا، خلاف ساكنة. ولا يعلم هنا منزلة بين الوصل والوقف يرفع إليها وتجري هذه الكلمة عليها. فلذا كان إثبات الهاء متحركة خطأً عندنا"(1).

فهذا الموقف لا يفسره إلا ما قدمناه من مقالة الأصول التي وجهت البحث النحوي في الاتجاهات التي مضى عليها وانتهت أفق البحث فيه إليها، وهي الفكرة التي أملت أيضًا موقف بعض النحويين من كثير من الروايات وإقامة على روايتها على نحو مختلف تصح فيه على الأصول النحوية. وقد مضى بيان ذلك(2).

وهذا يظهر الفرق بين الضرورة الشعرية وبين ما سماه ابن فارس غلطًا. فإن النحويين لم يجعلوا على الضرورة في كل ما تناولوه من ضرور الخروج على أوجه الاستعمالات اللغوية، فأخرجوا بعض الكلام على أنه من باب أغلاق العرب، وإن وقع في الشعر. فوجوده في الشعر لا يسو به بينه وبين الضرورة الشعرية.

وقد عقد ابن جني لذلك بابًا من كتابه الخاص. ونقل عن أبي علي الفارسي أنه قال: "إنا دخل هذا النحو في كلهم لئنهم ليوه لتصور يراجعونها ولا قولهم يعتصمون بها. وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به. فربما استهواهم شيء فزاغوا به عن القصد(3).

فظهر بذلك الحدود التي يقوم عليها الفرق بين الضرورة الشعرية والغلط، وهو ما أشار إليه أبو علي الفارسي بالأصول والقوانين. فلا محل إذًا للخلط بين الضرورة الشعرية والغلط على ما قام في تصور ابن فارس.

وقد ترتبت على اعتبار فكرة الأصل هذه مسائل كبرى في تاريخ

---
1- خزاعة الأدب، ص 592، وضراير الشعر لابن عصفر، ص 52.
2- راجع ص 68 - 70.
3- الخصائص، ص 273.
الخلاف بين النحويين. ومنها ترك صرف ما ينصرف من الأسماء في ضرورة الشعر (1).

فقد ذهب البصريون إلى عدم جوازه، وذهب الكوفيون إلى أنه جائز، واحتجوا بكثرتا الشواهد الشعرية التي وردت في هذا الباب، ومنها قول حسان:

نحصروا نسبتهم وشدروا أزره بخسيين يسوم تواكل الأبطال.

فترك صرف حنين وهو منصرف، وقال الأخطل:

طلب الأزراق بالكتاب إذ هوت بشبيبة غائبة الشعور غدور.

فترك صرف شبيب، وهو منصرف، وقال الفرزدق:

إذا قال علاو من نتوخ قصيدة بها جرب عدت على بزوبرا.

فترك صرف زوبر، وهو منصرف، وقال الآخر:

فلوضضن عنها وفي رغو حشائشة بذي نفسها والسيف عريان أحمر.

فترك صرف عريان، وهو منصرف، لأن مؤنثة عبرانية لا عريي، وقال العباس بن مرداس:

وقتلا ما بلال دوسور بعدنا صهاقلبه عانل ليلي وعن هند.

فلم يصرف "دوسور" وهو منصرف، وقال الآخر:

وممن ولدوا عامر ذي الطول ذي العرض.

فترك صرف عامر وهو ينصرف. إلى غير ذلك من الشواهد، وهو كثير.

1- انظر المسألة (70) من مسائل الخلاف لابن الأثيري.
فقد رد البصريون على الكوفيين رواياتهم للأبيات على نحو يبطل به وجه الخلاف، فادعوا أن الرواية في بعض الأبيات:

وقائلة مَا للقريعي بعدنا

وفي بعضها:

رقوقان ترميق في مجمع... اللزغ

وهو ما لاحظناه من قبل على سلوك أبي العباس المبرد.

على أن هذا الخلاف إنما يتوجه عن اعتبار الأصل الذي قامت عليه فلسفة الضرورة. فقد احتج البصريون لعدم جواز ترك صرف ما ينصرف بأن الأصل في الأسماء الصرف، فلو جاز ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل.

واحتجاج الكوفيين أنفسهم على جواز ترك الصرف فيما ينصرف معتبر فيه أيضًا وجه من وجه القياس غير الذي عوّل عليه البصريون. فقد استدلوا على أنه غير جائز من جهة القياس، بأنه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قوله:

فبينا يشرى رَفَّطَه قال قائل: لن من جمل رَفَّطَه الملاط نجيب

فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى.

ومن أبواب الخلاف كذلك مد المقصور. وفيه الجدل الذي مضى في باب ترك صرف ما ينصرف. فقد ذهب الكوفيون إلى جوازه في الشعر لوروده عن العرب في أشعارهم. ومنه قول الشاعر:

__________________________
1- انظر، الإنصاف، 296 - 297، القاهرة، 1945.
2- انظر، الإنصاف، ص 290، 291.
3- انظر، المسألة (69) من مسائل الخلاف.
قد علمت أم أبي السعَلاء/ وعلنت ذلك منم الجرارة/ أن تعم مأكولا على الخوام/ يا لك من تشر ومن شياثاء/ ينشب في المنسل واللهاء.

فمد السعالي والخوام واللهاء، وهي مقصورة. وقول الآخر:

إفصول الفقر والغناية من الله فهذا يعتقلي وهذا يخذله.

فالغنى مقصور، وقد مدع الشاعر للضرورة. ومثله قوله:

سيأتي القصيري الذي أغرق عني فأقرأ بيدو ولا غناء.

وذهب البصريون إلى منع ذلك، لأنهم ذهبوا إلى أن المقصر هو الأصل. ولا يجوز الخروج عن الأصل في الضرورة. ولو جاز مد المقصور لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل.

على أن الكوفيين قد اعتدوا في مد المقصور وجهًا من القياس.

والوجه في ذلك عندهم أنه من باب إشباع الحركات في الضرورة.

فالضمة والكسرة والفتحة ينشأ عن إشباعها الواو والأيماء واللفاء، كما قال الشاعر:

كان فجيّ أيديبهما القرنصول.

يريد القرنصول. كما قال الآخر:

لا عيسد للييين بنيضال.

يريد بنضال. وكما قال:

أقصول إذ خسرت عندي الكلك.

يريد الكلك. فجاز للشاعر أن يشبع الفتحة قبل الألف.
المقصورة، فتتشأ عنها الألف فيلتحق بالممدد(1).

ويتصل بهذا الخلاف ما ذهب إليه الكوفيون من أن "أفعال منك" لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى جوازه(2).

والحاجب في هذه المسألة عقلي صرف قائم على اعتبار الأصول النحوية وحدها، ولا يظهر فيه شاهد شعري واحد. فقد احتج الكوفيون لذلك بقوة اتصال "من" به. فكان لذلك في السذكر والمذكور والمؤنث والتنثية والجمع، على نظ وحد. وقال بعضهم لأن "من"

تقوم مقام الإضافة، ولا يجوز الجمع بين التنموي والإضافة(3).

واحتج البصريون بأن الأصل في الأسماء كلها الصرف، فإذا ضطر الشاعر ردها إلى الأصل، و"أفعال منك" اسم فيجوز رده إلى أصوله من الصرف لضرورة. واحتجوا على الكوفيون بأنهم يجازون في الضرورة ترك صرف ما أصله الصرف، وهو عدول عن الأصل إلى غير أصل. قالوا فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف، وهو رجوع عن غير أصل إلى أصل(4).

على أن فلسفة الخلاف في كل هذه المسائل من الخلاف واحدة.

ويظهر إجماعهم على أنه لا يجوز في الضرورة الخروج على الأصل. فالبصريون، وإن كانوا قد اعتمدوا على فكرة الأصل، فإن الكوفيون لم ينكروا حق ذلك عن هذه الفكرة، ولا ينتهون هجوم أي من الفريقين إليها. بل تظل الفكرة - رغم الخلاف - محافظة عليها عند أصحاب الخلاف.

ومن المسائل المتصلة بهذه الباب - أعني الركون إلى فكرة الأصل - ما ظهر من تصنيف للضرورات إلى حسنة وقبيحة.

---

1- انظر، الإنصاف ص 446.
2- انظر، المسألة (19) من مسائل الخلاف.
3- انظر، الإنصاف ص ص 287، 287.
4- انظر، المصدر السابق ص 288.

82
فتأتيت الذكر مثلاً يعد من قبيح الضرورة، وليس كذلك تذكر المؤنث. لأن التذكر هو الأصل. ففي تأتيت الذكر خروج عن الأصل، وففي تذكر المؤنث عود إليه(1).

وقد عبر ابن السراج عن هذا المعنى بوضوح، فقال: "اعلم أن أحسن ذلك ما رد فيه الكلام إلى أصله(2).

هذا التقسيم إذاً معترف فيه فكرة الأصل. ولكن هذه الفكرة قد اضطررت في الدراسات النحوية المتأخرة، لأن مسائل النحو في هذه الدراسات انتهت إلى كونها تراضاً متراكمًا تتلاقفه كتيب النحو جيلاً بعد جيل، غير مراعي فيه في غالب الأحيان الفلسفة النحوية التي توجهت عنها هذه المسائل.

لقد توجهت مسألة التحسين والتقبيح في الضرورة الشعرية عند المتآخرين عن اعتبارات لا تلزمنها فكرة الأصل. ويظهر هذا من كلام البديوطي في المسألة. قال: "الضرورة الحسنة ما لا يستهجن ولا تستوحش منه النفس، كصرف ما لا ينصرف، وقصر الجمع الممدوح، ومد الجمع المقصور. وأسهل الضرورات تسكن عين فعله في الجمع بالألف والألف، حيث يجب الإتباع، كقوله:

فتمتربج الله النفس من زفريتهما

والضرورة المستقبلة ما تستوحش منه النفس، كالأسماء المعدلة (كذا) وما أدى إلى التباس جمع بجمع، كرد مهأتم إلى مطاعم أو عكسه، فإنه يؤدي إلى التباس مطعوم بمعطوم(3).

وقد أورد عن بعض المتآخرين، وهو حاصل في منهج البلغاء قوله: "وأشد ما تستوحش النفس تنوين "أفعل من". قال: وأقبح

1- انظر، سر صناعة الأعراب 0/131، والخصائص 0/415.
2- الأصول في النحو 0/365.
3- الاقتراح، للسيوطي ص 0/11، ط حلب.
ضررًا الزيادة المؤدية لما ليس أصلاً في كلامهم، كقوله:
من حيث ما سلكوا أدنى فأنظرون
أي أنظر... إلخ (1).
فهذا التصنيف للضرورة ابتدأ عن فكرة الأصل التي دارت
عليها أبحاث المتقدمين. وهذا ظاهر من اختلاف الأمثلة التي
أوردها السيوطي. فقد جعل قصر الجمع الممدوح في درجة واحدة
مع مد الجمع المقصور. وهو بذلك يهم الخلاف الواسع الذي قام
في هذه المسألة على أساس فكرة الأصل.
وبعد فقد ابتدئت فكرة الأصل التي اتبنت عليها فلسفة الضرورة
الشعرية عند النحويين عن كلام سيوبيه في هذا الباب. وبيان ذلك
أنه قال في باب ما يحتمل الشعر: "وقد يبلغون بالمعتزل الأصل،
فقد رأيد في رأده، وضمنوا في ضنوا، ومرت بجواري قبل،
قال قنعب بن أم صاحب:
ملاعيباً اعتناء قد جرى من خلقني، أنتي أجد لأقوام وإبن ضنوا (2).
وقد عاد سيوبيه هذا القول في مواضيع أخرى. فقال: "إذا
اضطرروا في الشعر، أجروه على الأصل، كما قال الشاعر:
أبريت على معاري واضحات به من ملؤوب كهد العباط.
وقال الفزدارق:
قالو كان عبد الله مولى هجرته، ولحسن عبد الله مولى مواليه.
لما اضطرروا إلى ذلك، في موضوع لا بد لهم فيه من الحركة،

---
1- المصدر السابق، ص 11 طحلب.
2- الكتاب 10/1 11-11.
أخرجوه على الأصل(1).

وذلك جعل منه قول الشاعر:

َلคม يأتينك والأبناء تنمسي بما لاقت لبون بنى زيادة

فجعله حين اضطر مجزوما من الأصل. وقال الكميل:

خُرْيَع نُورًا يَقِّي ملَعْب تأزر طورَر وتراثي الإزارا

اضطر فأخرججه كما قال ضننوا(2).

ومن ذلك قول سبيويه أيضا في موضع آخر: "أعلم أن الشعراء

إذا اضطروا إلى ما يجعل أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه،

أجروه على الأصل. وهذا النحو في الشعر كثير"(3).

فكأنما نص سبيويه مثل هذا القول على أن الشاعر يرجع إلى

الأصل في الضرورة، وعلى هذا يتحصل كلام النحويين في هذا الباب.

ولكن توجيه كلام سبيويه ينبغي أن يكون في سياق فكره العام.

فإلى ذلك لا يتوجه عنه على ما توجه عليه عند النحاة.

فالأصل الذي أشار إليه سبيوئه إنما هو مستوى من التعبير

تجري فيه جميع أمثلة الصيغة مجرى واحدا. وكذلك القول في

المتغل. فهو أيضا مستوى من التعبير تجري فيه أمثلته على نحو

واحد. والصلة بين المعطى والأصل حينئذ هي علاقة بين مستويين

من التعبير.

فليس القول في (ضنن) أنه أعاد إليها حاجة الوزن الشعري

الحركة التي كانت فيها قبل الإدغام، على ما جرى عليه البحث

---

1- المصدر السابق 208/2، 59.
2- الكتب 209/2، 60.
3- المصدر السابق 121/2، 85.
النحو. بل أجرى (ضَيْن) مجرى لعب ورحم وعمل، وما إليها مما يجري هذا المجرى من التعبير. ومن ثم عادت إليها الحركة المحذوفة. ولو لم يكن لصيغة (فعل) في العربية أمثلة حاصلة في اللغة، لما صح تصور بلوغ المعتقل الأصل في هذا المثال. ويمكن أن نمثل للعلاقة بين المعتقل والأصل، وذلك بمثال آخر، على هذا النحو:

رَادَّ ردَّ راد
جَالَس
ذَاهِب

ناطق... إلخ

ومن هذا التمثيل يظهر أن بلوغ المعتقل الأصل قد ابتعد عن نشاط جديد في اللفظ توجه عن انجذابه لمستوى آخر من التعبير معتبر فيه جالس وذهب وناطق وما إليها. ومثل هذا يقال في سائر الأمثلة. فهي حركة إلى الأمام وليس رجوعا إلى أصل مهجور. هي حركة تمضخ عنها موافقة ما كان أصلاً.

ويظهر الفرق بين سبيويه وال نحويين فيما لا يقول فيه سبيويه بالأصل صراحة بل يجري فيه على ما اعتنده من القول بإجراء شيء مجرى شيء. قال في قول العرب عن الغوير أبؤسا: "هذا مثل من أمثال العرب أجريا فيه عسي مجرى كان (1). أما كلام النحويين في هذه المسألة فيظهر فيه اعتبار الأصل المرفوع، وهو الذي عاوده الشاعر (2): "كولك: عسي زيد قائما أو قياما، هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظره والاقتصاد على ترك استعمال الاسم هاها، وذلك قولهم: عسي زيد أن يقوم".

---

1- الكتاب ٤٨٦/١
2- انظر، الخصائص ٩٨/١
ومن المسائل التي يظهر فيها الفرق بين سبويه وغيره من النحوين مسألة صرف ما لا ينصرف. فقد قال سبويه: "يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء"(1). وقال المبرد: "كل شيء لا ينصرف فصره في الشعر جائز، لأن أصله كان الصرف فلما احتاج إليه رد إلى أصله"(2).

ويظهر هذا الفرق أيضًا من النظر في قول سبويه: "الشاعر إذا اضطر أصعب في الكاف، فيجرونها على القياس. قال الشاعر:

ومأم أوُعَّالَ كَهْنَا أو أَقْرِبَا"

وقال العجاج:

فَلَا تَرَى بعَلاً ولا حَلاً ولا كهْنَن إلا حَاطًلا

شبهوه بقوله لَوَ لَهْنُ(3). فهذا الرجوع إلى القياس أساسه كما يظهر من كلام سبويه التشبيه بما تجري الكاف مجاراة من حروف الجر. فظهر في كلام سبويه الاعتداد بالعلاقة بين مستويين من التعبير أكثر من اعتداده بفكرة الأصل التي بناها النحويون على كلامه.

ويترتب عن مراجعة النظر في فكر سبويه مراجعة النظر في المسائل التي رتبها النحويون على اعتبار فكرة الأصل. وكثير منقضايا الخلاف يمكن ترتيبها على كلام سبويه من غير الوجه الذي رتبها النحويون عليه.

ويلبيان ذلك أسوق شاهدًا من قول الشاعر:

____________________
1- الكتاب ١٠٨/٣
2- الكامل ١٠٥/١
3- المصدر السابق ٣٩٢/١
فأوقف عندها وهي ترعى حشائش بدي نفسها والسيف عريان أخمر. فترك صرف عريان. وقد قال النحويون إنه لا ينصرف لأن مؤنته عريانة - والبصريون - على ما تقدم الخلاف - على أن ذلك غير جائز لأنه رجوع عن أصل إلى غير أصل. ولكن يمكن النظر إلى فكر سبويه من خلال هذا المثال. ففيه يتعلق ما ينصروف بما لا ينصروف، يعني أنه تتمكن العلاقة بين ما ينصروف في عريان وما لا ينصروف فيما يشبهه من ظمآن ومسا يجري مجاره من هذا الباب. وقد تقطن إلى ذلك المعري، فقال عند قول البختري:

في عارض عريان لن ينتظر.

ترك صرف عريان للضرورة، وكأنه يشبهه بما لا ينصروف، نحو جريان وفابه.1

وحينئذ يعود القول في هذه القضية إلى اعتبار العلاقة بين مستويين من التعبير. فلنا يسوغ حينئذ اعتبار الزيادة أو النقصان الناشئين في الكلمة من الصرف أو عدمه أساسًا للخلاف، وهو الأساس الذي قام على اعتبار الوزن الشعري وحده. فهذا القول يقضي إلى أن الوزن الشعري هو الذي اضطر الشاعر إلى حذف التنوين، والأمر على غير ذلك. إنما تراتي اللفظ إلى مجال مختلف عن المجال الذي كان منتميًا إليه.

ب- الضرورة الشعرية عند ابن جني:

يظهر في تاريخ النحو من أكبر مفكري القرن الرابع الهجري أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني. وقد ينوب ابن جني عن أبي

1- عبيد الواليد 117

88
علي الفارسي في بيان فكره. فقد دار عقله على منوال عقل أستاذه الفارسي الذي صحبه نحوًا من أربعين سنة(1). وهما مسألتان فيما عموم القول على فكر ابن جني: أنه فهم كلام سيسيوه في الضرورة الشعرية فهماً مختصفاً، وأنه دار اتجاهه الفكري في البحث النحوى عموماً على فهمه للضرورة الشعرية أو دار فهمه للضرورة الشعرية على اتجاهه الفكري، فلا اختلاف.

أما أنه فهم سيسيوه فهماً مختصفاً، فهذا ظاهر في أنه وَجَّه كلام سيسيوه توجيهًا غير الذي أراده سيسيوه. على أن فكر سيسيوه كان قد تهياً للمضي في طريق مختلف قبل أن يسلمه ابن جني، منذ اتجه النحويون إلى القياس العقلي وبناء مسائل النحو عليه. ففي كل مسألة توجه من القياس يؤدي إليها(2). وعلى هذا المعنى اتجه في عقل ابن جني قول سيسيوه: وليس شيء يضطررون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا.

فهو يفهم "الوجه" في كلام سيسيوه على أنه ما يؤدي إليه النظر العقلي من معنى لا اعتبار فيه للظاهرة اللغوية نفسها. يقول، بعد أن ساق قول سيسيوه الذي سابق: "هذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه.. وياخذ بدلك إلى ما وراء ذلك"(3). فيظهر من هذا النص ما دعيماه عليه من اختلاف فهمه لسيسيوه وتوسعه في صرف الوجه من كلامه في الضرورة إلى ما وراء ذلك من مسائل النحو.

وقد ساق ابن جني عبارة سيسيوه في أكثر من موضوع(4). وفي كل ذلك تظهر هذه الدعوى.

1 - انظر مقدمة سر صناعة الإعراب للمحققين.
2 - انظر الجزء السابق من هذا الفصل.
3 - الخصائص 84/531.
4 - انظر مثلًا الخصائص 214/290.
وقد أفرد ابن جني لذكر هذه العلل بابًا من كتابه الخصائص، وهو الباب الذي سماه "باب ذكر علل العربية أكليمية هي أفقية". يذهب فيه إلى أن علل النحويين هي أقرب إلى علل المتقدمين منها إلى علل المتقدمين. وهو يعني بذلك أن النظر العقلي يمكن أن يجلي وجه الحكمة في المسائل النحوية، على ما عليه علم الكلام وأساسه السمة والبرهان. وليس كذلك حديث علل الفقه، إذ لا يستطيع النظر العقلي أن يقضي فيها إلى علل تتجاوز أسر الوضع الأول للشريعة. ووجه الحكمة فيها خفية عنا، فلا تعرف مثلاً علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسة دون غيرها من العدد. ومن ثم كان اختلاف علل النحو عن علل الفقه، فكله أو غالب تدرك علته وتظهر حكمته.

هذا هو المعنى الذي تمكن من عقل ابن جني، فثابر عليه نشاطه في بحث المسائل اللغوية، على خطة ألا يتناول مشاكل من هذه المسائل إلا أن يردها إلى وجه من الحكمة تستدله عليه. يقول: "ذلك أولى من أن ننقص الباب فيه ونعطي اليد عينه به من غير نظر له ولا اشتمال من الصناعة عليه. ألا ترى إلى قوله: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهو يحاولون به وجهًا. فإذا لم يخل مع الضرورة من وجه من القياس محاول، فهم لذلك مع الفسحة في حال السعة أولى بأن يحاولوا".

وقد عقد ابن جني تأليفه في الخصائص من أجل هذه الغاية، فجعل موضع الغرض فيه "تقرير الأصول وإحکام معاذاها والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها".
وعلى هذا المعنى دارت فكرته عن الاشتاقاق الأكبر. وهو، كما
حده ابن جني، أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه
وعلى تقاليبه ستة معنى واحداً تجمع التراكيز ستة وما
ينصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه،
رد بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتاقاقون ذلك في
التركيب الواحد"(1).

وعليه أيضًا قامت فكرته في الباب الذي سماه باب في تلاقي
المعاني على اختلاف الأصول والمباني(2). قال: "هذا فصل من
العربية حسن كثير المنفتحة قوي الدلالة على شرف هذه اللغة. وذلك
أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم
منها، فتجده مفهومي المعنى إلى معنى صاحبه"(3).

وهكذا أيضًا فكرته عن إساس الألفاظ أشياء المعاني، كقـولهم
خضم وقضـم. قال: فالخضم لأكل الرطب كالأبيض والفتأة وما كان
نحوهما من المأكل الرطب. والقضـم للصلب اليابس، نحو قضمت
الدابة شعيرها ونحو ذلك(4).

وقد عقد ابن جني للقراءات الشاذة تأليفاً مستقلًا، مضى فيه على
نفس طريقة في التفكـر، فجعل "الغرض منه إمكان ما لطفت صنعته
وأغريبت طريـقته(5). وهو يجري في هذا الكتاب على نحو واحد
من التفكـر يحاول فيه دائمًا أن يوجد للقراءات الشاذة التي يتناولها
وجهًا من القياس وحظًا من الصنعة النحوية.

---
1- الخصائص 2/134/1.
2- انظر المصدر السابق 2/113/2 وما بعدها.
3- المصدر السابق 2/135/2.
4- انظر المصدر السابق 2/154/3 وما بعدها.
5- المحاسب، ابن جني 335/1، تحقيق على النجدي ناصف وأخرين.
مثال ذلك ما ذكره في قراءة "لَأَفْحَمَ الْجِهَالِيَّةَ يَغُونُ"(۱)
يرفع الميم. قال: "إنه له وجه من القياس وهو تشبهه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة. وهو إلى الحال أقرب لأنها ضرب من الخبر. فالصفة كقولهم: الناس رجل رجل أكرمت ورجل أهنت، أي أكرمتته وأهنتته. والحال كقولهم: مررت بهند يضرب زيد، أي يضربها زيد"(۲).
وعلى هذا النحو طريقتها في التفكير. فهو لا يترك الصنعة النحوية لشيء. بل قد يتناول المسألة من مسائل النحو فيركب فيها غاية الشطط حتى يبدي فيها وجهًا من الصنعة وطريقًا من القياس.
ومن ذلك مذهب في قول الشاعر:

أَيْمَّا لَسْمُ لا يَقْسَمُ، لَا يَعْمَمُ قَسَمُ

بفتح الراء من الفعل المضارع المجزوم. فقد رفض القول بحذف نون التوكيد فيه للضرورة، لأن ذلك في رأيه مختلف للقياس. إذ التأكيد من أماكن الإسهاب والإطباق، والحذف من مواضع الإيجاز والاختصار. ولذلك ذهب في توجيهه إلى أن أصله يسكون الراء للجزم، ثم نقلت حركة الهمز إلى الراء فقابلت ألفا بسكونها وإنتاجها ما قبلها، فالتقى ساكنان، فتحرك الألف لالتقانهما، فتنتقلن همزًا.. إلخ(۳).

فهذه هي الدائرة التي يدور فيها فكر ابن جني. وظاهرة فيها اعتدادة بالقياس. والقياس عنده تعليجي جدل قائم على المناطق العقلية وحده، وقلما يعد فيه بالظاهرة اللغوية نفسها. فقياس المعنى - عنده - أقوى من قياس اللفظ وأوسع(۴). والأشكال خادمة للمعاني

۱- سورة المائدة، الآية ۵۰.
۲- المحاسب، ۷/۱.
۳- نظر، سر صناعة الإعراب ۸۵ وما بعده.
۴- نظر، الخصائص ۱۰۹/۱.

۹۲
وتنويه بها وتشريف منها.

على أنه تظهر في فكر ابن جني أطراف متناقضة من القول في الضرورة الشعرية. ففيه اعتبار الوزن الشعري والاضطرار المفتي إلى الضرورة، وفيه كذلك اعتبار الوجه الذي أومأ إليه سيبويه في باب الضرورة الشعرية، على ما قام في عقل ابن جني ومضى بيانه. فهما قولان متناقنان: اعتبار الوزن الشعري يفضي إلى القول بالقصور الشاعر وضعف لغته. واعتبار الوجه فيها يؤدي إلى القول بحكم الشاعر وأخذه باكتساب اللغة.

وقد ظهر هذا المعنى معاً في كلام له شبه فيه الشاعر بالفارس الذي يمتلك جوادًا جامحًا بغير لجام، أو الذي يسلك إلى الحرب طريقة غير مأمون. فالشاعر في ذلك كأنه يستشرف أفقًا لم يرده أحد سواءً. وفي ذلك سمو الشاعر وتغطرسه. ولكن يتبقى مع ذلك فكرة الضرورة لأن الضرورة، ولم تتفكر عنها الدراسات البحتية.

وقد هو قول ابن جني في هذا المعنى: "متى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبّها وانخراط الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه، وإن دل من وجه على جهوره وصفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياغته وتخطمه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ولا قصوره عن اختيار الوجه الناطق بفضحته. بل مثله في ذلك عندما مثل مجرد الجموع بلا لجام ووارد الحرب الضرور حاسزاً من غير احتشام. فهو وإن كان معلومًا في عنفته وتهالكه، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته: ألا تراه لا يجهل أن له تكفر في سلاحه، أو اعتصم بلجام جواده، لكن أقرب إلى النجاة وأبعد عن الملحقة. ولكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله، إلالة بقوة طبعه ودلالة على شهامة نفسه".(1)

_____________________________________________________
1- انظر، المصدر السابق ١١٧/١. ٢- الخصائص ٢/٣٩٢/٢.
وهذا المعنى الذي أومأ إليه ابن جني كان من شأنه أن يجري البحث في الضرورة الشعرية مجرى مختلفاً، لولا أن جاء في سياق سيطرت عليه نحو مقوله القياس التي مبناها على الحجة العقلية، فأدارت فيه البحث في دائرة لا يتخاطها.

ويظهر تشتت ابن جني دائماً بين هذين المعنيين. فاعتبار الوزن الشعرى يجعله يحيى على الضرورة فيما لا يستطيع أن يجد له وجهاً من القياس، كما يظهر من قوله في قول الشاعر:

له زجل كفاثة صوت حاد إذا طلب الوسيلة أو زميل.

قال: "يجب عندي وينبغي ألا يكون لغة لضعفه في القياس، ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب الوصول ولا مذهب الوقف. أما الوصول فيوجب إثبات وahu كلفته، وإذا الوقف فيوجب الإسكان كلفته وكلمتته. فيجب أن يكون ذلك الضرورة للوزن لا لغة".

فهذا يظهر منه أن الضرورة الشعرية من أسباب الوزن الشعرى الذي يضطر الشاعر إلى مخالفته القياس.

ولكن ابن جني لا يذهب إلى أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندودة، فهو لا ينك إنهم قد يدخلون تحت الضرورة مع قدرتهم على تركها. ولكنه فسر ذلك بأنهم إنما يعدونها في مثل هذه المواضع لوقت الحاجة إليها.

وهذا بعينه ما يفضي إلى التنافض، لأن اعتبار الوزن الشعرى في الضرورة يفضي إلى القول بالاضطرار. والقول بالسعة يناقض القول بالاضطرار. قال: "إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة نسبياً بها واعتيذا لها وإعدادا لذلك عند وقت الحاجة.

1- المصدر السابق 1 371/2
2- انظر، الخصائص 2/1
3- نفس المصدر السابق.
إليها. ألا ترى إلى قوله:
قد أصبحت أم الخياصر تدعي على النبي كله لم أصنع
فرفع للضرورة، ولو نصب لما كسر الوزن. وله نظراتٌ.
فظهر في كلمه الضرورة والسعة معًا. وهما معنيان متناقضان ما
لم تُبعد فكرة الوزن عن باب البحث في الضرورة.
ورجع القول من هذا كله ما قدمناه من أن ابن جني قد أدار فكر
سيبويه في الضرورة الشعرية في دائرة مختلفة، وفي هذه الدائرة
انتهى نشاطه العقلي وتناوله للمباحث اللغوية جميعًا.

القضية الشعرية

بحث تحليلي

من المسائل التي تعرضت لبحث علماء العربية، ولهما اتصال
بقضايا الضرورة الشعرية، ما جاء في قوله تعالى: "وَلَمْ يَخْفَى
مَقَامُ رَزِيَّةِ جَنََّاتٍ"(١). فقد ذهب القراء من أئمة الكوفيين في الآية
مذهبًا ساويًا فيه بين القرآن والشعر من هذه الجهة، فقال: "ذكر
المفسرون أنهما بستان من بستان الجنة. وقد يكون في العربية
جنة تنشياها العرب في أشعارها. أنشدني بعضهم:

وَمَهْمُهُمْ قَرْنَتَيْنِ مَـسْرِيْنِ قَفِّضَتْهُ بِالْأَلْمَ لِبَالسَّمِيْنِ

يريد مهمهما وسمتًا واحدًا. وأنشدني آخر:

يَسْمَعْ بِكِبَـيْـدَاءَ وَلِهَـنَـمْينِ قَدْ جُـعِلَ الأَرْطَـبَاتُ جَنَّـتَيْنِ

وذلك أن الشعر له قواف يقيمهما الزيادة والنقصان، فتحمل ما لا
يحتله الكلام(٢).

ويتصل بالآية القرآنية قول لبيد:

نَـهـِــنْ بَـنِــي لَمْ البَنِــيَنَ الأَرْبِـيْـقَةَ المَطَلِــعَــيْــنةَ

١- سورة الرحمن، آية ٤٦.
٢- معاني القرآن ١١٨٨/٣.
قيل هم خمسة فجعلهم للقافية أربعة(1). وقيل لوزن الشعر(2).
وذهب إلى مثال ذلك السيد المرتضى في أماليه، فقال: قال لبيد أربعة لأن الشعر لم يمكنه من ذلك(3).
وقد رد صاحب خزانة الأدب هذا الرأي، فقال: قول السيد المرتضى إن ليديا إذا قال أربعة وهم خمسة لضرورة الشعر، هذا قول القراء، وهو قول فارغ. والصواب كما قال ابن عصفور في الضرائر"(4).
أما ابن عصفور فقال: "لم يقل الأربعة، وهم خمسة، على جهة الغلط. وإنما قال ذلك لأن أباه كان مات، وباقي أعمامه وهم أربعة(5).
وأبان عصفور مس بو في هذا القول بالسهل، وقد شدد السهيلي في الرد على من قال بالضرورة في بيت لبيد لامتصاله بالثنية في الآية القرآنية، إذ لا فرق في الحقيقة بين القولين. قال في الروض الألف: "إنيما قال الأربعة وهم خمسة لأن أباه ربيعة قد كان مات قبل ذلك، لا كما قال بعض الناس، وهو قول يعزى إلى القراء، أنه قال: إنما قال أربعة ولم يقل خمسة من أجل القوافي، فقيل له: لا يجوز للشاعر أن يلحن لإقامة وزن الشعر، فكيف بأن يكذب لإقامة الوزن. وأعجب من هذا أنه استشهد به على تأويل فاسد تأوله في قوله سبحانه: "وُلَمْ نَخَافِ مَقَامَ رَبِّي، جَنَّاتًا".
وقال أراد جنة واحدة وجاء بلفظ التنثية لتنفق رؤوس الأعي أو كلمات هذا معناه، فصنّف صناعة، ما أشْنَع هذا الكلام، وأبعده عن العلم وفهم القرآن، وأقل هيبة قائله من أن يتبىأ مقعده من النار"(6).

(1) تأريخ مشكل القرآن لابن تقيبة ص. 154.
(2) مجمع الأمثل للميداني 2005/2.
(3) أمالي المرتضى 194/1.
(4) خزانة الأدب 194/4.
(5) الضرائر الشعرية، ورقة 321.
(6) الروض الألف 170/2.
وقد أثارت الآية بين العلماء اضطرابًا شديدًا لخروجها على نمط التعبير الذي دأب عليه القرآن من استعمال الجنة بغير لفظ التثنية. ولذلك كان القول بالجنتين في سورة الرحمن مفاجأة لم يمهلاً لهما الفكر الدينى الذي استقر في نظام التصور غير ذلك. فالقول بالجنتين يتعارض مع القول بالجنة الواحدة. ولا يهيناً للفكر الدينى أن يتألف القولان إلا على نحو من التأويل يستوعب فيه أحكامهما الآخر. ولذلك تباينت أقوال المفسرين تباينًا شديداً. فقيل إن المراد بالجنتين جنة للخائف من الإنس ونفحة للخائف من الجن. وقيل بل جنتان للخائف من الطرفين: جنة لمقيدته ونفحة لعمله. وقيل بل جنة لعمل الطاعات وثانية لترك المعاصي. وقيل جنة يثبت بها المؤمن على قدر ثوابه ونفحة ثانية يفضل بها الله عليه. وقيل جنة معجلة في الدنيا بذلة المناجاة والتقوى والعمل الصالح وجنة مؤجلاة هي الموعدة في الآخرة. وقيل جنة روحية ونفحة جنائزية... إلخ (1).

أما السهيلي فقد تأول الآية القرآنية تأولاً لا يخرج بها عن القول بالتثنية وإرادة معنى المفرد. فذهب إلى أن تسمية الجنة جنتين يقع في فصيح الكلام، إشعارًا بأن لها وجهين. وأنه إذا دخلتها ونظرت إليها بينا وشمالا رأيت من كلما الناحيتين ما يملأ عينيَّك قرة وصدرك مسرة. قال: "ودي حمل بعض العلماء على هذا المعنى قوله سبحانه: "ولمَّا خافَ مَقامَ رَبيِّ جَنتان" (1).

وهذه الآراء على كثرتها لا تفصى إشكال الآية، فليس لها ما يضمنها من الأساس الفكرية. وهنا ظاهر في أن كل مفسر إنما يقول من عند شينان، فلم يُعد قوله أن يكون رأياً شخصيًا. ولذلك بقي الإشكال قابلاً ما لا حصر له من الاختلافات التي لا تحول على أساس فكرية، فمرة بالتناقل بين العقيدة والعمل، ومرة بالتقاليد بين الطاعة والمعاصية، ومرة بالتقاليد بين الروح والجسد، وهكذا.

1- انظر سورة الرحمن للدكتور شوقي ضيف ص 113.
2- الروض الألف 126/1.
وعندي أنه لا يمكن فهم الآية منفصلة عن وجودها في السورة، فهي المحيط الذي نشأ فيه، ولا يتآتي عزلها عن هذا المحيط. فهي تحمل خصائص الانتماء للسورة، وعزلها عنها يقصيها عن كل معنى يضيفه هذا الانتماء. فالنظر في "سورة الرحمن" يقضى إلى القول بأن التثنية هي القوة التي تهيمن على كل مظاهر التعبير في السورة، ومنها هذه الآية. كما أنه لا يمكن فهم التثنية في السورة إلا متصلاً بتاريخ التثنية في اللغة العربية، إذ كان القرآن تعبيراً عربياً يحمل كل خصائص اللغة التي نزل بها.

التثنية في العربية قوة لا يختص ببيانها مظهر واحد من مظاهر التعبير كالألف والنون أو الياء والنون، وهو الأمر الذي رسخ في الدراسات العربية وأذهب إلى خلافه. لقد ظهر أن لواعطف هي أيضًا في مجال السورة قيمة فكرية لا تختلف عن قيمة الألف والنون، أي أنهما يرتدان جميعًا إلى قوة تنتسب علىهما معًا وتتنصرف بالتعبير على وجه شتى.

فكما تكثر في سورة الرحمن الأسماء المشتة بالألف والنون أو بالباء والنون، ومنها قوله تعالى: المشرقين والمغربين، والبحران، والقناة، وجنتان، وعينان، وزوجان من قوله تعالى: "رَبِّ الْعَلِيْمِينَ وَرَبِّ الْعَلِيْمِينَ" (آية 17)، "مَرَّ الْبَرْحِينَ يَلْتَقِيْانِ" (آية 19)، "سَفَرَقْ لَكُمْ أَيْتَامُ الْقَنَاةِ" (آية 31)، "فِيْهَا عِينَانِ حِيْيَانِ" (آية 50)، "فِيهَا مِنْ كُلِّ فَيْكِهِمْ رُؤْجَايْنِ" (آية 52)، تكثر فيها التثنية بالواو، ومنها: الشمس والقمر، والنجم والشجر، اللؤلؤ والمرجان، الجن والنسى، نار ونحاس، النواصي والأقدام، الباقوت والمرجان، من قوله تعالى: "الْقُرْنُ وَالْقُرْنُ يَسْبِبُانِ" (آية 5)، "وَالْبَلَدُ وَالْبَلَدُ يُسْبِبُانَ" (آية 21)، "فَخْرُ جَمِيلٍ وَالَّذِينَ أَفْتَرَسُوا مِنْهُ" (آية 22)، "فَبِمَعْتَشِرِ أَلْجُوَانَ وَلَا إِنْسِ إِنْ أَسْتَطِعْتُمْ أَنْ نَفَذُوا مِنْ
وإلا يشنغل
(الحي ٣٢) ويرسل عليهما شواطى من نار ومحاسب فلا تنصران
(ال/Graphics ٣٣) يستخرج المجرمون يسيفهمهم فيوجد بالإعصار
والأنثى ٣٤ (آية ٣٤) كأنهم يباحون والمرجان (آية ٨).

وأنت تstrcpy على السورة، لكن البحث في العمل الأدبي، فيما أرى، ينبغي أن يتلمس طريقه بواسطة البحث عن مظهر التعبير الغالب عليه والأنماط المتكررة فيه.

أما الألف والونون فهو النحو الغالب في التعبير عن المثاني في العربية، وهو النمط المطرد. ولذلك ذهب النحويون إلى أن وضع العطف موضوع النثانة إنما هو من قبل الضرورة الشعرية، ولا يقع في غير الشعر إلا لغرض التنقيح أو التعظيم، قال البغداوي: "أصل المثاني العطف بالواو، فذلك يرجع إليه الشاعر في الضرورة" (1).

وقال ابن الشجري: "النثانة والجمع المستعملان بالحرف أصحهما النثانة والجمع بالعطف، فقولك: جاء الرجلان ومررت بالزيدين أصله جاء الرجل والرجل ومررت بزيد وزيد. فذفوا العاطف والمتعطف وأقاموا حرف النثانة مقمهما اختصاراً. وصح ذلك لاتفاق الذاتين في التسمية بلفظ واحد" (2).

والفكرة الأصل الذي يتمتع إلا في الشعر مردها إلى نمط خاص من الفكر النحوي الذي استقرت فيه فلسفة الضرورة الشعرية على أن الشاعر إنما يرجع إلى الأصل عند الضرورة، فكانت الضرورة بابًا يعول عليه النحويون في معرفة الأصل (3). قال ابن الشجري:

1- خزانة الأدب ٥٤٠/٣.
2- أمالي ابن الشجري ١٠٠/١.
3- انتظر الفصل الثالث من هذا البحث من ص ٦٧ - ٩٦.

١٠١
وبدلاً على صحة ما ذكرته لك أنهم ربما رجعوا إلى الأصل في
ثنائية المتفقين وما فوق ذلك من العدد، فاستعملوا التكرير بالعاطف
إما للضرورة وإما للتفخيم. فالضرورة كقول القائل: كأن بين فكها
والفك، أراد أن يقول بين فكيها، نفاده تصحيح الوزن والواقية إلى
استعمال العطف. ومثله: ليث وليث في مجل ضنك... فإن استعملت
هذا في السعة، فإما تستعمله لتفخيم الشيء الذي تقصد تعظيمه(1).
ولكن العلاقة بين التثنية بالحرف والثنية بالعطف في السورة لا
يجلب أمرها إلا بالنظر في التاريخ العام لهذه العلاقة بينهما في
العربية. فإن استيعاب حقائق هذه العلاقة ضروري، فيما أرى،
lلكشف عن أسرار السورة برمتها، وضمنها الآية التي طوت فيها
باطنها عالم السورة، على ما سيأتي تحقيقه.

لقد جعل علماء العربية التثنية على ثلاثة أضراب: تثنية لفظية،
وتثنية معنوية وردت بلفظ الجمع، وثنية لفظية كان حقها التكرير
بالعطف. قال ابن الشجري: "فالضراب الأول عليه معظم الكلام،
كقولك في رجل رجلان وفي زيد زيدان(2). وأما الضراب الثالث
من ضروب التثنية، فهو ما سموه بالتغلب. قال: "وذلك أنهم أجروا
المختلفين مجرى المتفقين بتغلب أحدهما على الآخر... جاء ذلك
مسموعاً في اسماء صالحة، كقولهم للأن وأمر الأبوان، ولالشمس
والأمير القمران، وابي بكر وعمر العمان(3).

وإما كانت التثنية بالتغلب من حقها - في نظر علماء العربية-
التكرير بالعطف، لأن التثنية بالحرف كما تكون للمتائلين في
التسمية بلفظ واحد، فحذروا العاطف والمطوف وأقسموا حرف
الثنية مقامهما اختصاراً. قال ابن الشجري: "فكان اختلف لفظ

1- أمالا ابن الشجري 1/1 وما بعده.
2- أمالا ابن الشجري 1/11.
3- المصدر السابق 1/14.
الإسمين رجعوا إلى التكرير بالعاطف، كقولك: جاء الرجل والفسر ومررت بزيد وبكر، إذ كان ما فعلوه من الحذف في المتفقين يستحل في المختلفين لاختلاف الذائنين في التسمية(1).

ولكن تفكر علماء العربية لا يعكس تفكير أصحابنا الذين نطقوا بها وتجلى الروح الثقافي لهم فيها. فللثنية في العربية "ميكانزم"(2) خاص يظهر بتبعيه واستقصاء أمثلته فيها(3). ويظهر من هذا الاستقصاء أن العربية تتطور على مبدأ فكري فيها يهيئ لكل اثنين، مختلفين أو متفقين، هذا الحق في الانضمام معًا على أي نحو كان. وبيان ذلك أنهم قد يجمعون بالثنية بسنين متفقين في التسمية بلغظ متفق معهما أو مختلف عنهما، وبين مختلفين في التسمية بلغظ متفق مع أحدهما أو مختلف عن كليهما.

ثم إنها تعطي كل مثنى هذا الحق لانفلاقه إلى متنااظرين في اللفظ أو متماثلين. وفي العربية مثبات كثيرة لم تباشر هذا الحق ولكن اللغة قد هياته لها. ومن أمثلة ذلك المثنى الذي لا واحد له من لفظه، والألفاظ التي جاءت على صورة المثنى ولم يسمع لها بصيغة الواحد. فما جاء مثنى قولهم الملوان. قال ابن السكينت: الملوان: الليل والنهار، وأشد:

ا لا يدا ديار الخبي بالتسعين أمل عليها بالليل الملوان

1- المصدر السابق 1

2- لم أكن أن أستبدل بهذه النقطة سواء من الألفاظ العربية لانها يغيب المعنى الأساسي الذي قصدته منها، وهو التكامل والارتباط بين أجزاء النظام الواحد كأئذى التي يدفع بعض أجزائها إلى بعض بالحركة المتصلة.

3- أفرد كثير من علماء العربية للمثنى أبوايا وكبتا وهم من أبو الطيب اللغوي وله كتب المثنى، وابن فضل الله المحمي وله جن المثنى في تنبيز نوعي المثنين، وأبن السكين في كتابه إصلاح المنطق والسيوطي في كتاب المزهر. وقد اعتمدنا عليهم جميعًا في المادة اللغوية المتعلقة بهذا الموضوع.
قال: وهما الجديدان، والأجدان، والعصران(1). وزاد أبو الطيب:
الفتيان والأهرمان والأحدثان والجدعان والقارحان والقرتان والكرتان.
قال: ويقال لهما: الرفان والقرنان والصرعان والبردان والأبردان.
وكل ذلك من باب الاثنين اللذين لا يفردان من نفظهما(2).

ثم إن من طبيعة هذا "الميكانيزم" اللغوي للمثنى أنه يسمح بأكثر من تفسير له ولا يقبل به تفسير واحد. فقد قيل المراد بهذا كله غدوة وعشية(3). وقالوا الأسودان الحية والعقرب والأسودان التمر والماء والأسودان العينان(4). وقالوا: الأبيضان اللبن واللبن أو الشحم واللبن أو الشحم والبياض. ومنه: اجتمع للمرأة الأبيضان: الشحم والبياض، أو اللب، أو الماء، أو الماء، أو المنارة والماء، أو المنارة والماء، أو المنارة والماء، أو المنارة والماء، أو المنارة والماء.

ومما رأيته من أبيضين: شهران أو يومان. والأبيضان اللبن والماء وأنشدوا عليه قول الشاعر:

الأبيضان أبـ يـدرـ عظـامـي القـ طـ و المـ اـ داء يـ لا إدـ ام
والأبيضان عرقان في حلب البعير. والأبيضان الماء والتمر...

فهذا كله تفسر فيه صيغة التثنية بالحرف بصيغة من التثنية بالعطف. وتعبر التثنية بالعطف فيه عن نفسها بأمثلة متعددة، وهي في الحقيقة لا تقتيد بعد ولا تقتف عند حد الاستقراء الذي قام به علماء العربية.

ومن ذلك أن تفسر صيغة التثنية بالعطف بأمثلة من صيغة التثنية بالحرف، كالذي قالوه في الليل والنهار. وقد تقدمت بعض أمثلته.

1- إصلاح المنطق ص 394.
2- العش ص 230 وما بعد، مجلة الجمع العلمي العربي بدمشق المجلد 35 الجزء الرابع.
3- نفسه ص 136.
4- المزهر 184/185.
5- جئي الجنتين في تميز نوعي المثنين لا فإن فضل الله المحبي ص ص 14، 15.
وقد يجمعون باللفظ وضده بين شيئين، كالذي قالوه في الصبح والمساء. قالوا الباقر، وقالوا الرايحان. وقالوا الأبيضان في التمر والماء وقالوا الأسودان فيما أيضًا (3).

وأين اثر هذا على قابلية الصيغة لصور متعددة من التعبير وأن هذه الصور إنما هي في سبيل إشاع المبدأ الفكسي أو الصيغة، دون أن تكون لها في نفسها أهمية، ويدل على أن النشاط التعبري إنما ينهض بحفظ الروح التقافي الكامن وراء التعبير (1).

---

1- نفسه ص ص 484، 49.
2- جسي الجنبين ص 42.
3- المشي ص 446 الجزء الثالث المجلد 35.
4- نفسه ص ص 458.
5- جسي الجنبين ص 41 والمرير 184.
6- الصيغة هنا معنى أشياء من معاينة النحو. ويظهر هذا المعنى مرادًا للفكر أو الروح كما في التراث الفلسفي، فهي ليست شيئًا ماظيًا بل تظهر عن طريق ما هو مادي.

(Christian and Oriental Philosophy of art P. انظر: 17)

ويفيد هذا الرجوع إلى أفكار سوسير عن طبيعة اللغة. وهما هو جدير بالذكر أن اللغة تظهر هي أيضًا في معنى الصيغة:

(Readings in modern Linguistics P.101 انظر: 105)
أما المثنى بالتغليب فأمثلته في العربية لا يكاد يستوعبها
حصر(1). وقد أراد بعض النحويين أن يضع لهذه المسألة قواعد
مشروطة على عاداتهم في علاج قضايا اللغة. فقيل يجب تغييب
الأخف إلا إذا كان الأقل مذكرًا. وشرط ابن الحارب فيه أن يغلب
الأدنى على الأعلى، لأن القمر في القرون دون الشمس، وأيا بكر
في العمران أفضل من عمر. وأورد عليه البحران العذب والملح
والملح أعظم، وعكست الطبيبي فشتر تغييب الأعلى(2).

وهذا كاله باطل، بدليل هذا التضارب الظاهر. ولذلك رفض
السيبطي أن يكون ذلك مشروطًا بشيء. قال: والذي نختاره خلاف
قوليهما، بل قد يكون للأفضل والأخف ولغير ذلك(3).

وبغير العداد "الميكانيزم" اللغوي الذي أشارنا إليه لا يمكن فهم
حقيقة هذا الضرب من ضروب التعبير. وتفكير علماء العربية لا
يفسره، لأنه يقع في مقولات غريبة عن طبيعة التفكير اللغوي
نفسه. قال الفراء: أخبرني معاذ الأهرام قال: لقد قيل سيرة العمر
قبل أن ولد عمر بن عبد العزيز(4). وقال ابن الشجري: من زعم
أنهم أرادوا بالمغرمين عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز،
قيل عليه بشيء لأنهم نطقوا بالمغرمين من قبل أن يعرفوا عمر بن
عبد العزيز. وروى أنهما قالوا لعثمان رضوان الله عليه: نسأل
سيرة العمر(5). قال أبو عبيدة: فإن قيل كيف بدئ بعمر قبل أبي

_____________________
1- من مثلاً في العربية قولهم: البائعان للبائع والمشتري. وسأل إبراهيم عن رجل يقال
مغصين، وأخاه نسأل: ما فعل المغصين، فقال أو أخذبهما على الآخر، وفي قولمن
تعالى يا ليت بني وبيك بعد المشارقين فنس القرن، أن المراد المشترق والمغرب.
(المثنى ص 42، ومالاي ابن الشجري 1/14).
2- جناني الحسنAIN ص 117.
3- نفس الصفحة.
4- إصلاح المنطق ص 202.
5- مالاي ابن الشجري 1/14/1.

106
بكر، وهو قبله، وهو أفضل منه. قبل أن العرب تفعل هذا، يبدؤون بالأخص، يقولون ربيعة ومصر، وسليم وعراي، ولم يترك قليلاً وكثيراً. وقال المفصل: لما كانت أيام عمر أكثر من أيام أبي بكر، فتوجه أكثر غلبه وسموا أبا بكر باسمه. وقال: إذا اجتمع اسمان من جنس واحد وكان أحدهما أخف على أفواه القاتلين غلبهو، فسموا الآخر باسمه.

فطبيعة "الميكانزم" اللغوي للمننى لا تسيغ هذا الجدل. فهو أولاً يسلم للقاتلين بأن المقصود بالعمرين عمر بن الخطاب وأبو بكر، كما يسلم للقاتلين بأنه عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز. وثانيًا لا يسوع تفسير التثنية بتغلب الآخرين أو الأفضل أو الأخف أو الأشهر، لأن التفكير اللغوي نفسه لا يعتقد بهذا التمييز.

ولا ينبغي القول بأن استقصاء مثلك هذا الضرب من التثنية أمر جائز، بل ينبغي القول باطراد وأنه نمط من أنماط التفكير العربي الذي يشهد بمومه الاستقراء، شأنه في ذلك شأن المنى على الحقيقة.

ثم إن للتصيغة باعتبار هذا "الميكانزم" أثراً في توجيه المعرفة نفسها، بل وشئى وجه النشاط التعبيري. فالعقل العربي لأنه لا ينفك عن هذا الترات الذي يتجلى فيه روح ثقافي بعينه، لا يتجدد نشاطه التعبيري إلا وهو يخلص لهذا الروح.

فمن المسائل التي تتصل بالفقه الإسلامي تحرير الميتيه إلا السمك والجراد، وتحريم الدم إلا الكبد والطحال، وذلك أنه ورد في الأثر قوله: أحلت لنا مينتان ودمان: السمك والجراد والبكيد والطحال (1). ومن المسائل التي تقع في بابها من الفقه الإسلامي أيضًا الاختلاف في معنى القرآن، هل هما حيضان أم طهران أم

1- إصلاح المنطق ص 402.
2- المزهر 190.
3- جن سيتيت ص 62.
هنا حيض وظهور.

ومن المسائل التي تتصل بباب المعرفة العامة ومبناها على التجربة الحسية المباشرة، قول العرب: إذا حسن من المرأة خفيها حسن سائرها(1). ووجه في الحديث: يهمر ابن آدم ويقب معه اثنان: الحرص والأمل. ولكن أحد حرفه وحرفتي شياطين: الجهاد والفقر(2). فإن هذه المسائل جميعاً يصح فهمها على أنها نشاط تعبيري يسلك طرائق لغوية قد أعدت له وهبي للمضي عليها(3).

1- نفسه ص.
2- إصلاح المنطق ص.399.
3- جيني الجنين ص.16.
4- في هذا السياق موضوع لإيراد حادثة وقعت للفضل الضبي مع الكسائي في حضرة الرشيد، وقد خاضوا جميعاً في قول الفردوزي:

أحسن الباقين السماوات علیكم
لتاقراها والنجوم الطوالع

وموضوع هذه الحادثة هنا لأن دلائاتها لا تظهر إلا في هذا السياق. ثم إنها تصح دليلاً على الدعوى التي قدمتها من توجيه الصيغة للنشاط التعبيري للكلمة. وقد ظهر ذلك في خطاب الرشيد للفضل: مائة ألف ومائة ألف، فقد أفرد كل مائة من المائين ولم يجمعهما بللفظ واحد.

فمع أن هذا التعبير يعتاطه المتكلم لبيان ما يعتاده من مطالب تتعلق بقضايا الحاجات الملحة بينه وبين الناس، فإنه يفي بمطالبه الروحية قبل أن يوجه لسواءها. وتفسير ذلك أن الرشيد لم يتخلى بعد عن المجال الفكري الذي حركته بيت الفردوزي، فالتعبير إنما يتحرك عن هذه القوة التي أثارها النبي ولفظ عنها. أي أن العالم الفكري الذي صنمه بيت الفردوزي ما زال ماضياً في وعي الرشيد ووجوده، وهذا العالم الفكري لا يفصل فيه بيت الفردوزي عن تاريخ العلاقة بين الصيتيين.

108

ولا يفي بيان هذا النحو من أنحاء التعبير القول بأنه جنس من أجناس المحسنات البديعية، بل يلزم فيه اعتبار العلاقة بين صيغتي النثماة بالحرف والنثماة بالعطف في العربية. وإنما ينبغي أن يقال إنه نمط من أنماط التفكير العربي يظهر في الشعر والكلام ويؤدي بمطالب أمكن وأثبت من مطلب الحاجة إلى التحسين البديع.

ومن أمثلة ذلك في الشعر قوله:

وكيف تبصر شأّةٌ عندكم مكتَّب
طعامها الأبيضان السَّماء والتمّر

وقوله:

ولا يأتي على مثيل يرد به
لا الأذلال غير الحُجَّة والوتّد

وقوله:

أرض عن الخير والسُلطان ثانية
والطيبان بها الطرثوت والصرب

وقوله:

ليث يدق الأسد الهُمْسا
والآقهَيسين القَيلَ والجَامُوسا

وقوله:

(1) الطراز ليحي بن حمزة اليمني 89/3.

109
كأنما مهجتي شملو لمستينة
و قول الشاعر:
ما كان يرضى رسول الله حينهم
والطيبان أبو بكر ولا عمر
وقوله:
أحاديث عن أئية عاد وجرهم
وقول الآخر:
قد غاب عن مقتني نومي لبعدهم
و خانتي المسعدان الصبر والجلد
وقوله:
أمل أبي وأصبع من تذكراكم وصبا
يرثي له المشفقان الأهل والولد
وقوله:
قد خذت الدموع خذي من تذكراكم
و اعتادني المضنيان الوجد والكمد
وقول الشاعر:
لستان ما بين الزيديين في الندى
يزيد سليم والأغر بن حاتم
وقوله:
إذا اجتمع العمران عمرو بن جابر
وبر بن عمرو خلت نبياني تبعا
و الأمثلة غير ذلك كثيرة.
وتظهر سيطرة هذا الروح على شعراء العرب في أيام لأحمد
ابن أبي طاهر، ونسبها اليمني لابن الرومي، يمدح عبد الله بن

---
1- انظر هذه الأبيات وغيرها في حمي الجنتين.
سليمان بن وهم، وفيها يقول:

إذا أيوب قاسم جادت لنا يده
لن يخفد الأجودان البحر والمطر
وإن أضاعت لنا أنوار غرتهم
تضاعة النيران الشمس والقمر
وإن نضا حده أو سل عزمه
تأخر الماضين السيف والقدر
لم يدر ما المزعجان الخوف
والمشهد عليه العين والأثر

ينال بالظن ما يعيا العيان به
فقد فتن الشعر بتكرير الصيغة تكريراً لأزمه في هذه الأبيات
من القصيدة، فصرف الانتباه عن كل شيء فيها إلا أنه يعقد التنمية
بالحرف ثم يفكها بالعطف، وكأنه خذروف لا يقطع عن الدوران
في محيط، جربى على أثر لا يخطئه من آثار العربية.

ومن هذا يظهر أن الصيغة كالروح التي تشتمل على أنساء
الثقافة الواحدة، وأنها هي القوة الخافية التي تجمعهم وتصرفهم،
ووبا يظهر اتصال الشعر بالجماعة الثقافية أو انفصامه عنها.

وقد قال شوقي يعارض البصيري:

محمد صفوة البصيري ورحمة
وبقية الله من خلق ومن نسم
والبيت الذي يعارضه شوقي من قصيدة البصيري هو قوله:

محمد سيد الكونين والثقليين
من الفقراء من غرب ومن غرب
ونقد أقام شوقي في بيته التقابل بين الروح والجسد، وأقامه
البصيري بين العرب والعجم. وعلى حين استطاع البصيري أن

1 - انظر الطلاز 2/4، 1902.
2 - وفي هذا المعنى قال الفيلسوف فشتة: "إن اللغة تلازم الفرد في حياته وتمتد إلى أعماق
كيباه، وتبلغ إلى أخفي رغباته وخطراته. إنها تحمل من الأمة الناطقة بها كلا ما تراصعًا
خاضعا لقوانين\" (في اللغة والفكر للدكتور عثمان أمين ص 8).

111
يعبر عن المبدأ الذي يجمعهما معًا، بالثنية في الفريقين، وإشباعه بالتكرير في التقليد والكونين، أضاع "شوقى" هذا المبدأ. والظاهرة أن "شوقى" قد ابتعد عن الروح الثقافي الذي ظل البصري على نحو لا يخفى. الفرق بينهما فرق بين ثقافتا "الواحدية" عند شوقى وثقافة "التنوع" عند غيره وهو البصري.

وبلتفي التعبير في قوله تعالى: (وَلَمْ تُفْتَرَّ فَمَّا مَّقَامُ رَبِّيَّ... جَنتانٍ) بتاريخ العلاقة بين المنثى بالحرف والمنثى بالعطف، على ما مضى بيانه. والسورة تغلب عليها الصيغتين جميعًا. ولا يتآثر فهم الآية بمحلع عن هذا التاريخ.

وإذا كانت "الشمس والقمر" تؤول إلى القمرين، فإنها قد تؤول - بتأثير الميكانيزم اللغوي إلى غير ذلك. فلا عجب إذا قلنا إنها آلت في سورة الرحمن إلى (جَنتانٍ)، كما آلت إلى القمر في غير السورة، لأننا لا نعنى بالشمس والقمر إلا مظهرًا تعبيريًا للصيغة، وهي لا تتجلى في الشمس والقمر إلا كما تتجلى في الجن والإنس والنواصي والأقدام والياقات والمرجان. إلا إخ.. وقد صرح في السورة أن تؤول "الجن والإنس" إلى "التنقل" على نحو ظاهر. والبحران تحمل في جوهرها ما ندرها به علماء العربية من البحر والنهر. ولكن إذا استطعنا في "التنقل" الجن والإنس والبحران البحر والنهر، ولم نستطع مثله في "جنتان" و"عينان" و"المشرقين" والمغربين... إلا إخ، فإن المنطق اللغوي قد هيأها لاستقباله، وتمكن لها في كل صور الثنية بالعطف في السورة.

ومن هذا يظهر أن فراض قول القراء في الآية ليس لأنه ساواى بين القرآن والشعر، أو لكونه قال بالضرورة في القرآن، بل لأنه يُؤدي إلى تدمير المبدأ الرئيسي في السورة، وهو القوة الفاعلة التي تحركت عنها التركيبات الرئيسية فيها. وفراغ قول غيره إنما
يتحول بأنه يخلع التعبير عن نظامه الذي لا يتأتي له معنى إلا به، فيضاحي بين قوله "جنتان" وقوله "الجنة" وقوله "جنات". فيجده أفرد مرة وثني أخرى ومعجم ثالثة. ولا محل لذلك هنالك، فإن انتقاء "جنتان" إلى المشرقين والبحرين والذقنان.. إلخ، أقوى من انتقاءهما إلى الجينة والجنات، لأن القوة الأساسية إنها هي لصيغة التثنية دون مادة التعبير نفسها.

على أن الخلاف لا ينتهي عند قوله تعالى "جنتان"، بل يظهر هذا الخلاف كذلك في قوله "زرُبَ الْشَّرْقِينَ وَرَبُّ الْعَفْرِينَ" من السورة نفسها. فقيل المراد بالمشارقين والمغربين مشرعًا الشمس صيفًا وشتاءً ومغربًا، وأوان المراد بالثنيتين مطلعها في أطول يوم من السنة وفي أقصر يوم، وكذلك المغربان. وقيل المشرقان مشرق الفجر ومشرق الشفق، والمغربان مغرب الشمس ومغرب الشفق. وقيل بل المشرقان مطلع الفجر ومطلع الشمس. وقيل المراد مشرق الشمس ومشرق القمر ومغربهما.

ويظهر مثل هذا الخلاف أيضًا في قوله (مرج آل بخرين) اختلفت الآراء في المراد بالبحرين. قيل ببحر السماء وببحر الأرض، وقيل ببحر المشرق والمغرب المذكورين بالثنيتين في الآية السابقة. وقيل البحر الملح والنهر العذب، لقوله تعالى في سورة الفرقان: (وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ آل بخَرَينَ حَبَّتَ عَدَّتُ فَرَاتٍ وَهَبَّتُ مَيْلَهُ وَعَجَّجَ وَجَعَّلَ بَيْنَهُما بَرَزَّةً وَجَحَرًا مَِّحْجُورًا). وقيل متعلقاً في قوله تعالى: (رفهما من كل فكيه زوجان) من سورة الرحمن أيضًا، اختلف المفسرون في المراد بالزوجين. قيل همًا

---
1- انظر سورة الرحمن للدكتور شوقي ضيفي ص 17 وما بعدا.
2- وهو قوله تعالى: (زرُبَ الْشَّرْقِينَ وَرَبُّ الْعَفْرِينَ).
3- المرجع السابق ص 29.
صنفان: معهود وغريب لم يره أحد ولا سمع به. وقبل ضربان:
رطب يابس أو حلو حامض. إلخ.
فظاهر من هذا كله أن قضايا الخلاف، على تعددها، واحدة،
و أن الحقول التي قدمت لها تشغب بعيدًا عن استيعاب الروح العام
لها جميعًا. فإن عقول المفسرين تجنبد إلى المادة اللفظية، فتبث
عن المشرقيين والمغربين في مادة الشرق والغرب وعن البحرین
والزوجين فيما يتألفان منه مادة لغوية.. وهكذا.
وإنما أتى المفسرون من جهة تعلقهم بالظاهرة الحسية في التعبير
وإهمال النشاط الفكري، والتعبير أثر من آثاره، إذ المادة اللغوية لا
تستقبل نفسها. وإنما المادة هي الأثر الحسي الذي يحركه الفكر
ويتجلى من خلال تصريفه لها، إذ الفكر لا يتحقق إلا بما هو
مادي. فصاحب التعبير إنما يبث في المادة المعطاة روحًا هي من
أثره عليها وتصرفه بها. فالخواص التي تحملها المادة وليس لها
صلة بأثر الفكر عليها لا سبيل إلى وضعها من البحث موضوعا تعلو
فيه على النشاط الفكري نفسه.
لقد اشتق من مادة "الجنة" صور مختلفة من التعبير: أشتقت منها
لجلة بالإفراد، والجنات بالثنية، والجنت بالجمع. قال تعالى: (واجنِة
عرضها السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ) (1)، (وسبَقَ الذِّينَ آتَوْا رَبَّهُمْ إِلَى
الجَنَّةِ زُمَرًا) (2)، (فَجَنَّةٌ أُخَلَّافُ) (3). فهذه بعض أمثلة الإفراد،
وهي كثيرة. وقال تعالى: (تَجَرِّبُ مِنْ تَحْيَٰيِمِ الْأَنَهَرِ فِي جَنَّٰبِ

---

1- نفسه من 123 وما بعدها.
2- القرآن 133.
3- النجم 16.
4- أسماء 9.
5- للهم 107.
6- السجدة 19.
7- المعرف 50.
8- الشعراء 7.
9- المعلم 5.
10- الرعد 3.
11- بس 32.
اللغة العربية، (وَلَمْ يَجِبَ أَنْ يَلْقَبُ الْفَرْدُوْسُ نَرْلاً) (8)، (فَلِيَّهُمْ جَنَّةُ النَّارَ) (1).

ولهذا أيضًًا نظير في المشرق والمغرب. فمنه بصورة الإفراد: (زَرْبُ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) (9) وبصيغة الجمع: (يَرْبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) (8).

ومثل هذا يقال في الزوج. فمنه بصورة الإفراد: (أَبْتَنَى فِي هَا مُنْ كَلِّ زُوْجٍ كَيْرِي) (4) و بصيغة التثنية: (وَمِن كِلِّ أَثْنَى نَزْوَتْ) (11). وبصيغة الجمع: (سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الأُزْوَاجَ حَسْبَهَا يَمَا تَبْتُ الأَرْضُ) (11).

فهذه الألفاظ إما يعتد فيها جميعاً بجهتين: الأولى جهة المادة اللفظية والثانية جهة التركيب، على نحو ما يظهر من هذا التمثيل:

<table>
<thead>
<tr>
<th>جنات</th>
<th>جنتان</th>
<th>جنات</th>
<th>جنتان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مشارق</td>
<td>مغراب</td>
<td>أزواج</td>
<td>عيون</td>
</tr>
<tr>
<td>مغارب</td>
<td>زوجان</td>
<td>عينان</td>
<td>البحران</td>
</tr>
<tr>
<td>(...)</td>
<td>(...)</td>
<td>(...)</td>
<td>(...)</td>
</tr>
</tbody>
</table>

فالكلمة تمضي في اتجاهين: أحدهما أفقي توحد المادة اللغوية فيه بين أعضاء المجوعة الواحدة، فلا يعتد بالتتالي الظاهر في اختلاف صيغة الإفراد والتثنية والجمع، والأخر رأسي تتماسك فيه كل مجموعة من الكلمات وتتجانس، ولا تعلو الفروق الظاهرة بينها في

115
المادة اللفظية على المبدأ الذي يمسكها جميعاً ويوجد بين أعضائها.

وتنولد عن هذا المبدأ طائفة أخرى من التركيبات في السورة غير التنظيم بالحرف والتنظيم بالعطف. ومن ذلك قوله تعالى: (رَبُّ الْمَغْرِبِينَ وَرَبُّ الْعَرَبِيَّينَ) فهو لا يختلف عن قوله تعالى: (رَبُّ الْمَغْرِبِ وَالْعَرَبِ) من جهة التنظيم والإفراد في لفظي المشرق والمغرب فحسب، بل يختلف عنه أيضاً في ثنائية التركيب. فللواء العاطفة في قوله رب المشترقين ورب المغربيين قيمة تعبيرية مختلفة. وهي تشبه اللوا في قوله الشمس والقرم، وتختلف عنها اختلافاً ظاهراً في قوله: رب المشرق والمغرب، لأنه بني التركيب في سورة الرحمن على أساس الموازاة بين رب المشترقين من جهة، ورب المغربين من جهة أخرى.

لقد تحرك عن هذا المبدأ أيضاً تكرير الكلام بعد قوله تعالى:

ولمن خاف مقام ربه جنتان، ذواتاً ألفان، فيهما عينان تجريان، فيهما من كل فاكهة زوجان، متكئين على فرش بطائني من استرق وجنى للجنتين دان، فيهن قاصرات الطرف لم يطمثهن بس قبلهم ولا جان، كأنهن اليقوت والمرجان، حيث عاد فقال: ومن دونهما جنتان، مدهماناً، فيهما عيان نضاختان، فيهما فاكهة ونخل ورمان، فيهن خيرات حسان، حور مقصورات في الخيام، لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان، متكئين على رفرف خضر وعبقري حسان.

فإذا أعاد ذكر الصورة بعناصرها: الجنتين والعينين والفاكهة وقصرات الطرف. ووجه هذا التكرير أنه مظهر من ظاهرة التعبير عن مبدأ التنظيم بصورة أخرى من صور التعبير.

ولا تضامن الجنتان والجنتان من قوله تعالى: ولمن خاف مقام ربه جنتان وقوله: ومن دونهما جنتان، إلا كما تتضامن الجنتان والعينان والمشرقان والمغربان، حيث يبطل القول بأنه يتحصل من الجنتين والجنتين ما يتحصل من إضافة الاثنين إلى الاثنينين، لأن
لا يمكن تحصل في الحقيقة من إضافة الجمتين إلى العينين. فالنتشية مبدأ قابل للتركيز على صور شتى لا تستند عليه الاستعمالات اللغوية وإن تعددت، ولا تقنيه صور التعبير وإن اختلفت. وبهذا يظهر بطلان الجمع الحسابي لأنه يبطل به مبدأ التنبؤ نفسه.

وقد نقلت عن مبدأ التنبؤ كذلك القائل أو التضاد الذي يتنبؤ عليه السورة في شتى مظاهر التعبير بها. ومنه المقابلة في قوله تعالى: وسماء رفعها ووضع الميزان، والأرض وضعها للأوام، والمقابلة في قوله تعالى: خلق الإنسان من صلصال كالفخار، وخلق الجان من مارج من نار. وكذلك قوله: رب المشرفين ورب المنغريبين. وهذه المقابلة ظاهرة أيضًا في قوله تعالى: مرج البحرين يلتقيان، بينما يرخ لا يغيان، وكذلك قوله: كل من عليها فان ويبقى وجه ربه ذو الجلال والإكرام.

ويشهد لذلك أنه لم يفصل بين كل آتين يقوله: (فَيَقْرَأُوا الْآيَاتَ رَبِّكُمَا تُكَالِبَانَ)، وهو القاضي الذي دأب عليه السورة بين آياتها، وذلك لأن كل آية من الآتيتين لا تستقل بالفكرة بمعزل عن نظيرتها. ولا يجد أن تنطوي صيغة العطف على هذا التقابل أو التضاد بين طريقيتها، فقد انتقل عليه أكثر أمثلتها في العربية، ومنه الجن والإنس والليل والنهار، السماء والأرض و.. إخ. وقد شهد ذلك بعومه في جميع أمثلة التنبؤ بالعطف واعتباره مبدأ كامنا في الصيغة تحتاج منه شتى صور التعبير عنها.

في هذا السياق الذي دارت فيه كل صور التعبير على مبدأ التنشيطية انطلقت فكرة البحث، فلم يكن ظهورها غريبًا، بل ظهرت ظهورًا جبرًا أداء التفكير اللغوي نفسه. فكما قيل: الليل والنهار السماء والأرض والجن والإنس، كما قيل: الأولى والأخير، والحياة الأولى والحياة الثانية، والنشأة الأولى والنشأة الثانية. وضح جمعهما في الدارين والحياتين والنشأتين، على ما صصح عليه.
"الميكانيزم" اللغوي للمنثى، على ما تقدم ذكره.

وقد اقتسمت السورة إلى قسمين ظاهرين بهدهما قوله تعالى:

"فإذا أنشقت السماوات فكانت وردة كاليدمان". وقد علق على

القسم الأول الكلام على خلق الإنسان وخلق آلهان وخلق السماوات

وغير ذلك مما يتعلق بالنشأة الأولى، وعلق على القسم الثاني الكلام

على النشأة الثانية وما يتعلق بها من حديث الجنة والنار.

وقد دلت السورة على عموم النتائج في الإنسان والكون بالإلحاج

على فكرة الميزان. قال تعالى: "واقل سماوات رفعتها ووضع الميزان

ألا تنطغوا في الميزان ٤٧ وأقمنوا الوزر بالقضية ولا تخبروا

الميزان". والميزان هو النسبة المثلثة في شتي حقائق الأشياء.

وهو المبدأ الذي يستقيم عليه أصل الوجود، وعليه قامت فلسفة

البحث باعتباره مبدأ لا ينكسر.

وإذا كسر هذا المبدأ لا يرادفه إلا فساد الكون وبطلانه. ولذا

قال: ألا تنطغوا في الميزان، وقال: بينهما برزخ لا يغيران، وقال:

لا تنفذون إلا سلطان. فهذه الآيات أخذ بعضها برقبة بعض

وتؤول جميعاً إلى هذا المعنى. فالطيباني والبغي والسلطان في

معنى واحدٍ (١). وهي تتحصل جميعاً من إنيكار البحث. وذلك يعني

أن النظام الكوني نفسه لا يشهد على قيمته دليل.

ولذلك قامت الفلسفة القرآنية على أن الحياة الدنيا إنما يشهد

بوجودها وجود الحياة الأخرى، فالتسليم بإحداها ينبغي عنه

ضرورة التسليم بالأخرى. ولما كان الأمر كذلك وردت الآيات

القرآنية بنفي العقل عن نكر النشأة الثانية. ومن ذلك قوله تعالى:

١- إذ ينبغي أن يحمل السلطان على معنى التسلط الذي يرادفه البغي ويرادفه الطيباني.

فالكون محدود بالسماوات والأرض، ولا يقوم في التصور إمكان الخروج من

أقطارهما، إلا إذا قام في التصور فساد الكون الذي قام على هذه الثانية.

١١٨
ولقد عُيِّنَ النَّشَأَةُ الأولى فَلَوْلَا تَذْكَرُونَ (۱)، فِوْجُوُودُ الْحَيَاةُ
الثانية ثابتًا على المبدأ الذي استقام عليه أصل الوجود.

وكان هذا المبدأ هو المعنى الذي ترتب عليه كذلك قيام فكرة
الجزاء. ومنه منظورة الإنسان بالإنسان في قوله تعالى: "هَلْ
جَزَاءَ الْإِخِسانِ إِلَّا الْإِخِسانُ؟". وينبغي أن تفهم العلاقة بين
الجنيين والجنيين والعينين والعينين وغير ذلك على أنها، كالعلاقة
بين الإنسان والإنسان، من نمط العلاقات الجبرية التي تقوم على
مبدأ الثبوت كنexus بين الخلق الأول والخلق الثاني. وقد عبرت
الآية بأسلوب القصر لأن الحقيقة التي تقرراها إنما هي من نمط
الحقائق الجبرية التي لا تحتاج إلى تقرير.

لقد انتشر مبدأ الثبوت عن فكرة البعث، فأشار على راحا كله
صور الثبوت في السورة، ومنها "جنتان" التي دار عليها خلاف
علماء العربية، فهي إنما تغترب من ماء السورة ولا تتفاوت عنها،
لأن الثبوت كما تقدم -قوة جبرية تترامى إليها كل مظاهر التعبير
في السورة على اختلافها وتبعاتها.

من هذا كله يظهر أن التعبير بخروجه عن النمط المألوف الذي
يطرد عليه الاستعمال اللغوي يكشف عن الروح العام الذي يسيطر
على السياق الذي ينتمي إليه. ولهذا كان ينبغي أن يلزم البحث
البلاغي بهذه القضية في القرآن الكريم في باب البحث في الإعجاز
القرآني نفسه.

وبهذا يبطل القول بأن الضرورة الشعرية (۲) موضوع يعجز فيه
التعبير عن الوفاء بمستوى كان ينبغي الوفاء به، لأنه ظهر بهذا أن

---
(۱) سورة الواقعة، آية ۲۲.
(۲) الضرورة الشعرية هنا ترتفع معنى الخروج على المستوى المطرد في التعبير مطلقًا
سواء في الشعر أو في النثر، والذي يدفع البحث إلى المحافظة على هذا اللفظ أنه
اصطلاح والإصلاح لا مشاحة فيه.
الضرورة الشعرية أكثر وفاء للنص اللغوي من سواها، فقد ظهر التلاحم وقوة الانتماء بين مظاهر التعبير التي تخرج عن المستوى المطرد في الاستعمال والسياق الذي تنتمي إليه. بل ظهر أنها سبيل للكشف عن أسرار النص نفسه والوصول إلى تفهمه تفهمًا كاملاً.
خاتمة

ظهر مما سبق أن الضرورة الشعرية، من حيث هي مظهر من مظاهر الخروج على الاستعمال العادي للغة، ليست إلا تعبيرًا عن الإرادة الشعرية الخلاقة التي تتجلى بها الخصائص الفردية للأديب. والفكرة التي توجهت عنها الدراسة أن العمل الأدبي تصل منه بسب شتى مظاهر التعبير التي يتركب منها، باعتباره كلا متكاملا لا يعني فيه عن التعبير الشعري شيء سواء. ومن ثم كانت الضرورة الشعرية ضرورة للعمل الأدبي لا يتم إلا بها. ثم الضرورة الشعرية بهذا الاعتبار أيضًا هي سبيل إلى فهم الروح العام الذي يسيطر على العمل الأدبي وهي مفتاح الوصول إليه.

وفي دراسة أسلوبية تذهب في فهم العمل الأدبي إلى الانطلاقة من المعالم اللغوية الأساسية فيه وبحث الخصائص الفردية فيما يظهر من مواطن الخروج على المستوى العادي للغة في الألفاظ والتركيب.

وبهذا المعنى تختلف هذه الدراسة عن النظرية البلاغية القديمة، التي ترى أن الضرورة من الأشياء التي ينبغي تجنبها لأنها ظاهرة تشهب الكلام وتذهب بمقابلها، والنظرية الأسلوبية لا ترى مبررا لهذ هذا الرأي قبل الوقوف على العمل الأدبي وعرض صاحبه منه واستيعابه من جميع الوجه.

ولذلك لم يكن بد من بحث العلاقة بين الضرورة الشعرية والوزن الشعرى، لما ترتبت على الربط بينهما ممن توجيه المشكلة في الدراسات العربية الوجهة التي انتهت بها إلى عدم الاعتداد بالظاهرة واعتبارها حدثًا لغويًا حيًا، والقول بأنها ظاهرة لضعف الشاعر وقصور لغته. وقد أنهينا في هذه الدراسة إلى أن له لا ارتباط بين الوزن والضرورة وأن الضرورة إنما هي مرادفة للشعر نفسه. وعلى هذا فهي ليست دليلا على قصور لغة الشاعر وعجزه عن استيفاء
حقوق العمل الشعري، بل هي، على عكس ذلك، من مظاهر اقتصاد الشاعر ونشاطه الخلاق.

لقد بيعت الدراسة كيف يظهر التعامل الوعي بين النص الأدبي والمحيط الثقافي اللغوي الذي ينتمي إليه، وكيف أن العلاقة بينهما نوع من العلاقات الروحية الباطنة التي يظهر فيها التلامح وقوة الانتماء بين المظاهر التعبيرية المختلفة.

ولم تكن الدراسة منبتة الصلة عن تاريخ الجهود اللغوية المتصلة في العربية قديمًا، وهي التي تتمثل في النحو، بل أرادت أن يكون ظهور هذه النتائج من البحث ناشئًا في أفق طبيعي من اتصال الفكرة قديمًا وحديثًا. ولذلك حاولت استجابة الفلسفة النحوية التي أبني عليها بحث النحوين لهذه المشكلة.

وقد ظهر لي من العناصر الصالحة في البحث النحوي ما يمكن أن يكون موصول الجناح بهذه الدراسة، ويمثل ذلك في فكر سيبويه، ألمته منه بالعناصر التي يمكن أن ينمو بها البحث في مشكلة الضرورة.

وقد كان نتاج الفكر النحوي بعد سيبويه ضروريًا لمراقبة نموها وتطورها. ولكن البحث النحوي بعد سيبويه لم ينته إلى نتائج إيجابية في درس المشكلة. فقد انحرف الفكر النحوي عن الماضي بالفكرة في خط نام، ومضت العلاقة بين النحو واللغة في طريق ترتبه عليه نتائج أضرر فيها النحو باللغة. وكان من أسباب ذلك طبيعة الصراع بين الثقافة العربية وثقافة الموالي ممن حملوا لواء الدراسات النحوية، فأقبلوا على درس اللغة بفكر غريب عنها، فانتهت العلاقة بين النحو واللغة بالنتائج التي يمكن أن ينتهي بها الصراع بين تقاطعتين مختلفتين.

أما فكر سيبويه فأهمته في أنه لا يفسر الظاهرة اللغوية بما هو أجنبي عنها، بل يلتمس أسباب ذلك فيما هنالك من علاقات بين مستويات التعبير اللغوي، وأساسا فكرة الحمل أو التشبيه. وهذا هو الأساس الذي يمكن أن يغنيه البحث الأسلوبي ويمضي به في خط موصول.
مراجع البحث

أولًا: المراجع العربية:

1- الأشياء والنظائر، السبئي، ط.3، حيدر آباد 1359 هـ.
2- إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف 1956 م.
3- الأصول، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.3، 1988 م.
4- أصول الفقه، الشيخ محمد الخضري، ط.2، القاهرة 1969 م.
5- أصول النحو العربي، الدكتور محمد عيد، القاهرة 1973 م.
6- الاقتراح، للسيوطي، دار المعارف بحلب (بدون تاريخ).
7- الأمالي، ابن الشجري، حيدر آباد 1449 هـ.
8- أماني المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة 1954 م.
9- "أمين الخولي"، حسن نصار، المجلس الأعلى للثقافة، 1946 م.
10- الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأتابري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة 1945 م.
11- البحث اللغوي عند العرب، الدكتور أحمد مختار عمر، القاهرة، 1971 م.
12- بحجة الوعاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1964 م.
13- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، 1954 م.
14- التركيز اللغوي للأدب، الدكتور طفي عبد البيع، القاهرة، 1970 م.
15- تقريرات من شرح أبي سعيد السيرافي (على هامش كتاب سيبويه)
134  

11- التنبيهات، على بن حمزة ( ضمن كتاب المنقوص والممدوح للقراء). 
تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف 1967.

17- عني الجنتين في تمييز نوعي المثيرين، لابن فضل الله المحسب، 
دمشق 1348 هـ.

18- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم، ط بيروت.

19- خزاتة الأدب وليل لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، بولاقي
1299 هـ.

20- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب 1956.

21- ذم الخطأ في الشعر، لابن فارس ( ضمن كتاب الكشف عن مساوئ 
المتنبي لابن عباس) مكتبة القدسي 1349 هـ.

22- رؤية النص الإبداعي، د. يوسف نقول، دار النهضة العربية، القاهرة،
1984.

23- رسالة الغفور، لأبي العلاء المرزي، تحقيق الدكتور عائشة عبد 
الرحمن، دار المعارف 1969.

24- الروض الألف، للسياحي، القاهرة 1914 م.

25- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق مصطفى السقا وأخرين، 
القاهرة، 1954 م.

26- سورة الرحمن، للدكتور شويق ضيف، دار المعارف، 1390 هـ.

27- شرح شواهد الكتاب، للأديب الشنتوري (بحاشية كتاب سيبويه) بولاقي
1316 هـ.

28- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، القاهرة 1312 هـ.

124
29- الشعر واللغة، للدكتور نتفي عبد البديع، القاهرة، 1969م.
30- الصاحبي، ابن فارس، المكتبة السلفية 1960م.
31- الصانعتين، لأبي هلال العسكري، ط 2، مطبعة صبح (بدون تاريخ).
32- الضرسات، للألوسي، المطبعة السلفية 1341هـ.
33- ضرسات الشعر، ابن عصفور، تحقيق د. السيد إبراهيم، دار الأندلس، بيروت، ط 1 1980م.
42- الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية، د. عبد الوهاب العدوانى، جامعة الموصل، 1990.
35- طبقات فصول الشعراء، ابن سلم، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، 1974م.
36- طبقات النحوين واللغويين، للزبيري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1973م.
37- الطراز، ليحيى بن حمزة العلوى اليمني، القاهرة، 1914م.
38- عبث الوليد، لأبي العلاء المعرى، دمشق، 1936م.
39- عبقريت العربية، للدكتور نتفي عبد البديع، القاهرة، 1966م.
40- علم اللغة، للدكتور محمود السرمان، دار المعارف، 1962م.
41- العمدة، لابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، 1972م.
42- عيون الأخبار، ابن قتيبة، دار الكتب، 1925 – 1930م.
43- فصول في فقه العربية، للدكتور رمضان عبد النور، القاهرة، 1973م.
44- الفصول والغيات، لأبي العلاء المعرى، بيروت، 1938م.
45- الفهرست، ابن النديم، المكتبة التجارية ب القاهرة (بدون تاريخ).
46- في أصول النحو، لسعد الأفغاني، دمشق 1951م.

125
47- في اللغة والفكر، للدكتور عثمان أمين، معهد الدراسات العربية
1967م.
48- الكتب، لسيدي، بولاق، 1316هـ.
49- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، القاهرة، 1365هـ.
50- لحن العامة، للدكتور عبد العزيز مطر، القاهرة، 1966م.
51- لحن العامة والتطور اللغوي، للدكتور رمضان عبد النور، القاهرة، 1967م.

52- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للمقزق القيرواني، تحقيق المنجي
الكحبي، الدار التونسية للنشر، 1971م.
53- المثنى، لأبي الطيب اللغوي، مجلة المجمع العلمي العراقي ج3، 4
المجلد 35 دمشق، 1960م.
54- مجمع الأمثال، للميداني، القاهرة، 1316هـ.
55- محاضرات في اللغة والأدب، للدكتور لطفي عبد البديع، لطلبة الدراسات
56- محاضرات في اللهجات، للدكتور أنيس فريحة، معهد الدراسات
العربية، 1955م.
57- المحتسب، لناجى جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة،
1382هـ.
58- المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، 1968م.
59- مرايا النحويين، لأبي الطيب اللغوي، القاهرة، 1950م.
60- المزهر في علوم اللغة، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى
وآخرين، (بدون تاريخ).
61- معاني القرآن، للقراء، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، القاهرة,
22- معجم الأدباء، نياقوت، القاهرة، 1937.

23- المفصل، للزمخشري، القاهرة، 1933.

24- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة 1968.

25- مقدمة ابن خلدون، كتاب الشعب، دار الشعب، د.ت.

26- المقروب، لابن عسفور، تحقيق أحمد عبد السماج الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد 1971.

27- المقصور والممدوح، لابن ولاد، القاهرة 1908.

28- الموشح، للمزيفاني، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، 1965.

29- موطأ التجويد، لابن الطيب الفاسي، مخطوطة دار الكتب المصرية.

179- نزهة الأدباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

1967- نظرية الضرورة الشرعية، للدكتور وهبة الزحيلي، دمشق، 1969.


1967- النواضير في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، ط بيروت، 1967.


5- Readings in Modern Linguistics: An Anthology, Bertil Malmberg.


